



كلية العلوم الإقتصادية، العلوم التجارية وعلوم التسيير

الرقم التسلسلي:/ 2018

قسم: العلوم الإقتصادية

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي (ل م د)

دفعه: 2018

الميدان: علوم إقتصادية، علوم تجارية وعلوم التسيير

الشعبة: علوم إقتصادية

التخصص: اقتصاد نقدي وبنكي

العنوان: استراتيجيات التنويع الاقتصادي من خلال القطاع الفلاحي

دراسة حالة الجزائر خلال الفترة 2000-2016

من إعداد الطالبين: تحت إشراف الدكتورة:

1. قواسمية محمد

بوظورة فضيلة

2. بومعقودة عبير

نوقشت أمام اللجنة المكونة من الأساتذة:

الاسم واللقب	الرتبة العلمية	الصفة
مهري عبد المالك	أستاذ محاضر ب	رئيسا
بوظورة فضيلة	أستاذ محاضر أ	مشرفا ومقررا
محجوب آسية	أستاذ مساعد أ	عضوا مناقشا

السنة الجامعية: 2018/2017



كلية العلوم الإقتصادية، العلوم التجارية وعلوم التسيير

الرقم التسلسلي:/ 2018

قسم: العلوم الإقتصادية

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي (ل م د)

دفعة: 2018

الميدان: علوم إقتصادية، علوم تجارية وعلوم التسيير

الشعبة: علوم إقتصادية

التخصص: اقتصاد نقدي وبنكي

العنوان: استراتيجيات التنويع الاقتصادي من خلال القطاع الفلاحي

دراسة حالة الجزائر خلال الفترة 2000-2016

من إعداد الطالبين: تحت إشراف الدكتورة:

1. قواسمية محمد

بوظورة فضيلة

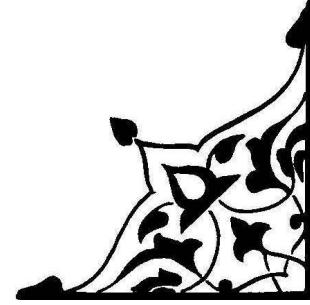
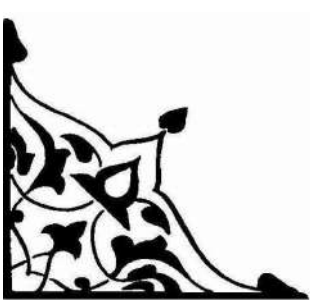
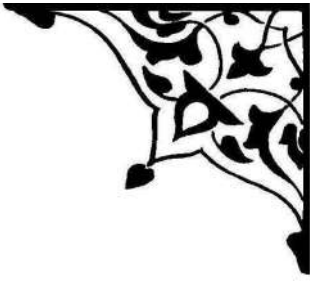
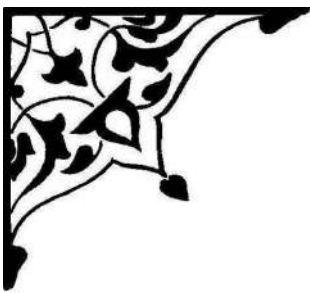
2. بومعقودة عبير

نوقشت أمام اللجنة المكونة من الأساتذة:

الاسم واللقب	الرتبة العلمية	الصفة
مهري عبد المالك	أستاذ محاضر ب	رئيسا
بوظورة فضيلة	أستاذ محاضر أ	مشرفا ومقررا
محجوب آسية	أستاذ مساعد أ	عضوا مناقشا

السنة الجامعية: 2018/2017

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ



إهداء

إلهي لا يطيب الليل إلا بشكرك، ولا يطيب النهار إلا بطاعتك...

ولا تطيب الدنيا إلا بذكرك، ولا تطيب الآخرة إلا بعفوك...

إلى من بلغ الرسالة وأدى الأمانة ونصح الأمة، نبي الرحمة ونور العلمين...

سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم

إلى من علمتني أبجديات الشوق والحنين، إلى بسملة الحياة وسر الوجود، أمي؛

إلى من رسم لي طريق المبادئ والأخلاق، أبي؛

إلى من ترعرعت بينهم أخوتي الكرام حفظهم الله ورعاهم؛

إلى مثلي الأعلى الدكتورة فضيلة بوطورة على وقوفها بجاني شكرا لكي أستاذتي على كل جهد تبذلينه لأجلي؛

إلى جميع من ساعدني من قريب أو بعيد ولو بكلمة طيبة وتشجيع من القلب على انجاز وإتمام هذا العمل

واخص بالذكر زميلتي عبير على الجهد المبذول ودعمها المتواصل؛

إلى أصدقائي الدكتور عصام، بدر الدين وكل الأصدقاء.

أتمنى من الله عز وجل أن ييسر ويسهل لنا مسيرتنا الدنيوية ويوفقنا في سائر الأعمال وشكرا...

محمد

إهداء

الى تاج راسي ابي وروحه الطاهرة تمنيت ان تكون شاركتني فرحتي هذه... "أبي سأظل اروني روحك الراحلة
بالدعاء الى ان القاك باذن الله في الجنة رحمك الله رحمة تجيرك من النار و تدخلك الجنة"؛

الى من تجرعت كاس الشقاء مرا ليسقيني رحيق السعادة، الى التي ضحت بالكثير من اجل أن أحياء، إلى الذكرى
الحية في قلبي، الى الشمس التي انارت دربي و دفأنتي بحنانها، إلى من رأيت من خلال ثغرها الباسم جمال
الكون وأحاطت بي المخاطر، إلى قمري الذي لا يغيب والشمس التي لا ينقطع دفؤها ابدا، الى اغلى واعز
مخلوق عندي، أمي؛

الى من ترعرعت بينهم اخوتي الكرام حفظهم الله و رعاهم، واخص بالذكر أخي "شمس الدين" الذي كان في
مقام أبي ورفيق دربي أشكرك على مساعدتك ودعمك المتواصل لي؛

إلى أختي الصغيرة "بشينة" العزيزة على قلبي أتمنى لها النجاح والتوفيق في دراستها؛

الى زميلي " محمد" اشكرك على الجدية و الانضباط في العمل وعلى دعمك و سندك الدائم لي اتمنى لك
التوفيق و النجاح من كل قلبي؛

إلى عائلتي و صديقاتي وكل من ساندني من بعيد أو من قريب؛

أتمنى من الله عز وجل أن ييسر لنا مسيرتنا الدنيوية ويوفقنا في سائر الأعمال وشكرا...

عبر

شكر وعرهان

نحمد الله عز وجل ونشني عليه كما ينبغي لجلال وجهه وعظيم سلطانه

أن أنعم علينا بنعمة العلم وأن وفقنا لإتمام هذا العمل المتواضع

والصلاة والسلام على حبيب الحق وخير الخلق محمد ابن عبد الله

معلم الخلق أجمعين؛

" من لا يشكر الناس لا يشكره الله، ومن أهدي إليكم معروفا فكافئوه، فإن لم تستطيعوا فادعوا له "

" الشكر قيد النعمة وسبب دوامها ومفتاح المزيد منها "

نتقدم بجزيل الشكر والامتنان إلى الأستاذة المشرفة "الدكتورة فضيلة بوطورة" على قبولها الإشراف

على هذا العمل وعلى التوجيهات التي قدمتها لنا وحرصها الدائم لإتمامه في أحسن الظروف، كما

نحیی فيها روح التواضع والمعاملة الجيدة جزاها الله عنا كل خير؛

الشكر موصول أيضا إلى كل من ساعدنا من قريب أو من بعيد على إنجاز هذا البحث؛

كما نشكر أعضاء لجنة المناقشة على تفضلهم بإثراء هذا العمل؛

إليكم جميعا جزيل الشكر والعرهان...

الفهرس العام

فهرس المحتويات

الصفحة	العنوان
-	شكر وعران
I- IV	الفهرس العام
V	فهرس الجداول
VII	فهرس الأشكال
VIII	فهرس الملاحق
IX	قائمة المختصرات الأجنبية
أ - ث	المقدمة العامة
الفصل الأول: الأدبيات النظرية للتنوع الاقتصادي وقطاع الفلاحة	
01	تمهيد
02	المبحث الأول: أساسيات التنوع الاقتصادي وقطاع الفلاحي في الجزائر
02	المطلب الأول: مفهوم التنوع الاقتصادي، مقوماته والنظريات المفسرة له
02	أولا - مفهوم التنوع الاقتصادي
03	ثانيا- مستويات التنوع الاقتصادي ومؤشرات قياسه
07	ثالثا- التنوع الاقتصادي في نظريات النمو الاقتصادي
17	المطلب الثاني: مقومات القطاع الفلاحي في الجزائر
17	أولا- الموارد الطبيعية
18	ثانيا- الموارد الترابية
20	ثالثا- الموارد المائية
20	رابعا- الموارد البشرية

21	خامسا- الموارد النباتية والحيوانية
21	المبحث الثاني: الدراسات السابقة العربية والأجنبية المتعلقة بالتنوع الاقتصادي والقطاع الفلاحي
22	المطلب الأول: الدراسات السابقة العربية
22	أولا- دراسة (غردي محمد، 2012)
23	ثانيا- دراسة (هادي صادق، 2014)
24	ثالثا- دراسة (زاوي بومدين، 2016)
25	رابعا- دراسة (اشرف صوفي، عبد المنعم الدامي، 2017)
26	المطلب الثاني: الدراسات السابقة الأجنبية
26	أولا- دراسة (Cherif.O, Jean-Yves.M et Arlène.A, 2012)
27	ثانيا- دراسة (Paterne ndjambou, 2013)
27	ثالثا- دراسة (OCDE, 2013)
28	رابعا- دراسة (Dogliotti.S, Gller.K, et Van Ltersum.M, 2014)
28	المطلب الثالث: أوجه التشابه و الاختلاف بين الدراسات السابقة و الدراسة الحالية
28	أولا- أوجه التشابه
29	ثانيا- أوجه الاختلاف
30	خلاصة الفصل الأول
31	الفصل الثاني: تحليل واقع القطاع الفلاحي في الجزائر للفترة (2000-2016)
31	تمهيد
32	المبحث الأول: إمكانيات الأداء الفلاحي في الجزائر
32	المطلب الأول: تطور القطاع الفلاحي في ظل برامج الإصلاح

32	أولاً- المخطط الوطني للتنمية الفلاحية وبرامج التجديد الفلاحي والريفي (2000-2014)
44	ثانيا- مخصصات دعم برامج التنمية الفلاحية (2000-2014)
52	ثالثا- الاستثمار الفلاحي من خلال هيئات الدعم
64	المطلب الثاني: تطور القطاع الفلاحي في الجزائر خلال الفترة (2000-2015)
64	أولاً- تطور الإنتاج النباتي في الجزائر خلال الفترة (2000-2015)
76	ثانيا- تطور الإنتاج الحيواني في الجزائر خلال الفترة (2000-2015)
85	المطلب الثالث: الأهمية النسبية للقطاع الفلاحي في الاقتصاد الوطني
85	أولاً- تطور مساهمة القطاع الفلاحي في الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر خلال الفترة (2000-2015)
91	ثانيا- مساهمة القطاع الفلاحي في التشغيل
92	ثالثا- مساهمة القطاع الفلاحي في تحقيق الاكتفاء الذاتي
94	رابعا- مساهمة القطاع الفلاحي في ترقية وتنويع التجارة الخارجية
99	خامسا- مساهمة القطاع الفلاحي في تطور معدلات النمو الاقتصادي خلال الفترة (2000-2016)
102	المبحث الثاني: القطاع الفلاحي في الجزائر بين التحديات وأهم الحلول اللازمة
103	المطلب الأول: نقاط القوة ومكامن الخلل والفرص المتاحة للقطاع الفلاحي في الجزائر
103	أولاً- نقاط قوة القطاع الفلاحي الجزائري
104	ثانيا- مكامن الخلل في القطاع الفلاحي الجزائري
105	ثالثا- الفرص المتاحة أمام القطاع الفلاحي
105	المطلب الثاني: الحلول المقترحة لمواجهة عقبات تطور القطاع الفلاحي
105	أولاً- الحلول المقترحة لتقليل الفاقد والهدر الغذائي

الفهرس

111	ثانيا- الحلول المقترحة على مستوى محور الإنتاج الفلاحي
114	ثالثا- مقترحات وحلول واعدة في مجال الإنتاج الفلاحي
116	خلاصة الفصل الثاني
118	الخاتمة العامة
125	ثبت المراجع
132	الملاحق

فهرس الجداول

الرقم	العنوان	الصفحة
(01)	العدد الكلي والمساحة الجغرافية والمزروعة للعام 2015	19
(02)	استخدام الأراضي الصالحة للزراعة للعام 2015	19
(03)	تطور إجمالي المساحات المسقية في الجزائر (1992-2014)	20
(04)	مساهمة العمالة الزراعية في القوى العاملة الكلية في الجزائر	21
(05)	برنامج التجديد الفلاحي	41
(06)	برنامج التجديد الريفي	42
(07)	برنامج دعم القدرات البشرية والتقنية PRCHAT	43
(08)	المبالغ المالية المخصصة لأقسام برنامج الإنعاش الاقتصادي	45
(09)	تطور مخصصات صناديق دعم القطاع الفلاحي للفترة (2000-2004)	46
(10)	التوزيع القطاعي للبرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي	47
(11)	تطور مخصصات صناديق دعم القطاع الفلاحي للفترة (2005-2009)	48
(12)	التوزيع القطاعي للبرنامج الخماسي (2010-2014)	50
(13)	شروط منح قرض الرفيق	58
(14)	شروط منح قرض التحدي	59
(15)	حصيلة القروض بدون فوائد موزعة حسب قطاعات النشاط وحسب جنس المستفيد (2005-2017)	61
(16)	تطور عدد المشاريع الممولة من طرف CNAC إلى غاية 31-12-2016	62
(17)	تطور إجمالي مشاريع ENSEJ منذ نشأة الوكالة إلى غاية سنة 2016	63
(18)	تطور إنتاج وإنتاجية القمح في الجزائر خلال الفترة (2000-2014)	64
(19)	تطور إنتاج وإنتاجية فرع البقوليات في الجزائر خلال الفترة (2000-2015)	67
(20)	تطور إنتاج وإنتاجية محصول البطاطا في الجزائر خلال الفترة (2000-2015)	69
(21)	تطور إنتاج وإنتاجية فرع الطماطم في الجزائر خلال الفترة (2000-2015)	71
(22)	تطور إنتاج وإنتاجية التمور في الجزائر خلال الفترة (2000-2015)	73
(23)	تطور إنتاج وإنتاجية الحوامض في الجزائر خلال الفترة (2000-2015)	75
(24)	تطور تركيبة المواشي في الجزائر خلال الفترة (2000-2015)	78
(25)	تطور إنتاج اللحوم الحمراء والبيضاء في الجزائر خلال الفترة (2000-2015)	79
(26)	تطور إنتاج الحليب في الجزائر خلال الفترة (2000-2015)	80
(27)	تطور إنتاج البيض في الجزائر خلال الفترة (2000-2015)	82
(28)	تطور إنتاج العسل في الجزائر خلال الفترة (2000-2015)	83
(29)	تطور إنتاج الأسماك في الجزائر خلال الفترة (2000-2015)	83

الفهرس

86	تطور مساهمة القطاع الفلاحي في الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر خلال الفترة (2000-2015)	(30)
88	تطور القيمة المضافة لأهم القطاعات الاقتصادية في الجزائر خلال الفترة (2000-2015)	(31)
90	تطور نسبة مساهمة القطاعين العام والخاص للقطاع الفلاحي في القيمة المضافة الإجمالية للفترة (2000-2015)	(32)
91	مساهمة القطاع الفلاحي في التشغيل في الجزائر خلال الفترة (2000-2015)	(33)
93	تطور كمية الإنتاج للاستهلاك ونسبة الاكتفاء الذاتي والفجوة الغذائية للمجموعات الزراعية الغذائية الرئيسية في الجزائر خلال الفترة (2001-2015)	(34)
94	تطور الميزان التجاري الزراعي الجزائري خلال الفترة (2000-2015)	(35)
96	تطور الواردات من المنتجات الغذائية الرئيسية للفترة (2005 - 2015)	(36)
100	التوزيع القطاعي ومعدلات النمو لمكونات الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر خلال الفترة (2001-2016)	(37)

فهرس الأشكال

الصفحة	العنوان	رقم الشكل
40	مصفوفة التجديد الفلاحي والريفي (2010-2014)	(01)
51	توزيع السجل المالي لبرنامج التجديد الفلاحي والريفي المخطط للفترة (2010-2014)	(02)
65	تطور إنتاج ومساحة القمح في الجزائر خلال الفترة (2000-2014)	(03)
65	تطور إنتاجية القمح في الجزائر خلال الفترة (2000-2014)	(04)
68	تطور إنتاج وإنتاجية فرع البقوليات في الجزائر خلال الفترة (2000-2015)	(05)
70	تطور إنتاج وإنتاجية محصول البطاطا في الجزائر خلال الفترة (2000-2015)	(06)
72	تطور إنتاج وإنتاجية فرع الطماطم في الجزائر خلال الفترة (2000-2015)	(07)
73	تطور إنتاج وإنتاجية فرع التمور في الجزائر خلال الفترة (2000-2015)	(08)
76	تطور إنتاج وإنتاجية فرع الحوامض في الجزائر خلال الفترة (2000-2015)	(09)
79	تطور إنتاج اللحوم الحمراء في الجزائر خلال الفترة (2000-2015)	(10)
79	تطور إنتاج اللحوم البيضاء في الجزائر خلال الفترة (2000-2015)	(11)
81	تطور إنتاج الحليب في الجزائر خلال الفترة (2000-2015)	(12)
82	تطور إنتاج البيض في الجزائر خلال الفترة (2000-2015)	(13)
84	تطور إنتاج الأسماك في الجزائر خلال الفترة (2000-2015)	(14)
86	تطور نسبة الناتج الفلاحي من الناتج الداخلي الخام خلال الفترة (2000-2015)	(15)
92	تطور عدد العمال في القطاع الفلاحي خلال الفترة (2000-2015)	(16)
101	متوسط مساهمة القطاعات الاقتصادية في الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر (2001-2016)	(17)
101	تطور معدلات النمو الاقتصادي للقطاع الفلاحي في الجزائر للفترة (2001-2016)	(18)

فهرس الملاحق

الصفحة	العنوان	الرقم
132	الطريقة النظرية المفترضة لتقدير الفاقد والهدر الغذائي لكل مجموعة سلع في كل مرحلة من مراحل السلسلة الغذائية	(01)
135	تقدير الفاقد والهدر الغذائي لمحصول البطاطا (1000 طن) حسب إحصائيات سنة 2015 في الجزائر	(02)
137	تقدير الفاقد والهدر الغذائي لمحصول الطماطم (1000 طن) حسب إحصائيات سنة 2015 في الجزائر	(03)
139	تقدير الفاقد والهدر الغذائي لمحصول الحوامض (1000 طن) حسب إحصائيات سنة 2015 في الجزائر	(04)

قائمة المختصرات الأجنبية

قائمة المختصرات الأجنبية

اللغة العربية	اللغة الفرنسية/الانجليزية	المصطلح (الرمز)
الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر	Agence Nationale de Gestion du Micro-crédit	ANGEM
الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب	Agence Nationale de Soutien a l'Emploi des Jeunes	ANSEJ
بنك الفلاحة والتنمية الريفية	Banque de l'Agriculture et du Développement Rural	BADR
الصندوق الوطني للتأمين على البطالة	Caisse Nationale d'Assurance Chômage	CNAC
الصندوق الوطني للتعاون الفلاحي	Caisse Nationale de Mutualité Agricole	CNMA
تقدير دعم المنتج	Estimation du Soutien aux Producteurs	EPS
منظمة الأغذية والزراعة	Food and Agriculture Organization	FAO
صندوق التنمية الريفية واستصلاح الأراضي عن طريق الامتياز	Fonds de Développement Rural et de la Mise en Valeur des Terres par la Concession	FDRMVTTC
صندوق مكافحة التصحر وتنمية الاقتصاد الرعوي والسهوب	Fonds de Lutte contre la Désertification et Développement du Pastoralisme Steppe	FLDDPS
صندوق استصلاح الأراضي عن طريق الامتياز	Fonds de Mise en Valeur de Terre par la Concession	FMVTC
الصندوق الوطني للتنمية الفلاحية	Fonds National de Développement Agricole	FNDA
الصندوق الوطني للضبط والتنمية الفلاحية	Fonds Nationale de Régulation et de Développement Agricole	FNRDA
الصندوق الوطني للضبط وتنمية الإنتاج الفلاحي	Fonds Nationale de Régulation et de Développement de la Production Agricole	FNRDPA
صندوق ترقية الصحة الحيوانية والوقاية النباتية	Fonds de la Promotion Zoo sanitaire et de la Protection Phytosanitaire	FPZPP
وزارة الفلاحة والتنمية الريفية	Ministère de l'Agriculture et du Développement Rural	MADR
الناتج الداخلي الخام	Produit Intérieur Brut	PIB
المخطط الوطني للتنمية الفلاحية	Plan Nationale de Développement Agricole	PNDA
المخطط الوطني للتنمية الفلاحية والريفية	Plan Nationale de Développement Agricole et Rural	PNDAR
النظام المعلوماتي لبرامج التجديد الفلاحي	Système d'Information du Programme de Soutien au Renouveau Rural	SI-PSRR
النظام الوطني لاتخاذ القرارات من أجل التنمية المستدامة	Système Nationale d'Aide à la Décision pour le Développement Durable	SNADDR

المقدمة العامة

المقدمة العامة

تمهيد

تعاني اغلب الدول الريفية من اختلال هيكلها الاقتصادية نتيجة اعتمادها على مصدر وحيد للدخل في تمويل سياساتها التنموية، الأمر الذي دفعها إلى إعادة هيكلة نشاطها الاقتصادي باتجاه بناء قاعدة إنتاجية متكاملة ومتوازنة، من خلال تنفيذ البرامج التنموية الرامية إلى تطوير البنية التحتية والمساهمة في ترقية الحركية الايجابية للاستثمارات الإنتاجية والخدمية، العامة والخاصة، وتوجيهها نحو تنوع بنية الاقتصاد، بهدف تحقيق التنمية الشاملة.

ففي إطار مراعاة مستجدات الاقتصاد العالمي وقيوده الخارجية، واستشراف الآفاق المستقبلية المرتبطة باقتصاديات الموارد، أدركت الدول أهمية التحول نحو نموذج التنمية المستدامة الذي يمكن من تحقيق كل من التنمية الاقتصادية والاجتماعية. من هذا المنطلق، عملت العديد من الدول المتقدمة والنامية منها على مراجعة سياساتها الاقتصادية، وانتهاج استراتيجيات جديدة للتنوع الاقتصادي للقاعدة الإنتاجية ولمصادر الدخل باعتبارها خيارا استراتيجيا لتحقيق التنمية الشاملة، والتي تختلف باختلاف المزايا النسبية لعناصر الإنتاج المتاحة، طبيعة الأوضاع الاقتصادية ومستويات التطور الاقتصادي.

واحتل القطاع الفلاحي مكانة مهمة في اقتصاديات دول العالم باختلاف درجة تطورها، فهي تعتبر بالنسبة للبعض وخصوصا الدول النامية، الممول الأول للنتاج الداخلي، والمصدر الرئيسي للعمالة، وعليه فان درجة الحفاظ عليها تعادل درجة الحفاظ على استقرار اقتصادها، أما فيما يخص الدول المتقدمة فهي تعمل على تنمية هذا القطاع من اجل تحقيق الاكتفاء الذاتي الغذائي والسيطرة على الأسواق العالمية الفلاحية وبالتالي التحكم في الأمن الغذائي العالمي. والجزائر كسائر البلدان النامية تسعى لتحقيق التنوع الاقتصادي الذي يتطلب من الدرجة الأولى تنوع مصادر الدخل والإنتاج والتي من أهمها القطاع الفلاحي، وفي ظل انهيار أسعار البترول في الأسواق العالمية، أصبح النهوض بالتنمية الزراعية بالجزائر يحضى بأولوية فائقة، حيث يعتبر من البدائل الرئيسية في التنمية الاقتصادية.

وقد ساهمت الجزائر بشكل كبير في السنوات الأخيرة بالنهوض بالقطاع الفلاحي ودفعه للأمام ليصبح من القطاعات الأساسية، وقد بدى ذلك جليا من خلال جملة من الإصلاحات وبرامج وتنفيذ سياسات وخطط اقتصادية من اجل النهوض بهذا القطاع. ولمعرفة أهمية ومكانة قطاع الفلاحة في الجزائر يجب متابعة الإحصائيات المتعلقة بتطور الإنتاج النباتي و الحيواني، وكذا توضيح دور هذا القطاع في التنمية الاقتصادية عن طريق نسب المساهمة في توليد الناتج المحلي ونسب المساهمة في التشغيل.

1- إشكالية الدراسة

من خلال ما سبق ذكره، تبرز معالم إشكالية البحث كالاتي:

ما مدى قدرة القطاع الفلاحي في الجزائر على المساهمة في تنفيذ إستراتيجية التنوع الاقتصادي خلال الفترة(2000-2016) ؟

2- التساؤلات الفرعية

ولغرض الإلمام بالموضوع وانطلاقاً من إشكالية الدراسة يمكن طرح التساؤلات الفرعية التالية:

✚ ما المقصود بالتنوع الاقتصادي؟ وما هي أبرز النظريات المفسرة له؟

✚ ماهي مقومات القطاع الفلاحي في الجزائر؟

✚ هل أولت الحكومة الجزائرية اهتماماً كافياً للقطاع الفلاحي عبر سياساتها التنموية المتعاقبة ؟

✚ ما هي القدرات والإمكانات التي يزخر بها القطاع الفلاحي في الجزائر؟

✚ فيما تتمثل التحديات والعقبات التي تواجه القطاع الفلاحي في الجزائر؟

3- دوافع اختيار الموضوع

هناك مجموعة من الأسباب والاعتبارات أدت إلى اختيار موضوع هذا البحث، منها ما تعلق بأسباب

شخصية ومنها ما تعلق بأسباب موضوعية، ويمكن إيجاز بعضها فيما يأتي:

✚ الحاجة الملحة للاقتصاد الوطني لمثل هذه الدراسات، حيث يعتبر الاقتصاد الوطني اقتصاداً نفطياً ريعياً

وأحادياً، يؤدي إلى تفويض جهود التنمية المستدامة، وعليه فإن بناء اقتصاد وطني متنوع، كفيل بضمان هذه الجهود في تحقيق أهدافها.

✚ المساهمة التي يقدمها التنوع الاقتصادي، كإستراتيجية للتنوع والاستغلال الأمثل لجميع الموارد المتاحة، المالية والبشرية والطبيعية.

✚ التقدم الكبير الذي شهدته الدول المتقدمة في المجال الزراعي ومساهمته الفعالة في تحقيق الأمن الغذائي لها، والنظر إلى درجة التبعية الغذائية المرتبطة بضعف الإنتاج الزراعي في الجزائر.

✚ مرتبط بطبيعة التخصص، وما يفرضه من ضرورة دراسة مختلف الإشكاليات ذات الطابع الكلي.

4- أهمية الدراسة

تكتسي الدراسة أهميتها من خلال تناولها احد ابرز المواضيع المعاصرة والجوهرية وهو موضوع

استراتيجيات التنوع الاقتصادي في ظل القطاع الفلاحي للفترة (2000-2016)، من خلال إبراز تطور

القطاع الفلاحي في الجزائر كبديل للتنوع في موارد الاقتصاد خلال الفترة (2000-2016)، وذلك بالنظر

للأهمية الكبرى التي يحتلها القطاع الفلاحي الذي أصبح يمثل احد المجالات المهمة للبحث وذلك لما يحتويه

هذا القطاع من خصائص تنعكس بشكل كبير على الاقتصاد، ومحاولة معرفة آثار برامج وسياسات الاستثمار

الفلاحي وكذا معرفة مدى تحقيق تلك السياسات والاستراتيجيات التنموية لأهدافها، وللوقوف على مكانته في

المقدمة العامة

الاقتصاد المحلي والدولي بالإضافة إلى المشاكل والعراقيل التي تواجهه وفي الأخير محاولة إيجاد حلول والقيام بالإجراءات والتدابير التي من شأنها تخفيف هذه المشاكل وبالتالي النهوض بقطاع فلاحي فعال.

5- أهداف البحث

تسعى هذه الدراسة إلى تحقيق جملة من الأهداف من بينها:

✚ محاولة الإجابة على الإشكالية المطروحة.

✚ تسليط الضوء على استراتيجيات التنويع الاقتصادي، والكشف عن مقوماته والنظريات المفسرة له.

✚ رصد المقومات والإمكانيات الفلاحية التي يزخر بها القطاع الفلاحي في الجزائر خلال الفترة (2000-2016).

✚ استعراض الوضعية التنموية للجزائر مطلع الألفية، من خلال التطرق إلى مختلف البرامج الحكومية التي تبنتها الجزائر خلال فترة الدراسة، مع التركيز على جهود تطوير القطاع الفلاحي في سياق تحقيق التنويع الاقتصادي.

✚ الوقوف على دور ومكانة القطاع الفلاحي في الاقتصاد الوطني خلال الفترة (2000-2016).

✚ تشخيص العقبات والتحديات التي تواجه القطاع الفلاحي في الجزائر، ومحاولة توضيح حلول ومقترحات علمية تساهم في التقليل منها.

6- فرضيات الدراسة

بناء على أهداف البحث ستم الإجابة على الأسئلة التي تم طرحها في مشكلة الدراسة عن طريق صياغة الفرضيات العامة المنشقة من عنوان البحث التالية:

✚ **الفرضية الأولى:** "يعتبر التنويع الاقتصادي إحدى الأدوات الهامة في عملية التنمية الاقتصادية المستدامة، ويعتبر من أهم التحديات التي تواجه اقتصاديات الدول التي تعتمد على النفط.

✚ **الفرضية الثانية:** "يعتبر القطاع الفلاحي من أهم القطاعات الإستراتيجية لما يتوفر عليه من مقومات مادية وبشرية تؤهله في رفع عجلة النمو وتوفير المنتجات الغذائية والزيادة في الناتج المحلي الخام، وتحسين مستوى المعيشة".

✚ **الفرضية الثالثة:** "أولت الحكومة الجزائرية اهتماما كبيرا بالقطاع الفلاحي، حيث خصصت له اعتمادات مالية كبيرة للنهوض به وتطويره، فهو بذلك يحتل مكانة متقدمة في سلم أولويات السياسات الاقتصادية في الجزائر".

✚ **الفرضية الرابعة:** "تتمتع الجزائر بقدرات فلاحية معتبرة، فهي تمتاز بطابع فلاحي بالدرجة الأولى، وبالنظر للإمكانيات الفلاحية التي تزخر بها يحتل القطاع الفلاحي مكانة هامة وإستراتيجية في الاقتصاد الوطني".

✚ **الفرضية الخامسة:** "الفاقد والهدر الغذائي يمثلان إحدى أهم التحديات الإستراتيجية التي تقف كعائق أمام تحقيق أهداف التنمية الفلاحية في الجزائر".

7- منهج البحث وأدوات التحليل

تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي، وذلك في تتبع مسار الإصلاحات الفلاحية التي تبنتها الجزائر خلال فترة من الزمن، واستخدام المنهج الوصفي، وذلك في التعريف بموضوع التنوع الاقتصادي، وكذا إعطاء صورة واضحة عن القطاع الفلاحي بالجزائر وماهية الموضوع بشكل عام بالإضافة إلى استخدام جمع من البيانات الإحصائية والمعلومات لبعض الجداول التي لها صلة بالموضوع، والتي تم الحصول عليها من مختلف الهيئات الرسمية ذات الصلة بالقطاع الفلاحي، من أجل القيام بتحليلها واستخلاص الملاحظات والنتائج. كما تم استخدام منهج دراسة الحالة، وذلك في تسليط الضوء على واقع القطاع الفلاحي في الجزائر.

أما بالنسبة للأدوات المستخدمة لجمع المعلومات، فقد تم اللجوء إلى

➤ **مصادر أولية:** تتمثل في جمع من البيانات من واقع النشريات والوثائق الحكومية الصادرة عن الهيئات الرسمية ذات الصلة بموضوع الدراسة.

➤ **مصادر ثانوية:** تتمثل في مختلف المراجع والمقننات المكتبية، بما في ذلك الكتب، الرسائل والأطروحات، المجلات العلمية، المواقع الملائمة على شبك الانترنت، يضاف لها الدراسة الصادرة عن الندوات والملتقيات والمؤتمرات العلمية.

8- خطة البحث

بناء على الأهداف والفرضيات الموضوعية سابقا وفي حدود الإشكالية المطروحة اقتضت الدراسة تقسيم موضوع البحث إلى فصلين كل فصل يتضمن بحثين، تسبقهم مقدمة عامة وتليهم خاتمة تتضمن نتائج الدراسة والتوصيات

➤ وقد جاء الفصل الأول تحت عنوان الأدبيات النظرية للتنوع الاقتصادي وقطاع الفلاحة، وتم تقسيمه إلى بحثين، يتناول المبحث الأول أساسيات التنوع الاقتصادي والقطاع الفلاحي في الجزائر، أما المبحث الثاني فيتضمن الدراسات السابقة (العربية والأجنبية) ومقارنتها بالدراسة الحالية.

➤ وفي الفصل الثاني تناول تحليل واقع القطاع الفلاحي في الجزائر للفترة (2000-2016)، وتم تقسيمه أيضا إلى بحثين، يتناول المبحث الأول إمكانيات الأداء الفلاحي في الجزائر من خلال تطور القطاع الفلاحي في الجزائر في ظل برامج الإصلاح وخلال الفترة (2000-2016) وكذا إبراز الأهمية النسبية للقطاع الفلاحي في الاقتصاد الوطني. أما المبحث الثاني فيتضمن المعوقات والتحديات التي تواجه القطاع الفلاحي في الجزائر وهذا عبر الوقوف على نقاط القوة و مكامن الخلل والفرص المتاحة للقطاع الفلاحي وإبراز الحلول المقترحة لذلك.

الفصل الأول

الأدبيات النظرية للتنويع
الاقتصادي وقطاع الفلاحة

الفصل الأول: الأدبيات النظرية للتنوع الاقتصادي وقطاع الفلاحة

تمهيد

أخذ موضوع التنوع الاقتصادي أهمية كبيرة لدوره الرئيسي في النمو الاقتصادي ومساهمته في زيادة إنتاجية العوامل وتعزيز الاستثمار واستقرار عائدات التصدير، وبخاصة للدول الريفية التي تعاني من إختلالات وتشوهات كبيرة في هياكل إقتصاداتها، والناجم عن اعتمادها على المورد الوحيد للدخل، والمتأتي من خلال امتلاكها لثروات طبيعية كبيرة، يقع في مقدمتها النفط، مما جعلها تتصف بأحادية الاقتصاد. ولهذا فقد سعت العديد من البلدان للعمل الجاد على تطبيق إستراتيجية التنوع الاقتصادي وإنجاحها من خلال تبني حزمة من السياسات الاقتصادية المتنوعة والتي يكون الهدف منها إعادة هيكلة الاقتصاد ورفع مستوى مساهمة القطاعات الاقتصادية البديلة في الناتج المحلي، وتحسين كفاءة وفعالية هذه القطاعات وبخاصة القطاع الفلاحي.

وفي ظل ما يعانيه الاقتصاد الجزائري من أحادية اقتصادية وإختلالات في البنية الهيكلية وما ترتب عليها من هيمنة لقطاع المحروقات بشكل كبير على الناتج المحلي، وفي ظل الأزمة الاقتصادية الخانقة التي تعيشها الجزائر نتيجة تهاوي أسعار النفط على الحكومة أن تبحث وبشكل سريع عن مداخل بديلة للمحروقات، لعل أن تكون الفلاحة البديل الأمثل والحل الواقعي لمواجهة هذه الأزمة.

وعليه سيتم تقسيم هذا الفصل إلى مبحثين التاليين:

- ❖ أساسيات التنوع الاقتصادي والقطاع الفلاحي في الجزائر؛
- ❖ الدراسات السابقة (العربية والأجنبية) المتعلقة بالتنوع الاقتصادي والقطاع الفلاحي.

المبحث الأول: مفهوم وأساسيات متغيرات الدراسة (التنوع الاقتصادي، القطاع الفلاحي)

أخذ موضوع التنوع الاقتصادي أهمية كبيرة لدوره الرئيسي في النمو الاقتصادي ومساهمته في زيادة إنتاجية العوامل وتعزيز الاستثمار واستقرار عائدات التصدير خاصة الدول الريعانية التي تعاني من اختلالات وتشوهات كبيرة في هياكل اقتصادياتها، لهذا فقد سعت العديد من البلدان للعمل الجاد على تطبيق إستراتيجية التنوع الاقتصادي وإنجاحها من خلال تبني حزمة من السياسات الاقتصادية المتنوعة والتي يكون الهدف منها إعادة هيكلة الاقتصاد ورفع مستوى مساهمة القطاعات الاقتصادية البديلة في الناتج المحلي، وتحسين كفاءة وفعالية هذه القطاعات وخاصة قطاع الفلاحة.

المطلب الأول: مفهوم التنوع الاقتصادي، مقوماته والنظريات المفسرة له

يعد التنوع الاقتصادي خياراً تنموياً إستراتيجياً، فهو يساهم في تطور مختلف القطاعات الانمائية الإنتاجية، وضمان الرقي الاقتصادي الأمر الذي جعل معظم الدول توليه اهتماماً كبيراً في إطار مخططاتها التنموية الرامية إلى تحقيق التنمية الشاملة والمستدامة، خاصة في ظل التغيرات والمستجدات التي تشهدها الساحة الدولية حتى تضمن استمرار نموها وتطورها.

أولاً- مفهوم التنوع الاقتصادي

يقصد بالتنوع الاقتصادي عملية تنويع مصادر الدخل، وتوسيع القاعدة الإنتاجية، وزيادة مساهمة القطاعات الإنتاجية (السلعية والخدمية) في الناتج المحلي الإجمالي، مما يخلص الاقتصاد من مخاطر الاعتماد على هيمنة مادة أولية أو سلعة رئيسية (زراعية كانت أم إستخراجية)؛ كما يعني التنوع الاقتصادي عملية استغلال كافة الموارد وطاقت الإنتاج المحلية بما يكفل تحقيق تراكم في القدرات الذاتية، قادرة على توليد موارد متجددة، وبلوغ مرحلة سيطرة الإنتاج المحلي على السوق الداخلي، وفي مراحل متتالية تنويع الصادرات، حيث يعد التنويع من الأولويات التي تترجم الاهتمام بسد منابع التخلف والتبعية المفرطة والاعتمادية المستمرة على الخارج.¹ كما أن التنوع الاقتصادي هو إيجاد مصادر دخل بديلة عن طريق تطوير اقتصاد غير نفطي، ومصادرات غير نفطية، ومصادر إيرادات أخرى، وفي نفس الوقت تخفيض دور القطاع العام وتعزيز دور القطاع الخاص في التنمية".² ويعرف أيضاً التنوع الاقتصادي بأنه عملية توسيع القاعدة الاقتصادية، وإقامة ركائز اقتصاد حقيقي مكون من قاعدة إنتاجية ومالية وخدمية في إيجاد مصادر أخرى للدخل بجوار النفط، حيث تمثل القاعدة الإنتاجية قطاعات الإنتاج العيني كالصناعة والزراعة، والقاعدة المالية كقطاعات المصارف والأسواق المالية، بينما تضم القاعدة الخدمية كالسياسة والتجارة وغيرها".³

¹ طبائبية سليمة، لرباع الهادي، التنوع الاقتصادي خيار إستراتيجي لاستدامة التنمية، مداخلة ضمن الملتقى الدولي حول التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة، منشورات مخبر الشراكة والاستثمار في الفضاء الأورومغاربي، جامعة سطيف، 2008 ص 436.

² عبد العزيز فهمي هيكل، موسوعة المصطلحات الاقتصادية والإحصائية، دار النهضة العربية، بيروت، لبنان، 1980، ص، ص 255-256.

³ دراسة الملخص تنويع مصادر الدخل، مقال منشور مع الانترنت على الرابط:

<http://www.economy.gov.ae/arabic/Dclib/> consulté le 23/01/2018 à 20 :31.

الفصل الأول: الأدبيات النظرية للتنوع الاقتصادي وقطاع الفلاحة

ويعرف أيضا التنوع الاقتصادي هو العملية التي تضمن: خروج الاقتصاد من حالة الانحسار في مصادر الدخل وتخفيض الاعتماد على قطاع معين أو سلعة رئيسة في الحصول على الإجراءات وذلك بإقامة قاعدة اقتصادية صلبة، متنوعة المقومات والنشاطات، متكاملة القطاعات ومتشابكة الوحدات، تستجيب للحاجات الأساسية والمتطلبات المتزايدة للمجتمع، توفر الحماية للاقتصاد من الصدمات الخارجية، وتتصف بوجود روابط داخلية قوية بين القطاعات (الفروع والنشاطات) الإنتاجية، بما يؤدي إلى توفير حد أدنى من التماسك والتكامل بينها، لا يكون الاقتصاد فيها مرتبط بالخارج أكثر من الداخل وتعطي قوة دفع ذاتي للتنمية تكفل لها الاستمرار والتجدد مستقبلا".¹ وكخلاصة لما سبق فإن التنوع الاقتصادي هو العمل على زيادة مساهمة القطاعات الإنتاجية في الناتج المحلي الإجمالي وتنويع الصادرات وتفعيل الضرائب في اقتصاد معين لتقليل المخاطر التي يمكن أن يتعرض لها في حالة اعتماد، على قطاع واحد وخصوصا إذا كان ريعيا .

ثانيا- مستويات التنوع الاقتصادي ومؤشرات قياسه

1- مستويات التنوع الاقتصادي: رغم تنوع الأنشطة الاقتصادية واختلافها بين الدول خاصة ما تعلق بطبيعة وهيكلة الاقتصاد الوطني فيها، إلا أن معظم جهود التنوع الاقتصادي تركز على:

1-1- تنويع القاعدة الإنتاجية: ويعتبر أهم مدخل لبناء التنوع الاقتصادي، وينقسم هذا إلى:

1-1-1- تنويع الإنتاج على مستوى الوحدة الإنتاجية: ويحدث تنويع الإنتاج في المؤسسة، عندما تقرر إنتاج سلعة جديدة دون أن تتوقف في إنتاج منتجاتها السابقة، وبذلك تنوع إنتاجها، وتتبع المؤسسات هذه السياسة بهدف توزيع منتجاتها السابقة، وبذلك تنوع إنتاجها، وتتبع المؤسسات هذه السياسة بهدف توزيع المخاطر أو التعويض عن التقلبات الموسمية التي تصيب الطلب على بعض المنتجات أو لوجود فائض في معدات المؤسسة وطاقاتها الإنتاجية بشكل عام، أو في أجهزتها الإدارية، أو رغبة منها في تحقيق معدل نمو أكثر ارتفاعا أو أرباحا أكبر في سوق يسودها تناقص الطلب أو تتوقع تناقصه، أو بسبب اتخاذ القرار باستغلال تجديبات أحدثتها المؤسسة على معدات استغلالا كاملا.²

إن تنويع الإنتاج بهذا المعنى يتناقض مع مبدأ التخصص والتركيز في الإنتاج، والذي من شأنه أن يحقق وفرة التخصص واقتصاديات الحجم الكبير، غير أن تنويع المؤسسة لإنتاجها قد يترتب على فوائد ومزايا إيجابية عديدة، كالأستخدام الأمثل للموارد المتاحة، تخفيض النفقات، تقليل حدة المخاطر والتقلبات الناتجة عن تدهور الطلب... الخ، وفي هذا الإطار يمكن التمييز في نوعين من تنويع الإنتاج، التنويع الأفقي، ويقصد به توسيع إنتاج السلع الأساسية بمعنى زيادة عددها والتنويع العمودي، الذي يعني الانتقال إلى مرحلة المواد المصنعة ونصف المصنعة بما يؤدي إلى تحقيق ما يسمى باقتصاديات العمليات المتصلة.

1-1-2- تنويع الإنتاج على مستوى الاقتصاد الكلي: يحصل تنويع الإنتاج على مستوى الاقتصاد ككل عندما تتحقق حالة تناسب في المساهمة النسبية والضرورية للقطاعات الاقتصادية في توليد الناتج الوطني، وهذه

¹ طبائبية سليمة، لرباع الهادي، مرجع سابق، ص 441.

² نفس المرجع السابق، ص 437.

الفصل الأول: الأدبيات النظرية للتنوع الاقتصادي وقطاع الفلاحة

القطاعات تشتمل على الزراعة، الصناعة (الإستخراجية والتحويلية) والخدمات، وهنا يظهر بجلاء أن تنوع الإنتاج لا بد أن يقوم بالإجمال على الميل إلى زيادة في الوزن النسبي للصناعة في مجمل النشاط الاقتصادي باعتبار أن هذا القطاع (الصناعة) هو محور التحولات الهيكلية في الاقتصاد، وذلك بالنظر إلى دوره كقطاع قيادي يضمن توسعا وتشابكا متتامين لكافة النشاطات الاقتصادية ومن أهم الاستراتيجيات المتبعة لتطوير مساهمة القطاع الصناعي في الاقتصاد الوطني¹

1-1-2-1- إستراتيجية التصنيع بإحلال الواردات: وهي إستراتيجية تصنيع ذات توجه داخلي، تقوم الدولة بانتهاجها لتحقيق الاكتفاء الذاتي، وتقليص التبعية للسوق الدولية التي تتميز بأسعار غير مواتية لها، وتعني هذه الإستراتيجية إقامة بعض الصناعات التحويلية لسد حاجات السوق المحلية بدلا من السلع المصنوعة التي كانت تستورد في الخارج وعلى ذلك فإن سياسة الإحلال تهدف إلى تخفيض أو منع الواردات عن بعض المنتجات الصناعية، وعادة ما تمثل الصناعات الاستهلاكية الأساسية المرحلة الأولى في مراحل تجسيد هذه الإستراتيجية، ويقع على عاتق الدولة في هذه المرحلة توفير مظلة من الحماية الكافية لمنع منافسة المنتجات الأجنبية لهذه الصناعات.

1-1-2-2- إستراتيجية التصنيع على أساس تشجيع الصادرات: ويمكن تسميتها أيضا بإستراتيجية توجيه التنمية الصناعية نحو الخارج، وتقوم على إنشاء صناعات معينة تتوفر على فرص تصدير كل أو جزء من إنتاجها وقد انتهجتها الدول التي لم تتجح فيها إستراتيجية إحلال الواردات في تحقيق ما كان مأمولا منها.

1-2- تنوع مجالات التجارة الخارجية: إن الحديث عن تنوع التجارة الخارجية، يرتبط إلى حد كبير بتحليل الهيكل السلعي لها، وذلك في جانبها الرئيسيين، الهيكل السلعي للاستيراد والهيكل السلعي للصادرات، فمن خلال دراسة التنوع السلعي للصادرات والواردات يمكن معرفة من جهة، مدى الاعتماد على تصدير سلعة واحدة من خلال قياس نسبتها إلى إجمالي الصادرات، ومن جهة أخرى طبيعة هذه السلعة (هل هي أولية أو مصنعة)، فشدة الاعتماد هذه ستؤثر في إشكالية استمرار عملية التنمية الاقتصادية وبالتالي فإن تنوع الصادرات سيكون الحل الأمثل لاستمرارها، وهنا يقصد بعملية التنوع الصادرات توسع أصنافها، وذلك ليس بتزويد الأسواق الخارجية بالخامات الأولية فحسب بل أيضا بمنتجات معالجتها وتحويلها وتصنيعها، ثم بالصناعات نصف الجاهزة من الإنتاج المحلي، كما أن شدة التنوع في التركيب السلعي للواردات وعدم التركيز على مجموعة معينة من السلع سيؤثر على مسار التنمية الاقتصادية ويفقدها استقلاليتها، وذلك فإن تنوع الواردات فقد يعني تقليل أصنافها على عكس الصادرات وذلك بأن يشطب البلد المعني من قائمة البضائع التي يستوردها أبوابا، كباب الأغذية، الأقمشة والسلع الفاخرة والخامات... الخ. ثم تدريجيا أصنافا كثيرة من المنتجات بقدر ما ينظم إنتاجها في أراضيها و عوض عن ذلك يتم التركيز على المنتجات الصناعية ذات التكنولوجيا العالية والمعقدة.²

¹ زرنوح ياسمين، إشكالية التنمية المستدامة في الجزائر، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2006، ص 26.

² طبائبية سليمة، لرباع الهادي، مرجع سابق، ص 438.

الفصل الأول: الأدبيات النظرية للتنوع الاقتصادي وقطاع الفلاحة

ما يمكن استنتاجه في هذا الإطار هو اعتماد الكثير من الدول على إنتاج وتصدير منتج أولي واحد يشكل نسبة كبيرة من دخلها الوطني، ومصدرا لتمويل العمليات التنموية فيها، إلا أن تصدير المواد الخام والأولية متوقف على الأحوال السائدة بأسواق التصدير في الخارج والتي تسودها تقلبات كثيرة في الأسعار والتي من شأنها أن تؤثر في هيكل الطلب من ناحية وفي معدلات الإنتاج والتصدير من ناحية أخرى، كما تتوقف على مستوى الأحوال الاقتصادية السائدة في الدول الصناعية، هذا ما يجعل موضوع التنمية في هذه الدول أكثر تعقيدا.¹

2- مؤشرات قياس التنوع الاقتصادي: يمكن تقسيم مؤشرات قياس التنوع الاقتصادي إلى مجموعتين مختلفتين وذلك وفقا للأداء الاقتصادي، وكذا حسب درجة التركيز الاقتصادي وهذا كما يلي:

2-1- مؤشرات التنوع المتعلقة بأداء الاقتصاد الكلي: وفي هذه الحالة يمكن الاستناد إلى المؤشرات والمقاييس التالية لتعميم نجاح سياسة التنوع وتقديمها.²

2-1-1- معدل ودرجة التغير الهيكلي: وذلك كما تدل عليهما النسبة المئوية لإسهام القطاعات النفطية مقابل القطاعات غير النفطية في الناتج المحلي الإجمالي، إضافة إلى نمو و/أو تقلص إسهام هذه القطاعات مقابل القطاعات عبر الزمن، ومن المفيد أيضا قياس معدلات النمو الحقيقية للناتج المحلي الإجمالي حسب القطاع، حيثما يتيح توافر البيانات لذلك.

2-1-2- درجة عدم استقرار الناتج المحلي الإجمالي وعلاقتها بعدم استقرار أسعار النفط: حيث من المفهوم أن التنوع يفترض فيه أن يحدد من عدم الاستقرار هذا مع مرور الزمن.

2-1-3- تطور إيرادات النفط كنسبة من مجموع إيرادات الدولة: وذلك لأن أحد أهداف التنوع في الدول النفطية هو تقليل الاعتماد على إيرادات النفط، ومن المؤشرات المفيدة الأخرى هو وتيرة اتساع قاعدة الإجراءات غير النفطية عبر الزمن إذ أن ذلك يدل على النجاح في تطوير مصادر جديدة للإيرادات غير النفطية.

2-1-4- تطور الصادرات غير النفطية وتكوينها: حيث يدل الارتفاع المطرد للصادرات غير النفطية على زيادة التنوع الاقتصادي، على أن التغيرات قصيرة الأجل في هذا المؤشر قد تكون مضللة، إذ يمكن أن تنجم عن تقلبات أسعار النفط وصادراته.

2-1-5- التوزيع القطاعي للقوة العاملة: ومن الواضح أن هذا المقياس ينبغي أن يعكس وأن يعزز تغيرات التكوين القطاعي للناتج المحلي الإجمالي.

2-1-6- نسبة مساهمة كل من القطاع العام والخاص في الناتج الإجمالي: وهو مؤشر هام في الدول النفطية، لأن التنوع الاقتصادي في هذه الدول يعني هنا نمو القطاع العام، أو يفترض نمو إسهام القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي الإجمالي.

¹ عبد الوهاب رميدي، التكتلات الاقتصادية الإقليمية في عصر العولمة وتفعيل التكامل الاقتصادي في الدول النامية، اطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2007، ص 169.

² ممدوح عوض الخطيب، التنوع والنمو في الاقتصاد السعودي، المؤتمر الأول لكليات إدارة الأعمال بجامعة مجلس التعاون لدول الخليج العربي، الرياض، 16 و 17 فيفري 2014، ص ص 9-10.

الفصل الأول: الأدبيات النظرية للتنوع الاقتصادي وقطاع الفلاحة

2-1-7- توزيع ملكية الأصول بين القطاعين العام والخاص: حيث يمكن الاستناد إلى هذا المؤشر لتقييم درجة نجاح برامج الخصخصة، ولاختيار وتعزيز صلاحية مؤشرات أخرى تظهر تغيرات إسهام القطاعين العام والخاص في الناتج المحلي الإجمالي، والعمالة، وتكوين رأس المال الثابت الإجمالي.

2-2- مؤشرات التنوع بالتجارة الخارجية: تقيس مؤشرات التنوع بالتجارة الخارجية مستوى التنوع الاقتصادي وكذلك تركيز الصادرات السلعية كما يلي:

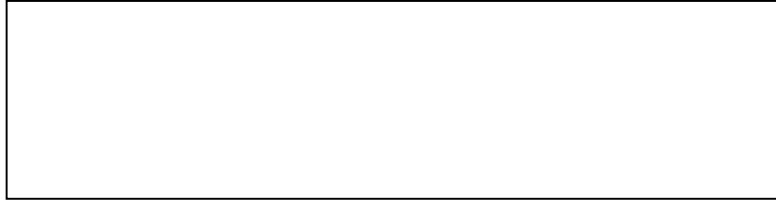
2-2-1- مؤشر مستوى التنوع الاقتصادي: يتم قياسه وفق الرقم القياسي مركب ويستند إلى حصة الصناعات التحويلية في الناتج المحلي الإجمالي، وحصة الأيدي العاملة في قطاع الصناعة، ونصيب الفرد في السنة من الاستهلاك التجاري للطاقة.

2-2-2- مؤشر تنوع وتركيز الصادرات السلعية: ويشمل نوعين من المؤشرات:¹

2-2-2-1- مؤشر التنوع (مؤشر UNCTAD): هذا المؤشر تم وضعه من طرف هيئة الأمم المتحدة للتنمية والتجارة في محاولتها لتحديد الدول الأقل نمواً، معياراً لتنوع الاقتصاد يتكون من أربعة عناصر هي:

- مقدار إسهام القطاع الصناعي في الناتج المحلي الإجمالي.
- نسبة إسهام العمل في الصناعة.
- مقدار الاستهلاك الفردي من الطاقة.
- مقدار تركيز الصادرات.

وتتمثل الصيغة الرياضية له كما يلي:



حيث:

hij: تمثل حصة السلعة *i* من جملة صادرات أو واردات البلدة.

hi: حصة السلعة من جملة صادرات أو واردات العالم.

2-2-2-2- مؤشر هيرفندال-هيرشمان: يعتمد معامل هيرفندال-هيرشمان على قياس تركيب ونسبة المتغير ومدى تنوعه ويستخدم لقياس التنوع في ظاهرة ما، ولإبراز التغيرات الهيكلية التي طرأت على مكوناتها، ويطبق بصورة واسعة لقياس التنوع الاقتصادي.

وقد صمم هذا المعامل أصلاً لقياس مقدار التركيز في الصناعة أو في قطاع معين، ويستخدم بتوسع من قبل المحاكم الأمريكية في الثمانينات لقياس مدى الاحتكارات في صناعة معينة أو قطاع معين، كما يستخدم هذا المؤشر من قبل منظمة الأمم المتحدة للتجارة والتنمية لمعرفة مدى التنوع في قطاع التصدير، ويعطى معامل هيرفندال - هيرشمان بالصيغة التالية:

¹ ممدوح عوض الخطيب، مرجع سابق، ص 12.

$$HHI = \sqrt{\sum_{i=1}^n \left(\frac{Xi}{X}\right)^2} - \sqrt{\frac{1}{n}}$$

حيث:

xi: صادرات السلعة

x: إجمالي الصادرات.

n: إجمالي عدد السلع الممكن تصديرها.

تتراوح قيمة معامل هيرفندال - هيرشمان بين الصفر والواحد أي ($0 < H < 1$) فإذا كان صفرا كان هناك تنوع كامل في الاقتصاد (أي تساوي النشاطات بعدد نسبها مثلا إلى الناتج الكلي الإجمالي لجميع النشاطات) وإذا كان واحد صحيح فإن مقدار التنوع يكون معدوما، وهي الحالة التي يكون فيها الناتج متركز في نشاط واحد من النشاطات الاقتصادية، بينما لا تسهم قيمة النشاطات بأية حصة من الناتج المحلي الإجمالي، وتعد القيم المرتفعة لمعامل هيرفندال - هيرشمان دليلا على ضعف الاقتصاد في توزيع نشاطاته بشكل متكافئ على عدد كبير من القطاعات أو المنتجات، وبالتالي حصرها في عدد قليل منها.

ثالثا: التنوع الاقتصادي في نظريات النمو الاقتصادي

تعددت نظريات النمو والتنمية الاقتصادية كثيرا والتي جاءت بعد الحرب العالمية الثانية ونجد من بين

هذه النظريات:

1- نظرية المراحل: يعود الفضل في تأسيس هذه النظرية للمؤرخ الاقتصادي البريطاني "روستو Rostow" حيث ظهرت خلال فترة الخمسينات بهدف جلب أنظار الدول النامية إلى المعسكر الرأسمالي خوفا من المد الشيوعي الذي بات يوسع من دائرة أنصاره، كل هذا كان في إطار ما عرف بالحرب الباردة، وقد بنى روستو نظريته هذه اعتمادا على التجربة الاقتصادية الأمريكية والبريطانية، حيث قام بتحليل التخلف على شكل مراحل واعتبرها خمسة مراحل¹ يجب أن تمر عليها كل دولة حتى تصل إلى مصاف الدول المتقدمة حيث يمكن إيجاز خصائص كل مرحلة فيما يلي:

1-1- مرحلة المجتمع التقليدي: ويعرف المجتمع التقليدي أو مجتمع التقاليد على أنه ذلك المجتمع الذي يحده إطار محدود من الإنتاج تكون فيه العادات والتقاليد هي المسيطر وتلعب فيه التكنولوجيا دورا ضعيفا ويرفض هذا المجتمع أي فكرة للإصلاح أو التطوير.²

وضرب "روستو" مثلا لدول اجتازت هذه المرحلة من المراحل النمو ممثلة في: الصين، دول الشرق الأوسط، دول حوض البحر المتوسط وبعض بلاد أوروبا في القرون الوسطى.

1-2- مرحلة التهيؤ للانطلاق (أو ما قبل الانطلاق)*: وهي مرحلة يجب أن تحدث فيها تغيرات جذرية إذ

لا بد من:¹

¹ لعلى احمد، محاضرات في نظريات اقتصاد التنمية، دراسة غير منشورة، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، 2002، ص 45.

² A. Sid Ahmed, "Croissance et développement: théories et politiques", Tome 1, 2ème édition, OPU, Alger, 1981, PP 399-402.

الفصل الأول: الأدبيات النظرية للتنوع الاقتصادي وقطاع الفلاحة

- حدوث ثورة تكنولوجيا في قطاع الزراعة والصناعات الإستخراجية لرفع الإنتاجية في مواجهة للزيادة السكانية المتنامية.

- توسيع نطاق الواردات بما فيها الواردات الرأسمالية التي يتم تمويلها من خلال الإنتاج الكفاء التسويق الجيد للموارد الطبيعية بغرض التصدير.

- الاهتمام برأس المال الاجتماعي وهو الخاص بتشييد السكك الحديدية أو بناء الطرق والجسور وهو يرى أن هذا النوع من الاستثمارات يحتاج لرؤوس أموال كبيرة، كما أن عوائده بطيئة، لذلك كان لزاما على حكومات الدول المتخلفة أن تتدخل بنفسها في هذا المجال مثلما حدث تماما في دول متقدمة كالو.م.أ في الفترة ما بين 1840-1815.

واعتبر "روستو" أن هذه المرحلة عاشتها بريطانيا وأوروبا الغربية منذ نهاية القرن الخامس عشر وحتى بدايات القرن السادس عشر أي بعد انتهاء العصور الوسطى.

1-3- مرحلة الانطلاق: وهي مرحلة يصبح فيها النمو بحالة عادية ويتم فيها القضاء على العادات الرديئة والمعوقات المؤسسية وهي تتميز ب:

- ارتفاع معدل الاستثمار الصافي من نحو 5% إلى ما لا يقل عن 10% من الدخل القومي (أو الوطني).
- تطوير بعض القطاعات الرائدة وصناعات رئيسية بمعدل نمو مرتفع كشرط أساسي لمرحلة الانطلاق على غرار ما حدث في صناعة النسيج في بريطانيا أو السكك الحديدية في الو.م.أ.
- ارتفاع معدلات الادخار والاستثمار في الصناعات التي تدر عوائد كبيرة وزيادة الطلب على العمال في القطاعات الرائدة.

ووفقا لهذا المنظور يصنف "روستو" القطاعات الاقتصادية إلى ثلاثة أنواع:²

- **قطاعات النمو الرئيسية:** وهي القطاعات التي يحدث فيها النمو وتحقق عوائد كبيرة.
- **قطاعات النمو التكميلية:** ويحصل فيها النمو كنتيجة للنمو الحاصل في القطاعات الرئيسية مثل: تطور الصناعة البتروكيمياوية يؤدي إلى تطور صناعة البلاستيك.
- **قطاعات النمو المستمر:** وهي ذات علاقة ثابتة بمجموع الدخل الوطني وبمجموع السكان مثل: الصناعات الغذائية، البناء والأشغال العمومية.
وهنا يرى أن ليس من الضروري أن تنطلق الصناعات في هذه القطاعات في آن واحد بل هناك صناعات يجب أن تكون في البداية ثم تتبعها صناعات أخرى، على أن تتراوح مدتها ما بين: 20 و 30 سنة تقريبا وهي مدة صغيرة نسبيا.

* إن "Rostow" وغيره ممن اعتمد نظرية المراحل عرفوا مرحلة الانطلاق بهذه الطريقة، فالدولة القادرة على ادخار من 15% إلى 20% من الناتج الوطني الإجمالي، بإمكانها إحداث معدل أسرع للنمو عن تلك الدول الأقل ادخارا، ويكون نموا ذاتيا متواصلا.

¹ كامل بكري، التنمية الاقتصادية، دار النهضة العربية، بيروت، لبنان، ص 16.

² لعمى احمد، مرجع سابق، ص 48.

1-4- مرحلة الاتجاه نحو النضج (أو النضج الاقتصادي): وعرفها "روستو" على أنها الفترة التي يستطيع فيها المجتمع أن يطبق على نطاق واسع التكنولوجيا الحديثة ويحدث فيها ثلاثة تغييرا أساسية:
- تغير سمات وخصائص قوة العمل حيث ترتفع المهارات ويميل السكان للعيش في المدن.
- تغير صفات طبقة المنظمين حيث يتراجع أرباب العمل ليصل محلهم المدراء الأكفاء.
- يرغب المجتمع في تجاوز معجزات التصنيع متطلعا إلى شيء جديد يقود إلى مزيد من التغييرات.
وبشكل عام فإنه في هذه المرحلة تصبح الأوضاع الاقتصادية والتقنية قادرة على تحقيق الإثباع المحلي وتصبح هناك إمكانية لتصدير الفائض، بعد أن تزدهر العديد من الصناعات الأساسية كصناعة الحديد والصلب، صناعة الآلات والآلات الكهربائية، صناعة السفن وغيرها من الصناعات ذات الفائدة العظيمة لتقدم الاقتصاد القومي عموما.

1-5- مرحلة شيوع الاستهلاك: وفيها تكون الدولة قد بلغت شأنا من التقدم الاقتصادي وهي تتميز بشكل عام بالخصائص التالية:

- عملية إشباع لكل الحاجات الأساسية ويتحول المجتمع من جانب العرض إلى جانب الطلب.
 - الاتجاه نحو استهلاك السلع لكاملة، إذ حتى الصناعات الاقتصادية تتجه نحو إنتاجها على مستويات عالية من الفن والثقافة.
 - نزوح السكان من الريف نحو المدن وضواحيها وانتشار المركبات واستخدام السلع المعمرة على نطاق واسع.
 - لجوء الدول لتعزيز سلطتها من خلال تطوير قطاع التسليح وتكوين علاقات خارجية مع دول آخر.
 - زيادة الإنتاج الفكري والأدبي والفني للمجتمع.
- وبهذا ككل فإن المجتمع سيسعى إلى تحقيق ما يسمى بدولة الرفاهية وحل المشاكل مثل: تعزيز حقوق الإنسان وارتفاع مستويات الدخل الفردية وزيادة تقسيم العمل الاجتماعي.
- وحسب "روستو Rostow" فإن الو.م.أ تعتبر أول دولة دخلت إلى هذه المرحلة مع الاتحاد السوفيتي (سابقا)، إضافة إلى بعض من دول أوروبا الغربية كبريطانيا، وتوقف عند هذه المرحلة غير أنه تتبأ بمرحلة أخرى أسماها بمرحلة "ما بعد الاستهلاك الوفير".

2- نظرية الدفعة القوية (Theory of Big Push): يؤكد "Rosention Rodan" أن التنمية في البلدان النامية تعوقها بعض القيود وفي مقدمتها ضيق حجم السوق، وهو يعتقد أن التقدم في عملية التنمية لن تحدث توسعا في السوق ولن تتكسر الحلقة المفرغة للفقر ما لم يتوفر حدا ادني من الجهد الإنمائي، ليتمكن الاقتصاد من الانطلاق من مرحلة الركود إلى مرحلة النمو الذاتي، وهذا يعني حدا ادني من الاستثمار والتي يسميها بالدفعة القوية، وقدرها بنحو **13.2 %** من الدخل القومي خلال السنوات الخمس الأولى من التنمية، ثم ترتفع تدريجيا.¹

¹ مدحت القرشي، التنمية الاقتصادية، نظريات وسياسات وموضوعات، دار وائل للنشر، الأردن، 2007، ص 88.

الفصل الأول: الأدبيات النظرية للتنوع الاقتصادي وقطاع الفلاحة

تعتمد نظرية "Rodan" على التصنيع في دفع عجلة التنمية في البلدان النامية، واعتبارها المجال الذي يمكن أن يمتص البطالة المتفشية فيها باعتبار الزراعة ريفية وغير متطورة، ولكي تتجح هذه البلدان عليها البدء بعملية التصنيع بتوجيه استثمارات ضخمة في بناء مرافق رأس المال الاجتماعي من طرق ومواصلات ووسائل نقل وقوى محركة وتدريب لليد العاملة، وهي مشروعات صناعية.

من جهة أخرى يعتقد "Rodan" أن الاستثمارات الضخمة يجب توجيهها إلى مجموعة من الصناعات التي تكون مشروعاتها متكاملة لتحقيق التكامل الأفقي والعمودي، مما يؤدي إلى تخفيض تكاليف الإنتاج، وأهمها الصناعات الاستهلاكية الخفيفة التي تدعم بعضها البعض، مما يخلق مكاسب الجدوى الاقتصادية لإقامتها في وقت واحد، وهذا بدون الاستغناء عن الاستثمار في البنية التحتية، لأنها مهمة في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر ووصول السلع الإنتاجية المستوردة إلى كافة أنحاء البلد.

إن الاستثمار على نطاق واسع يؤدي إلى زيادة سريعة في الدخل القومي ومن ثم زيادة في الميل الحدي للادخار، وبالتالي ارتفاع حجم الادخار مع التقدم في عملية التنمية، والاعتماد على الموارد المحلية، الذي يكون للدولة دور مهم فيه خصوصاً عملية التخطيط والتنفيذ المشروعات التي تتطلب رؤوس أموال ضخمة وتكنولوجيا عالية، يعجز المستثمر الخاص المحلي الدخول فيها، كتلك المشروعات التي ينعدم فيها الربح أو تحقق سيادة الدولة، مثل بناء السدود وإنشاء الطرق والمواصلات ... الخ. وتتطلب نظرية الدفعة القوية ثلاثة شروط متعلقة بعدم التجزئة وهي:

- عدم التجزئة في دالة الإنتاج: بمعنى عدم تجزئة مستلزمات الإنتاج أو العمليات التصنيعية التي تعتبر السبب المباشر في زيادة العوائد، كما أن رأس مال الاجتماعي المشتمل على الصناعات الأساسية مثل الطاقة والنقل والمواصلات يتطلب فترة انجاز طويلة المدى، مما يجعل تجزئته تخفض من العوائد.

- عدم تجزئة في الطلب: حيث أن المشروعات المتكاملة تخلق طلباً متكاملًا، وهو ما تبحث عنه البلدان النامية.

- عدم التجزئة في جانب العرض من المدخرات: تتطلب الاستثمارات الضخمة تعبئة كل المدخرات وهو ما تفتقده البلدان النامية لضعف الدخل الفردي، مما يجعل الميل الحدي للادخار أقل من الميل المتوسط له، وهو ما يشكل عقبة في عدم كفاية عرض المدخرات في مواجهة المتطلبات المالية للاستثمارات الكبرى ومن جملة النقائص التي وجهت لهذه النظرية مايلي:¹

- تتميز البلدان النامية بالعجز الكبير في تمويل المشاريع التنموية ذات رؤوس أموال ضخمة، وهو ما تتطلبه الدفعة القوية، كما أنها تحتاج إلى الإطارات والبرامج العلمية المؤهلة لتسيير هذه المشروعات وهي غير متوفرة لديها. كما أن النظرية أهملت النشاط الزراعي الذي يعتبر النشاط السائد في البلدان واهتمت بالصناعة التي تعتبر متأخرة جداً فيها.

¹ حمدان محمد رفيق، التخطيط الإقليمي والتنمية الريفية، ط 1، منشورات جامعة القدس المفتوحة، عمان، الأردن، 2001، ص 325 - 326.

الفصل الأول: الأدبيات النظرية للتنوع الاقتصادي وقطاع الفلاحة

- إن مشكلة ضيق السوق التي اعتقدها " Rodan " لا يمكن حلها فقط بزيادة الصناعات الاستهلاكية، بل قد يؤدي توجيه الاستثمارات الضخمة إلى مثل هذا النوع من الصناعات إلى صغر حجم الوحدات الإنتاجية، مما يصعب عليها الاستفادة من مزايا الإنتاج الكبير و وفراثة الخارجية.

إن زيادة الطلب على العديد من السلع والمواد ومستلزمات الإنتاج يولد ضغوطا تضخمية في الاقتصاد.

3- نظرية النمو المتوازن وفكرة الحلقة المفرغة: إن الأوضاع السائدة في البلدان النامية في فترة الخمسينيات والستينيات القرن الماضي وظروفها الاقتصادية التاريخية المرتبطة بالاستعمار، هي التي جعلت نظرية الدفعة القوية محل الانتقاد، لذلك صاغ "Nurkse" نظريته المسماة بالنمو المتوازن، وهو يعتقد أن مشكلة التنمية في البلدان النامية هي الحلقة المفرغة للفقر¹ الناتجة عن تدني مستوى الدخل، الذي يقود إلى تدني الاستهلاك وضيق حجم السوق. ولكي تخرج هذه البلدان من هذا الإشكال عليها توجيه استثمارات ضخمة لكافة القطاعات مع ضرورة تحقيق التوازن بين الصناعة والزراعة حتى لا يكون تخلف احدهما عقبة في تقدم الآخر، كما أن الهدف من الإنتاج هو إشباع حاجات السوق المحلية لضعف المنافسة فيها.

تتطلب نظرية النمو المتوازن تحقيق التوازن بين مختلف الصناعات الاستهلاكية وكذا الرأسمالية، وبين العرض والطلب، ذلك إن جانب العرض يعمل على التأكيد على تطوير جميع القطاعات المرتبطة ببعضها البعض في أن واحد مما يساعد على زيادة عرض السلع، وإما جانب الطلب فيعمل على توفير فرص العمل الواسعة وزيادة المداخل التي تؤدي إلى زيادة الطلب على السلع والخدمات من طرف السكان، إضافة إلى عدم الإخلال بالتوازن بين القطاعين المحلي والخارجي، لان عوائد الصادرات هي مصدر مهم لتمويل التنمية، مما يتوجب على البلد أن لا يوسع تجارته الداخلية على حساب تجارته الخارجية، وهو الأمر الذي يؤدي إلى زيادة الإنتاج مع التوسع في تشغيل العمالة البطالة.

تجدر الإشارة أن نظرية النمو المتوازن لا تعني نمو كافة الصناعات بمعدل واحد، بل يتحدد معدل نمو كل واحد منها بناء على مرونة الطلب الداخلية للمستهلكين على السلع المختلفة، فيؤدي ذلك إلى توازن العرض والطلب، ولكنها تشترط جبهة عريضة من الاستثمارات تقود إلى التكامل الأفقي والعمودي للصناعات القائمة، وتقسيم أفضل للعمل، ومصدر موحد للمواد الخام ومهارة فنية وتوسع اكبر للسوق، واستغلال أحسن للبنية التحتية الاقتصادية والاجتماعية.

تتضمن هذه النظرية نموذجين للنمو المتوازن بشكل متكامل، يخص احدهما الطريق الذي تسلكه التنمية ونمط الاستثمار الضروري، أما الآخر فيخص حجم الاستثمار اللازم للتغلب على ظاهرة عدم التجزئة في عملية الإنتاج، على عكس نظرية الدفعة القوية التي تركز فقط على حجم الاستثمارات الضخمة في دفع عجلة النمو الاقتصادي. ولذلك يلح "Nurkse" لتوفير الموارد المالية للبرنامج الاستثماري الضخم على ضرورة الاعتماد على الموارد المحلية، والتي يجب أن تأتي من القطاع الزراعي، مع ضرورة استغلال فائض العمالة في إقامة مرافق الاستثمار الاجتماعي، الذي يؤدي إلى رفع الإنتاجية القطاع الزراعي، ويكون للدولة مهمة القيام بدور

¹ مدحت القرشي، مرجع سابق، ص 93.

الفصل الأول: الأدبيات النظرية للتنوع الاقتصادي وقطاع الفلاحة

التخطيط والتنفيذ وتوسيع السوق من خلال زيادة عرض النقد، وإلغاء القيود على التجارة وتوسيع البنية التحتية وفرض ضرائب زراعية.

وتقوم نظرية النمو المتوازن من عدة فروض أهمها:

- بما أن التخلف الاقتصادي يعني وجود اختلال جوهري بين مجموعة العناصر والنسب التي يتألف منها البنيان الاقتصادي للدولة، (وهي التي تقيس وتوضح العلاقات النسبية بين المتغيرات النسبية الاقتصادية الكلية)، فإن نوعية ودرجة هذا الاختلال في الهيكل الاقتصادي يختلف باختلاف الدول والأزمنة لنفس الدول أيضا. ولهذا تختلف نوعية ومقدار وكيفية الجهد المطلوب لتحقيق النمو الاقتصادي تبعا لذلك وحتى بين الدول المتقدمة نفسها.

- تتعدد مسببات الاختلال في الهيكل الاقتصادي، فبعضها اقتصادية مثل التخصص في إنتاج وتصدير مادة أولية زراعية أو معدنية واحدة، ويتميز البلد بندرة لرؤوس الأموال، وتأخر النفوذ الإنتاجية والمستوى التكنولوجي، وتدهور مستوى الإنتاجية الذي يقود إلى ضعف الدخل الوطني والفردى، والبعض الآخر منها غير اقتصادي مثل العادات والتقاليد والديانات وتدهور المستوى الصحي والاجتماعي... الخ.

- تتربط تلك العوامل فيما بينها بشكل أكثر تعقيدا لدرجة تجعلها سببا و نتيجة في نفس الوقت، وهو ما سماه بالدائرة المفرغة للفقر، التي تجعل البلد تعيش في حلقة مفرغة من الركود والفقر من ناحيتي العرض والطلب الكليين، مما تضطره للعيش في حالة تخلف اقتصادي دائم ومستمر وكأنه ابدى.

إن فرض عدم القابلية للتجزئة سواء بالنسبة للاستثمارات أو النتاج أو العرض أو الطلب أو المشروعات ذاتها، أو حتى بالنسبة للدخار، يعني وجود أنشطة اقتصادية لا يمكن أن تحقق الوفرة الداخلية والخارجية إلا إذا بدأت بحجم استثماري كبير ومرة واحدة، أي أن هناك فرضية تكامل العرض والطلب في آن واحد.

4- نظرية النمو غير المتوازن (T.Unbalanced Growth): ارتبطت هذه الإستراتيجية بأسماء العديد من الاقتصاديين أمثال: ألبرت.أ. هيرشمان "A.O Hirschman" و "هانز سنجر H.singer" ممن انتقدوا إستراتيجية النمو المتوازن على الرغم من وجود اتفاق في الرأي بين "هيرشمان" مع "تيركسه" و "روزنشتاين رودان" من أن عملية التنمية تحتاج إلى دفعة قوية تتمثل في وضع برنامج استثماري كبير، إلا أن "هيرشمان" يرى بضرورة مراعاة الإمكانيات المحدودة للدول النامية.

لذلك لا بد أن يشمل هذا البرنامج بعضا من الصناعات أو القطاعات الرائدة من الاقتصاد الوطني فقط ويستدل في ذلك على ما حدث من تركيز على قطاعات في بعض من دول أوروبا وأمريكا الشمالية مثل:

- قطاع السكك الحديدية في الو.م.أ وقطاع المنسوجات في بريطانيا في القرن 19.

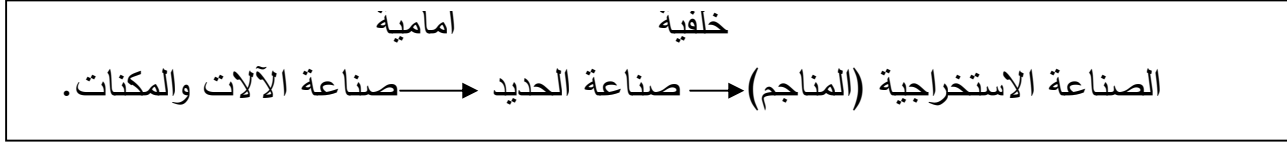
- قطاع المواد الغذائية في الدانمارك في النصف الثاني من القرن 20.

- قطاع الكهرباء في الاتحاد السوفيتي في العشرينات والصناعات التقنية في الثلاثينات والأربعينات من القرن الماضي.

القطاعات الرائدة حسب "هيرشمان" التي يجب أن تكون لها روابط مع قطاعات أخرى، وهي تلك التي تتطور بصورة طبيعية بين صناعة وأخرى حيث تكون هذه الروابط إما أمامية (En avant) أو خلفية (En aval)

الفصل الأول: الأدبيات النظرية للتنوع الاقتصادي وقطاع الفلاحة

فالرابطة الخلفية هي التي ترمز إلى العلاقة الناتجة عن عملية الإنتاج الحالية فمثلا صناعة أجهزة الراديو (المذياع) تحتاج إلى بطاريات ولولا البطاريات لما كان هناك أجهزة راديو، وبمعنى آخر أن كل إنتاج يحتاج إلى مواد أولية أو خام لإنتاجه أو تسيير. أما الرابطة الأمامية فهي التي ترمز إلى مجال جديد من الإنتاج نتاج عن منتجات سابقة فمثلا صناعة مشتقات الحليب تنطلق من إنتاج الحليب نفسه.



5- نظرية التغير الهيكلي (ديستان دبرنيس وأطروحة الصناعات المصنعة): ارتأينا هنا أن ندرس أطروحة تم تنفيذها في بعض الدول النامية وهي لا تختلف كثيرا من حيث المبدأ مع إستراتيجية النمو غير المتوازن "لهيرشمان"، حيث يوافق "دبرنيس" و"هيرشمان" على أهمية اختلال التوازن في دفع عجلة التنمية إلى الإمام ويقف معه في نقد النمو المتوازن وفي عدم قدرته على تحريك وتحريض البنية المتخلفة لاقتصاديات الدول النامية.

لكنه يختلف عنه في أنه يجب على الدولة أن تحدد صناعة أو مجموعة من الصناعات تختلف عن الصناعات الأخرى وتتميز في قدرتها (حسب الزمان والمكان) على خلق صناعات أخرى¹، لذلك أطلق على هذا النوع اسم "الصناعات المصنعة" على عكس "هيرشمان" الذي كما ذكرنا أعطى الأهمية لصناعة إحلال الواردات (أو الصناعات الاستهلاكية).

واقترح "ديبرنيس" أن تكون هذه الصناعة أو الصناعات هي من الصناعات الثقيلة أو الإنتاجية وتشمل في رأيه:²

- صناعات الحديد والصلب

- الصناعات الميكانيكية

- الصناعات الكيماوية

- الصناعات الكهربائية والمراكز المتطورة للطاقة.

إن اختيار "ديبرنيس" لهذه الصناعات يأتي ضمن تميزها بعدد الخصائص حسب اعتقاده وهي:³

- لأنها صناعات عالية التكاليف، لكنه يستطرد من أن كل الصناعات الحديثة في ظروف التقدم التكنولوجي، حتى وإن كانت استهلاكية هي ذات كثافة رأسمالية عالية.

- أنها تحتاج إلى الانغلاق على العالم الخارجي، ولاسيما بعد المرحلة الأولى اللازمة لتأمين مستلزمات إقامة هذه الصناعات من العالم الخارجي، وتأتي أهمية هذا الانغلاق من أجل خلق محرك داخلي للتنمية.

¹ الرداوي تيسير، التنمية الاقتصادية، مديرية الكتب والمطبوعات الجامعية، منشورات جامعة حلب، سوريا، 1985، ص 208 .

² ميشيل تودارو، التنمية الاقتصادية، تعريب محمود حسن حسني، دار المريخ للنشر، السعودية، 2006، ص 130.

³ يسرى الجوهري، جغرافية التنمية، مكتبة الإشعاع الفنية، الإسكندرية، مصر، 1999، ص 230.

- إن هذه الصناعات تحتاج إلى زمن طويل كي تعمل وتعطي ثمارها مثلها مثل كل المشاريع ذات المرودية الاجتماعية العالية.

6- نظرية أقطاب النمو: يعتبر "F.Perroux, 1955" السباق في شرح ما يعرف بنظرية مراكز أو أقطاب النمو، (التي اعتمدها فيما بعد "Hirschman" كأساس لنظرية النمو الغير المتوازن)، وان كان الكثير من الباحثين يفسبون هذه النظرية إلى نظريات التوطن الصناعي. فصاحبها يرى إن التنمية الصناعية لا تحدث في كل مكان ودفعة واحدة، بل تحدث في نقاط معينة أو أقطاب تنموية تحتوي على عدة قوى اقتصادية جاذبة وطاردة بدرجات متفاوتة من النمو، وبالتالي تنتشر تأثيراتها في الجهات المجاورة عبر قنوات لتمس مختلف جوانب الاقتصاد الوطني¹، كما أن " Boudeville, 1957 " عرف قطب النمو الإقليمي بأنه مجموعة من الصناعات التوسعية الواقعة في منطقة حضرية، والتي تؤدي إلى ظهور تنمية اقتصادية شاملة في مجال إقليمها، وهي تتمحور في العناصر التالية:

6-1- الصناعات المحركة والصناعات الأم: إن قطب أو مركز النمو يجب أن يحتوي على شركات وصناعات واسعة ترتبط مباشرة بالوحدات الاقتصادية الموجودة في المحيط الاقتصادي، مما يجعلها القلب النابض للوسط الاقتصادي، فيرتبط ظهورها بتواجد المواد الطبيعية من معادن ومصادر الطاقة، أو تواجد الهياكل الأساسية من طرق ومواصلات، أو كذا توافر اليد العاملة الفنية أو الرخيصة، فنادرا ما يتم تعيين أو إنشاء هذه المواقع بدون مقومات، كما أن أفضل إستراتيجية لأقطاب النمو هو عدم الارتكاز على نوع معين من الصناعة لتجنب الصدمات التي قد تجعل القطب غير مستمر، لان فشل إحدى الصناعات يمكن أن يكمله نجاح صناعات أخرى.

تتميز الصناعات الأم والمحركة بمايلي:²

- صناعة جديدة وحركية، تستخدم مستوى عالي من التكنولوجيا، وتعمل على خلق تنمية مباشرة وشاملة في الوسط الاقتصادي، والذي يتطلب توفر الموارد ومرونتها وهذا بسبب الطلب المتزايد والواسع على منتجاتها التي تسوق إلى الأسواق الوطنية بشكل خاص.

- وجود علاقة تبادلية مع الصناعات الأخرى المنتشرة في الإقليم أو الوسط، بحيث تستفيد من منتجاتها المصنعة أو نصف المصنعة، أو تقوم بتموينها بمختلف الآلات والمنتجات الجاهزة أو نصف الجاهزة.

- القدرة على النمو والتوسع بما يسمح لها اخذ ميزة الصناعة القيادية المحركة للتنمية في بيئتها، لتخصصها في إنتاج المركبات الصناعية المتعددة التي تحتاجها باقي الصناعات والقطاعات.

6-2- نتائج الاستقطاب: يؤدي نمو الصناعات المحركة إلى تجمع الوحدات الصناعية والمؤسسات الاقتصادية الأخرى في قطب النمو، وهذا بفضل المزايا الاقتصادية العديدة في التجمع التوسعي المستمر وعملها على جذب

¹ بشير محمد التجاني، مفاهيم وآراء حول تنظيم الإقليم وتوطن الصناعة، ديوان المطبوعات الجامعية، 1987، ص 47.

² العقاد مدحت محمد، مقدمة في التنمية والتخطيط، دار النهضة العربية، بيروت (لبنان)، 1980، ص 109.

الفصل الأول: الأدبيات النظرية للتنوع الاقتصادي وقطاع الفلاحة

الأنشطة الاقتصادية له، مما يؤدي إلى استقطاب جغرافي وحركة مصادر الثروة تجاه مواقع معينة، فإنها تؤثر على الأنشطة الأخرى المتمركزة في أطرافه، مستفيدة من مزايا التكتل العمراني والاقتصادي.

وبما أن قطب النمو ينشأ بشكل عام حول صناعة رئيسية محفزة، تتمتع بأسواق تصريف مهمة و تسيطر على المجال المحيط بها وهو غالبا ما يكون عبارة عن مدينة و مجهزة بالوسائل و الخدمات ومراكز تجارية و إدارية، ومرتبطة بعوامل متعددة أهمها الثروات الطبيعية والأيدي العاملة وحجم الوحدات المنتجة الواجب إحداثها وحجم الطلب الداخلي و الخارجي، فإن أهم ما ينتج عنه توزيع مدا خيل مرتفعة، ويكون له بعض النتائج والآثار أهمها:

-المزايا الاقتصادية التي توفرها المؤسسة مثل تخفيض تكلفة الإنتاج بسبب التخصص في العمل.
-المزايا الاقتصادية التي توفرها الصناعة الأم مثل تخفيض تكلفة الإنتاج وتوفر اليد العاملة الفنية المؤهلة، وسهولة تبادل الموارد الأولية، ووجود مؤسسات تستغل الفضلات الصناعية، إضافة إلى وجود مراكز البحث و التطوير الخاص بسلسلة المنتجات.

-وجود مزايا اقتصادية خارج الصناعة وداخل منطقة التجمع العمراني مثل وجود الأيدي العاملة الفنية الضرورية للصناعة والخدمات الاجتماعية و الثقافية المتنوعة.

-إن حجم الاستثمارات المحققة تؤدي إلى إعادة توزيع المداخل وتخصيص الموارد، مما يقود إلى زيادة الطلب الذي يدفع للمنتجين إلى زيادة الإنتاج عن طريق تحقيق استثمارات جديدة، وفي حالة عدم استجابة العرض للطلب المتزايد، فإن ذلك يؤدي إلى تحول الاستثمارات إلى الخارج عن طريق زيادة الاستيراد لمواجهة الاستهلاك المتزايد، وهو عكس ما يحدث في الدول المتقدمة حيث يؤدي عدم التوازن بين العرض والطلب إلى هروب رؤوس الأموال إلى منطقة أخرى داخل نفس البلد.

-تخلق الأقطاب المحفزة هجرة سكانية إليها قادمة من المناطق النائية، يؤدي إلى انخفاض الوفيات وارتفاع معدل النمو السكاني، مما يخلق عدم التوازن السكاني بين القطاعات و المناطق.

-قد يسبب نمو الصناعات المحركة نمو الطلب على الاحتياجات الاجتماعية فترتفع تكاليفها مثل، الإيجار مما يؤدي إلى ارتفاع الأجور الصناعية فتضطر الصناعات المتعددة إلى رفع أسعار منتجاتها لتغطية مطالب عمالها.

-ظهور بعض التكاليف الاجتماعية الأخرى مثل الضوضاء والتلوث البيئي والتوسع العمراني على حساب الأراضي الزراعية الخصبة، الأمر الذي قد يوقف نمو القطب الصناعي أو يقضي عليه تماما، إذا لم تتبع الحكومة السياسية المناسبة لتحقيق التوازن القطاعي، لان مخرجات إحداها هو مدخلات للأخرى، وهذا حتى تتحقق التنمية المتوازنة في جميع مراحل النمو الاقتصادي للبلد، وليس تنمية جهة معينة على حساب جهات أخرى.

-يعمل قطب النمو على إحداث التنمية الجهوية لبعض مناطق البلد، غير انه في نفس الوقت قد يترك مناطق أخرى على هامش التنمية، مما يخلق الفوارق الجهوية التي تساهم في ارتفاع عدم عدالة توزيع الدخل عبر مراحل، وذلك بسبب تحسينها لمستويات المعيشة داخل القطب المتمتع بتوفير فرص العمل والسلع والخدمات

الفصل الأول: الأدبيات النظرية للتنوع الاقتصادي وقطاع الفلاحة

المتنوعة والتمدنية التكلفة (مادية و صحية وترفيهية وتعليمية...الخ)، في حين تبقى المناطق المجاورة له خصوصاً الريفية والزراعية تعاني من وفرة اليد العاملة ونقص الطلب عليها (البطالة)، وتدني الخدمات الاجتماعية، مما يجعلها معرضة بدرجة أكبر للفقر بكل أنواعه .

6-3- انتشار تأثيرات قطب النمو: انه وبغض النظر على النتائج سابقة الذكر، فان قطب النمو المحتمل أن يكون له آثار أخرى على الأقطاب التنموية المجاورة له. ففي دراسة أعدتها "Nichols.V" لقياس تأثيرات قطب النمو في (ATLANTA) بباقي ولاية (Georgia) الفقيرة بالولايات المتحدة الأمريكية، لاحظت ارتفاع معدل الدخل الفردي في المنطقة وزيادة حركة اليد العاملة نحو هذا القطب، وتزايد السكان حوله، وكذا انتشار مؤثراته في المدن الكبرى المجاورة.¹

جدير بالذكر أن نظرية قطب النمو طبقت في العديد من البلدان المتقدمة كوسيلة للتخطيط الإقليمي، فمثلاً استعملتها بريطانيا في معالجة سوء التوازن الجهوي الموجود بين مختلف أقاليمها وتنمية الأقاليم الفقيرة بها، مثل تنمية شمال شرق إنجلترا و إيرلندا الشمالية وبلاد الغال ووسط اسكتلندا، كما أقيمت أقطاب تنموية في جنوب إيطاليا، وتم إنشاء نقاط تنموية في مناطق متعددة من فرنسا عرفت بمراكز التوازن. وأما البلدان النامية استخدمت هذه النظرية في برامجها التنموية، فمثلاً طبقتها كل من البرازيل والأرجنتين والهند والاتحاد السوفياتي سابقاً، واعتمدها الجزائر "Destanne de Bernis" في الفترة (1977-1990)، بإقامة الصناعات الثقيلة المرتكزة على استغلال الثروات المنجمية، بإنشاء الصناعات المصنعة التي من الفروض أن تؤدي إلى التكامل بين القطاعات.

ولما كانت التنمية الصناعية جوهر عملية التنمية الاقتصادية، فان معرفة نوع الصناعات التي تكون قادرة على بعث النمو الاقتصادي في كافة الصناعات والقطاعات الأخرى، يمثل أكبر انشغالات المخطط الوطني، حيث يتوجب معرفة طبيعة الإقليم وإمكانياته وقدراته ومتطلبات سكانه للبدء بأفضل صناعة، فالبلدان المتقدمة المتميزة بالتراكم المتتالي والضخم لرؤوس الأموال، حيث الخبرة الفنية المتطورة، فهي قادرة على القيام بأنواع متعددة من الصناعات وفي أقاليم غير متشابهة²، في حين أن البلدان النامية ورغم توفرها على العوامل الرئيسية مثل المواد الخام واليد العاملة ووسائل النقل إلا أنها قد لا تتجح فيها نظرية لأسباب متعددة، سواء ما تعلق بعدم توفر الأسواق لتصريف منتجاتها، أو لضعف الدخل الفردي، أو لصعوبة تمويل المشروعات في المراحل اللاحقة.

6-4- درجاتها ومستوياتها: يرى "Hermansen. T"³ إن تطبيق نظرية قطب النمو لها عدة مستويات ودرجات، حيث يمكن إنشاء إما في مناطق خالية من الصناعات وهي سياسة تنموية محضة، أو في إقليم يعاني مشاكل اقتصادية واجتماعية عديدة يكون الهدف منه حل تلك المشاكل، وهي تعرف بسياسة التخفيف، أو كذلك يمكن تطبيق سياسة التوطن الصناعي الشديد في مناطق خالية من التنمية (المستوى الثالث) وهنا يعمل

¹ بشير محمد التجاني، مرجع سابق، ص ص 57-58.

² يسرى الجوهري، مرجع سابق، ص 230.

³ Hermansen T (1971), **Development Poles and development Centers in national and regional development** ,in UNRISD ,Geneva.

الفصل الأول: الأدبيات النظرية للتنوع الاقتصادي وقطاع الفلاحة

قطب النمو على إقامة صناعات محركة كنوانة محركة للتنمية الاقتصادية، أو الاكتفاء بالمستوى الأول إذا كان القطب يحتاج بعض الصناعات المكملة فقط، أو الاعتماد على سياسة تركيز الاستثمارات في مركز معين لغرض تقوية الخدمات العامة والهياكل الأساسية التي ستؤدي بدورها إلى عمران كثيف، وبالتالي تجذب إليها مختلف أنواع الصناعات بفضل المزايا الاقتصادية والاجتماعية المتواجدة فيها، وفي كل الحالات يعمل قطب النمو على تدعيم القطب القائم بإضافة صناعة جديدة.

إن أغلب الحضارات القديمة والمدارس الاقتصادية القديمة والمعاصرة وأغلب النظريات والنماذج والاستراتيجيات التنموية كثيرا ما اعتمدت على سياسات للتنوع الاقتصادي، إيماننا منها أن أي بلد لا يمكن أن يقف على قطاع واحد، خصوصا إذا ما كان هذا القطاع لا يمثل له فقط ميزة نسبية أو مطلقة وغنما هو قطاع أو مورد يتوفر لدى العديد من الدول، كما أن لديه بدائل قد تغني عنه وهذا في إشارة إلى قطاع النفط الذي أصبح اليوم قطاعا يجب غض النظر عنه لكونه في طريق النضوب، كما أن البدائل الحالية باتت قاب قوسين أو أدنى من أن تصبح هي المصادر الطاقوية الجديدة والنظيفة لتسيير العالم.

المطلب الثاني: مقومات القطاع الفلاحي في الجزائر

يعتبر تطور أي قطاع اقتصادي مرتبط بحجم الموارد التي يستخدمها، فهي تلعب دور هام في الاقتصاد الوطني وكذلك القطاع الفلاحي في الجزائر فهو يعمل على توفير الاحتياجات الغذائية وبالتالي التحكم في الأمن الغذائي الذي يعتبر الهدف الأساسي لسياسة التنمية.

أولاً- الموارد الطبيعية

بمساحة **2381741** كم تحتل الجزائر المركز الأولى إفريقيا من حيث المساحة، يحدها من الشمال البحر الأبيض المتوسط ومن الشرق تونس وليبيا ومن الغرب موريتانيا والصحراء الغربية . بشاطئ طوله **1200** وتتوغل في الصحراء إفريقيا من الجنوب، حيث تقع في وسط بلدان المغرب العربي . كما تنقسم مساحة الجزائر إلى ثلاث أقاليم كبرى تتمثل في ¹:

1- إقليم التل: ويشمل المنطقة الممتدة على طول البحر الأبيض المتوسط تتميز بمناخ معتدل، وأمطار كثيرة تزيد في الغالب على **400** ملم في السنة، و تشمل هذه الأقاليم على السهول المختلفة منها:

1-1- السهول الساحلية المنخفضة: تتمثل هذه السهول بخصوبة أراضيها ووفرة المياه بها وأشهر هذه السهول سهل متيجة ووهران وعنابة، كما يوجد بهذه السهول كثير من الوديان والسدود، كما تشتهر بزراعة مختلفة من خضر وفواكه وغيرها من الزراعات التي تعتمد على الري.

1-2- السهول المرتفعة الداخلية : تتميز أيضا هذه السهول بخصوبة أراضيها، ومن السهول سهل سيدي بلعباس، معسكر وغيرها، وتشتهر هذه السهول بزراعة الحبوب والكروم وبعض أنواع الأشجار المثمرة وخاصة

¹ خديجة عياش، سياسة التنمية الفلاحية في الجزائر دراسة حالة المخطط الوطني للتنمية الفلاحية (2000-2007)، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص التنظيم السياسي والإداري، جامعة الجزائر، 2011، ص 23.

الفصل الأول: الأدبيات النظرية للتنوع الاقتصادي وقطاع الفلاحة

القمح الذي تعد السهول المنبع الأساسي له. لذا نجد الإقليم التلي في الجزائر يعتبر الإقليم الحيوي والمهم في القطاع الفلاحي بصفة خاصة حيث ترتكز فيه الثروة الزراعية والصناعية، كما تتركز الكثافة السكانية.

2- إقليم النجود: يتميز هذا الإقليم بمناخه القاري وأمطاره القليلة، حيث أن متوسط الأمطار السنوية به تتراوح ما بين 200 ملم إلى 400 ملم، وهي غير كافية للزراعة ولكنها كافية لقيام بعض الأعشاب المختلفة لضمان حياة الرعي حيث تكثر في مثل هذا الإقليم قطعان الماشية والإبل وأهم النباتات الحلفاء التي تتمثل موردا هاما للبلاد، لأنه يستخدم لصناعة الورق وبعض الصناعات التقليدية.¹

3- إقليم الصحراء: يعتبر أكبر إقليم في الجزائر حيث يمثل 86% من المساحة الإجمالية للجزائر يسود هذا الإقليم مناخ الصحراوي، لا تزيد الأمطار عن 200 ملم أو أقل بكثير في بعض الأحيان. كما يتميز هذا الإقليم بتربة رملية فقيرة لا تصلح للزراعة، ونظرا لقساوة المناخ والطبيعة فان الزراعة في هذا الإقليم لا تظهر إلا في مناطق محدودة جدا ممثلة في بعض الواحات، حيث يجتمع السكان فيها، ومن أهم المزروعات النخيل وقليل من الخضر والفواكه.²

ثانيا- الموارد الترابية

تعتبر الموارد الأرضية الصالحة للزراعة من أهم عوامل التوسع في الناتج الفلاحي في أي منطقة في العالم. فالأرض الزراعية مورد لا يمكن استيراده أو تصديره لأنه عنصر إنتاجي ثابت غير متحرك، وهي عنصر طبيعي متجدد إذا أحسن استغلاله و حسب إحصائيات 2007 فان الأراضي في الجزائر مقسمة إلى أربعة أقسام:³

-الأراضي قابلة للزراعة.

-الأراضي الصالحة للزراعة.

-أراضي المساحة المحصولية.

-أراضي مسقية.

1- الأراضي القابلة للزراعة: تشمل الأراضي المستغلة و الغير مستغلة والتي تدخل في نطاق الأراضي الممكن استصلاحها وتقدر مساحة الأراضي القابلة للزراعة ب 42.2 مليون هكتار وهو جزء ضئيل جدا وهذا ما يظهره الجدول رقم (01) التالي:

¹ غردي محمد، القطاع الزراعي الجزائري وإشكالية الدعم في ظل الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر 3، سنة 2012، ص ص 17-18.

² خديجة عياش، مرجع سابق، ص 25.

³ اشرف الصوفي، عبد المنعم الدامي، القطاع الفلاحي كآلية للتنوع الاقتصادي الجزائري، ورقة بحثية مقدمة ضمن الملتقى الدولي حول المؤسسات الاقتصادية الجزائرية واستراتيجيات التنوع الاقتصادي في ظل انهيار أسعار البترول، يومي 25/26 أفريل 2017، جامعة قلمة، ص ص 5-6.

الفصل الأول: الأدبيات النظرية للتنوع الاقتصادي وقطاع الفلاحة

جدول رقم (01): العدد الكلي والمساحة الجغرافية والمزروعة للعام 2015

السكان (ألف نسمة) والمساحة (ألف هكتار)

الدولة		إجمالي عدد السكان	المساحة الجغرافية	المساحة المزروعة	نسب الفرد من المساحة (هكتار)
الجزائر		39963.00	238174.10	8488.03	
المزروعة	الجغرافية				
0.21	5.96				

المصدر: المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية العربية، المجلد رقم 36، 2016. على الرابط الإلكتروني: <http://www.aoad.org>

جدول رقم (02) : استخدام الأراضي الصالحة للزراعة لعام 2015 (ألف هكتار)

مساحة المراعي	مساحة الغابات	المساحة المتروكة	مساحة المحاصيل الموسمية		مساحة المحاصيل المستديمة	
			المروية	المطرية	المروية	المطرية
32968.51	4220.31	3093.66	703.63	3664.96	480.17	545.61

المصدر: المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية العربية، المجلد رقم 36، 2016. على الرابط الإلكتروني: <http://www.aoad.org>

نلاحظ من خلال الجدول رقم (02) إن الجزء الأكبر من المساحة المزروعة مخصص إلى المحاصيل المستديمة والموسمية المطرية أي أن إنتاجها مرتبطة بكمية الأمطار المتساقطة الملاحظ أيضا أن أكثر من 3 ملايين هكتار مساحات صالحة للزراعة ولكنها متروكة دون استغلال ولو إن تم استغلال الفلاحة المصدر الأول للدخل في الجزائر ولا يمكن لها من تحقيق الاكتفاء الذاتي في اغلب المحاصيل الزراعية

2- أراضي المساحة المحصولية: وهي تلك المساحة من الأراضي التي توزع فيها عدة محاصيل زراعية في سنة واحدة، والملاحظ على اغلب الأراضي الزراعية في الجزائر أنها تطبق الدورة الأحادية أي زراعة محصول واحد في السنة، ولذلك يجب عليها تطوير العمل الزراعي وزيادة الدورات وذلك عن طريق إتباع تقنيات حديثة تحافظ على نوعية التربة وتزيد في إنتاجية الأرض.¹

3- الأراضي المسقية: إن تطور مساحة الأراضي المسقية يسمح برفع الإنتاجية الزراعية وكمية الإنتاج. وهي بفضل التكتيف الزراعي، وكذا عدم تأثر المزروعات بقلّة الأمطار المسقية، والجدول التالي يبين تطور إجمالي المساحات المسقية في الجزائر:²

¹ إبراهيم زناقي، القطاع الفلاحي الجزائري وتحديات العولمة، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2009، ص 40.

² Ministère des ressources en eau, Note Sur L'Activité De L'Hydraulique Agricole, Algérie, Septembre, 2014, p 04. Sur site : <http://www.mree.gov.dz> consulté le : 25/01/2018 à 22 :46h.

الفصل الأول: الأدبيات النظرية للتنوع الاقتصادي وقطاع الفلاحة

جدول رقم 03: تطور إجمالي المساحات المسقية في الجزائر (1992-2014)

السنة	النوع	1992	1999	2004	2009	2011	2014
المسافة	PMH	120000	350000	652860	920950	923841	1200000
المسقية (هكتار)	GPI	44.000	50.500	47.588	53.200	82.375	270.000
المجموع		164.000	400.500	700.448	974.150	1.006.198	1.470.000

Source: Ministère des ressources en eau, Note Sur L'Activité De L'Hydraulique Agricole, Algérie, Septembre, 2014, p 04. Sur site : <http://www.mree.gov.dz>

نلاحظ من خلال الجدول رقم (03) أن في السنة الأخيرة 2014 بلغ إجمالي المساحة المسقية 1.12 مليون هكتار، منها 810.000 هكتار مجهزة بأنظمة الري المتوفرة للمياه (بتوفير نسبة 72% من المياه لسنة 2014). ويسمح تجسيد هذا الهدف بتأمين حوالي 71% من حجم الإنتاج الزراعي الوطني معتبرا إياه واحدا من أهم الانجازات التي ستشهدها الفترة المقبلة في مجال الري الزراعي، وكما ستبلغ المساحة الإجمالية للأراضي المسقية في الجزائر أكثر من 02 مليون هكتار في هذا المشروع لأفاق سنة 2020.

ثالثا- الموارد المائية

تقدر الموارد المائية المتاحة في الجزائر بـ 19.2 مليار متر مكعب سنويا، منها 14 مليار متر مكعب في المناطق الشمالية و 5.2 مليار متر مكعب في المناطق الصحراوية، وتتقسم مصادر و حجم المياه إلى:¹

1- المياه السطحية: وتشمل مياه الوديان والأنهار فهي تعتبر قليلة في الجزائر، حيث تقدر كميتها بـ 15.4 مليار متر مكعب في السنة ولا يستغل منها إلا 20% والباقي يصب في البحار والشطوط، وتعتبر الأمطار الموارد الرئيسية للمياه السطحية حيث قدرت كمية الأمطار التي تتساقط على الجزائر بـ 13325 مليمترا في السنة، ويتصف الهطول المطري بالتذبذب وعدم الانتظام وهو ما يؤثر على نوع الزراعة وإنتاجها وعلى طبيعة جريان المياه السطحية والجوفية المتجددة.

2- المياه الجوفية: بلغ حجم المياه الجوفية في الجزائر 7 مليار متر مكعب منها 2 مليار متر مكعب في المناطق الشمالية و 5 مليار متر مكعب في المناطق الصحراوية. لكن حجم المستغل منها 3.2 مليار متر مكعب، منها 1.8 مليار متر مكعب في الشمال و 1.4 مليار متر مكعب في الجنوب، وحسب بعض الدراسات فلقد بلغت احتياجات الجزائر بإتباع سياسة جديدة تمثلت في بناء السدود وإدخال تقنيات جديدة على الري تمثلت في الري بالتنقيط وطريقة التدفق المائي تحت الضغط الطاقوي الضعيف وتحلية مياه البحار.

رابعا - الموارد البشرية

تعد الجزائر من الدول التي تركز في الإنتاج الزراعي على العنصر البشري، نظرا لان معظم العمليات الزراعية مازالت تنجز يدويا وذلك يعود لقلة المعدلات اللازمة،¹ ويمكن توضيح القوى العاملة في هذا القطاع كمايلي:

¹ بلال خزار، السياسات الزراعية وأفاق تحقيق الأمن الغذائي في الجزائر، أطروحة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة باتنة، 2013، ص ص 47-48.

الفصل الأول: الأدبيات النظرية للتنوع الاقتصادي وقطاع الفلاحة

الجدول رقم (04): مساهمة العمالة الزراعية في القوى العاملة الكلية في الجزائر

السنة	عدد السكان (مليون نسمة)	القوى العاملة الكلية (ألف)	نسبة العمالة الزراعية في العمالة الكلية (ألف)
2000	30.416	8956	24.39
2015	39.963	11931	4959

المصدر: المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية العربية، المجلد رقم 36، 2016. على الرابط

الالكتروني: <http://www.aoad.org>

نلاحظ من الجدول رقم (04) انخفاض نسبة العمالة الزراعية في العمالة الكلية من 2000 إلى 2015 فبعد أن كانت 24.39% أصبحت 4.15% وذلك راجع إلى إدخال تقنيات متطورة للري واستخدام آلات حديثة في الزراعة اقل تكلفة.

خامسا- الموارد النباتية والحيوانية

1- الموارد النباتية: يعتبر الإنتاج النباتي من أهم مصادر الإنتاج الفلاحي، لما له من أهمية في توفير الاحتياجات الغذائية للسكان، توفير العملة الصعبة من خلال عائدات الصادرات من السلع الغذائية، أو من خلال توفير سلع محلية تحد من حجم الواردات الغذائية بالإضافة إلى إمكانية استخدامها كمدخلات وسيطية من الصناعات التحويلية، ولقد عملت الجزائر من خلال برامجها المختلفة على تطوير هذا الإنتاج وخاصة فيما يتعلق بإنتاج الحبوب، البقوليات الجافة، الحمضيات والكروم.²

2- الموارد الحيوانية: تتصف تربية الحيوانات في بلادنا بالتنوع، حيث نجد النظام التقليدي الذي يتلاءم مع الحيازات الفلاحية الصغيرة والواسعة الانتشار، إلى جانب النظم الحديثة للتربية والإنتاج المكثف، الذي يتسع ويتطور بشكل ملحوظ ويحقق نتائج بارزة أدت إلى تخفيض العجز في المنتجات الغذائية من اللحوم الحمراء والبيضاء، بالإضافة إلى توفير فرص التشغيل وتحقيق البطالة الموسمية والمقنعة، ولقد جاء هذا التطور في الإنتاج الحيواني بفضل سياسة الدولة التي أصبحت تشجع وتدعم القطاع الخاص، وتوفر كل الإمكانيات المادية والمعنوية للفلاحين، بالإضافة إلى دعم الشباب أصحاب المؤهلات العلمية المتعلقة بالفلاحة في الاستثمار في هذا القطاع وخاصة في مجال تربية النحل والأغنام والأبقار، وتقديم الرعاية البيطرية والإرشاد الفلاحي في هذا المجال.³

المبحث الثاني: الدراسات السابقة العربية والأجنبية المتعلقة بالتنوع الاقتصادي والقطاع الفلاحي

لقد تم تداول موضوع التنوع الاقتصادي والقطاع الفلاحي من خلال العديد من الدراسات والبحوث وهذا من قبل عدد كبير من الباحثين عبر المذكرات ومقالات علمية وكذلك عن طريق مجموعة من التقارير الصادرة عن منظمات حكومية و وزارات تختلف باختلاف طبيعة ومنهج الدراسة.

¹ سامية فقير، علي عبايه، دور القطاع الزراعي في تنوع مصادر الدخل للاقتصاد الجزائري، ورقة بحثية مقدمة ضمن فعالية الملتقى الدولي حول بدائل النمو والتنوع الاقتصادي في الدول المغاربية، يومي 3/2 نوفمبر 2016، جامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي، ص 11.

² غردي محمد، مرجع سابق، ص 30.

³ اسامة عامرة، حمزة بن خليفة، مرجع سابق، ص 3.

المطلب الأول: الدراسات السابقة العربية

بعد الاطلاع على العديد من الدراسات والأبحاث حول موضوع التنوع الاقتصادي والقطاع الفلاحي، يمكن إبراز بعضها فيما يلي:

أولاً: دراسة (غردي محمد، 2012) بعنوان: **القطاع الفلاحي الجزائري وإشكالية الدعم والاستثمار في ظل الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة¹**

تناولت الدراسة معرفة مدى قدرة هذا القطاع على استخدام كل المؤهلات الطبيعية والبشرية والمالية من أجل المشاركة على تحقيق التنمية الاقتصادية من خلال معالجة الإشكالية التالية (ما هي الإمكانيات المتاحة للقطاع الفلاحي الجزائري لتحقيق التنمية الاقتصادية واستغلال فرص الاستثمار والدعم الفلاحي التي توفرها الدولة لمواجهة التحديات التي تفرضها المنظمة العالمية للتجارة في حالة الانضمام إليها؟). حيث استطاعت هذه الدراسة إبراز الدور الفعال للقطاع الفلاحي في الجزائر، وفي نهاية الدراسة تم التوصل إلى النتائج التالية: -تمثل التنمية الزراعية إحدى أقطاب التنمية الاقتصادية، والتي تعني استخدام الموارد المتاحة طبيعياً وبشرية ومالية وتكنولوجية، لإحداث زيادة متوالية في الإنتاجية والإنتاج الزراعي، يؤدي إلى زيادة في الدخل الوطني وتحقيق مستوى معيشي مرتفع للأفراد المجتمع.

- لا تقوم التنمية الزراعية إلا بوجود سياسة زراعية وطنية، تشمل سياسة الإنتاج التي تهدف إلى زيادة الاستثمار الزراعي، لاستغلال كل الإمكانيات المتاحة لتحسين الإنتاجية وزيادة الإنتاج، وسياسة سعرية تهدف إلى تحقيق أحسن الأسعار للمنتجات الزراعية، وسياسة تسويقية تستهدف تحقيق ميزات نسبية لهذا الإنتاج، وسياسة تجارية تستهدف تصريف المنتجات الزراعية وتوفير مستلزمات الإنتاج الزراعي.

-أبديت الجزائر إرادة قوية في تطوير وترقية الاستثمار بانتهاجها سياسة الإصلاح الاقتصادي من خلال تخصيص مبالغ مالية هامة لتطويره من خلال برامج الدعم والإنعاش الاقتصادي.

-يبقى الاستثمار الفلاحي الخاص المحلي و الأجنبي ضعيفاً، مقارنة بحجم الاستثمار في القطاعات الأخرى، بسبب المعوقات التي تحد من تطوره، وأهمها العقار الفلاحي وعقود الفلاحين.

-إن الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة يعني التوقيع على جميع اتفاقيات المنظمة دون استثناء، منها اتفاقية الزراعة والاتفاقيات ذات الصلة بالتجارة الزراعية، فينتج عنها آثار إيجابية وأخرى سلبية على القطاع الزراعي، وتكون أكثر سلبية على اقتصاديات الدول النامية ومنها الجزائر. و بناء على ما قدمته هذه الدراسة وضعت مجموعة من التوصيات أهمها:

-يجب على الدولة أن تكون لها رؤية واضحة وشاملة على الزراعة والتنمية الريفية، فهي في حاجة إلى تصميم وتنفيذ مجموعة من التدابير اللازمة، لزيادة الاستثمار في القطاع الزراعي، وإلى إعادة النظر في هذه التدابير وفق متطلبات التنمية والأوضاع الدولية.

¹ غردي محمد، مرجع سابق.

الفصل الأول: الأدبيات النظرية للتنوع الاقتصادي وقطاع الفلاحة

- التركيز على الاستخدام الأمثل للأراضي القابلة للزراعة، واعتماد التراكيب المحصولية والدورات الزراعية التي تضمن استمرار قدرتها على الإنتاج ، وزيادة المساحات المروية من المياه السطحية والمتجددة، خاصة في الزراعات الإستراتيجية للحد من تأثيرات قلة الأمطار، ورفع كفاءة شبكات الري الحكومية.

- الحرص خلال المفاوضات الحالية للانضمام للمنظمة العالمية للتجارة، على عدم التنازل عن مبدأ المعاملة التفضيلية والخاصة بالدول النامية لدعم القطاع الزراعي، التي تتضمن المساعدات الحكومية المباشرة وغير المباشرة لتشجيع التنمية الريفية والإعانات الزراعية المقدمة لدعم بعض الخدمات التسويقية للتصدير .

- في حالة الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة، على الجزائر تعزيز قدراتها بالمشاركة في المفاوضات المتعددة الأطراف، ومتابعة القرارات التي تكون في صالحها والاستفادة من الفرص التجارية المتاحة.

ثانيا: دراسة (هادي صادق، 2014) بعنوان: دور التنوع الاقتصادي في تحقيق التنمية المستدامة في الاقتصاديات النفطية (دراسة مقارنة بين الجزائر-النرويج 2000-2012)¹

حاولت الدراسة الإجابة على الإشكالية التالية: (كيف يمكن أن يؤدي التنوع الاقتصادي دورا فاعلا في تحقيق التنمية المستدامة في الدول النفطية من خلال المقارنة بين التجربة الجزائرية والتجربة النرويجية؟). حيث استطاعت هذه الدراسة التعرف على سياسات التنوع الاقتصادي ودورها في تحقيق التنمية المستدامة في الاقتصاديات النفطية. استطاع الباحث تقييم مختلف الجهود التي تبذلها الجزائر خلال السنوات الأخيرة في إطار تنوع الاقتصاد الوطني، ومقارنة نتائج هذه الجهود بنظيرتها في النرويج، التي يمثل اقتصادها نموذجا ناجحا للاقتصاديات النفطية المتنوعة، ومن بين النتائج التي تم التوصل إليها ما يلي:

- يعتبر التنوع الاقتصادي في الدول النفطية وكذا الجزائر مدخلا رئيسيا لتحقيق التنمية المستدامة قياسا بالتجربة النرويجية، وان الاقتصاد الجزائري يعاني تبعية كبيرة لقطاع النفط، رغم الجهود التنموية المبذولة في الجزائر في السنوات الأخيرة إلا أنها لم تساهم في بناء اقتصاد متنوع يساهم في تحسين مستويات التنمية الاقتصادية والاجتماعية، ويكفل تحقيق التنمية المستدامة.

- يشكل النفط جسرا حقيقيا نحو تحقيق التنمية المستدامة، سواء من خلال الرفع من كفاءة استخدامه كمصدر للطاقة، وتنمية الصناعات التكريرية المرتبطة به، أو من خلال ضمان الاستخدام الأمثل لموارده في تمويل تنمية القطاعات الاقتصادية المختلفة (الصناعة، الزراعة، السياحة، تطوير الهياكل القاعدية، وغيرها).

- انعكست الهيمنة الكبيرة لقطاع النفط على الاقتصاد الجزائري، في النمو المستمر في إنتاج وتسويق المحروقات في صورتها الأولية، وتعطيل دور قطاعات الإنتاج الزراعي و الصناعي في العملية التنموية، رغم ما تملكه الجزائر من إمكانيات كبيرة وهامة في هذا الإطار.

¹ هادي صادق، دور التنوع الاقتصادي في تحقيق التنمية المستدامة في الاقتصاديات النفطية (دراسة مقارنة بين الجزائر-النرويج 2000-2012)، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص: اقتصاد دولي وتنمية مستدامة، جامعة سطيف، 2014.

الفصل الأول: الأدبيات النظرية للتنوع الاقتصادي وقطاع الفلاحة

- يمثل الاقتصاد النرويجي نموذجا يحتذي به في التنوع الاقتصادي بالنسبة للدول النفطية، خاصة في ظل الظروف الجغرافية الصعبة التي تسود هذا البلد، وقد ساعد المشهد السياسي المميز لهذا البلد في تعزيز فرص نجاح العملية التنموية، بناء على ما قدم وضعت التوصيات التالية:

- القيام بإصلاحات هيكلية على مستوى الإدارة التنموية، وإعادة تنظيمها وترتيبها، وتحويل دورها من إدارة لتوزيع الربح إلى إدارة لتنفيذ التنمية، وذلك قبل شروع في صياغة وتنفيذ أي سياسة اقتصادية، على اعتبار أن نجاح تلك السياسة مرهون بمدى وجود إدارة اقتصادية وتنموية حديثة وفعالة.

- لا بد من توجيه السياسة العامة للاستثمار نحو التغلب على الاقتصاد الريعي ولعنة الموارد، والعمل على استبدال عائدات النفط بعائدات المعرفة، وفي كل المجالات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، وذلك عبر الاستثمار في برامج الابتكار، وتحسين جودة التعليم و تطوير أنظمة التدريب.

- إن النجاح الحقيقي لعملية التنوع الاقتصادي في الجزائر، يتضمن اعتماد سياسة اقتصادية متجددة للتنمية القطاعية، تكفل معالجة الضعف الهيكلي الذي يعاني منه الاقتصاد الوطني، وذلك بتركيز الجهد التنموي في ترقية وتطوير أنشطة إنتاجية بديلة.

- تعبئة الموارد المالية اللازمة والكافية، لتطوير استغلال الموارد الوطنية في مجال الطاقات النظيفة والمتجددة، خاصة وان إمكانيات الجزائر وفيرة في هذا المجال، بالنسبة للطاقة الشمسية.

ثالثا: دراسة (زاوي بومدين، 2016) بعنوان: التمويل البنكي، الدعم وتنمية القطاع الفلاحي في الجزائر (مقاربة كمية)¹

حاولت هذه الدراسة تشخيص مدى نجاح السياسات التمويلية للقطاع الفلاحي، مع إبراز مدى قدرة الدولة على تحقيق اكتفاءها الذاتي والحفاظ على أمنها الغذائي، ومن أجل هذا وضعت الإشكالية التالية: (كيف يؤثر التمويل البنكي من جهة والدعم الحكومي من جهة ثانية على إنتاج القطاع الفلاحي؟). استطاع الباحث من خلال هذه الدراسة الجمع بين مختلف العلاقة بين الفلاح والقطاع الفلاحي والمؤسسات الممولة، وفي نهاية هذه الدراسة توصلت إلى مجموعة من النتائج أهمها:

- إن القروض البنكية باختلاف أنواعها (قصيرة والمتوسطة الأجل) تؤدي دورا مهما في تحفيز وتحقيق تنمية القطاع الفلاحي، غير أن الدولة لم تستطع توفير الأموال الكافية من أجل تلبية الاحتياجات المالية داخ القطاع الفلاحي خصوصا بالنسبة لصغار الفلاحين الغير مالكين للأراضي، حيث ارتكزت العديد من أنواع القروض على شرط ملكية الأراضي الفلاحية ومجموعة من الاستثمارات التي يمكن أن يتقبلها البنك كضمانات مادية مقابل منح خدماتها.

- تتخفف فعالية تمويل القطاع الفلاحي بشقيه (القروض البنكية والدعم الحكومي) في المناطق الفلاحية الفقيرة والمعزولة، والتي لا تملك بنية تحتية، ومن أجل مواجهة هذا المشكل تعمل الدولة والمؤسسات المالية

¹ زاوي بومدين، التمويل البنكي، الدعم وتنمية القطاع الفلاحي في الجزائر (مقاربة كمية)، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد وتسيير عمومي، جامعة معسكر، 2016.

الفصل الأول: الأدبيات النظرية للتنوع الاقتصادي وقطاع الفلاحة

المتخصصة في نشاط تمويل القطاع الفلاحي إلى التوغل أكثر في مجال إنعاش الحركة التنموية وتوجيه تلك الأموال نحو تحسين الظروف الاجتماعية و الاقتصادية للسكان داخل المناطق الريفية.

-لقد أدى حصر عملية تمويل كل نشاطات القطاع الفلاحي الجزائري في مؤسسة مالية واحدة (بنك الفلاحة والتنمية الريفية) ابتداء من سنة 2009 إلى عدة نتائج سلبية أهمها: عجز هذه المؤسسات في التوغل داخل المناطق الفلاحية المعزولة، انعدام المنافسة في مجال تقديم الخدمات المالية الفلاحية، وارتفاع تكاليف الوصول إلى تلك الخدمات.

-إن القطاع الفلاحي في الجزائر يعتمد على التمويل البنكي أكثر من اعتماده على تدخل الدولة (الدعم)، وجود علاقة ايجابية تجمع بين مختلف أنواع تمويل القطاع الفلاحي وإنتاج هذا القطاع وبناءا على ما قدم وضعت مجموعة من التوصيات أهمها:

-عصرنة القطاع الفلاحي خصوصا بعد انتهاء سياسة التجديد الفلاحي والريفي وما نجم عنها من اندماج القطاع الخاص داخل النشاط الفلاحي من جهة وتحرير الأسواق الفلاحية من جهة ثانية، إذ أن الهدف من هذه الخطوة هو وضع إستراتيجية تحفيزية وتدعيمية مبنية على مبدأ تحديث وعصرنة القطاع من خلال جذب الاستثمارات ورفع القدرة الإنتاجية.

-تسهيل إجراءات الحصول على الموارد المالية المناسبة من أجل تمويل مستلزمات الإنتاج الفلاحي، مع ضرورة تحديث المؤسسات المالية المانحة للقروض وجعلها مواكبة لمكانزمات السوق سواء من ناحية شروط منح القروض أو أسعار الفائدة أي العمل على تخفيض من تكاليف المعاملات البنكية.

-الاعتماد على اللامركزية في اتخاذ القرارات الإدارية والتمويلية مع تكيف الأعوان على المستوى المحلي في تسيير وتنظيم العملية الإنتاجية هذا بعد النتائج السلبية التي حققتها السياسات الفلاحية في ظل التخطيط المركزي.

-منح للقطاع الخاص الحرية في اتخاذ قرارات تسيير حركة الإنتاج من شراء وسائل ومعدات الإنتاج إلى غاية التسويق والتوزيع لمنتجاتهم مع تحرير هذه المنتجات من القيود التي كانت تعاني منها من جراء عمل دواوين التسويق التي ساهمت في ظهور الأسواق الموازية.

رابعا: دراسة (اشرف صوفي، عبد المنعم الدامي، 2017) بعنوان: القطاع الفلاحي كآلية للتنوع الاقتصادي الجزائري الملتقى الوطني حول المؤسسات الاقتصادية الجزائرية واستراتيجيات التنوع الاقتصادي في ظل انهيار أسعار المحروقات¹

حاولت هذه الدراسة معالجة الإشكالية التالية: (هل تشكل الفلاحة البديل الأفضل للتحرر من التبعية المفرطة لقطاع المحروقات؟). حيث قسمت هذه الدراسة إلى ثلاث محاور رئيسية: المحور الأول تحديد الإطار المفاهيمي للتنوع الاقتصادي، والمحور الثاني دور التنوع الاقتصادي في استدامة النمو الاقتصادي، المحور الثالث والأخير الفلاحة كآلية للتنوع الاقتصادي الجزائري. وبرز النتائج المتوصل إليها مايلي:

¹ اشرف صوفي، عبد المنعم الدامي، مرجع سابق.

الفصل الأول: الأدبيات النظرية للتنوع الاقتصادي وقطاع الفلاحة

-أن القطاع الزراعي العصب الحساس في اقتصاديات أي دولة باعتباره القطاع الذي يؤثر ويتأثر بالقطاعات الأخرى.

-تعد الفلاحة من أهم القطاعات التي تراهن عليها الحكومة في تنويع الاقتصاد وتوفير اليد العاملة وتقليص فاتورة الاستيراد.

-إن الجزائر مرشحة إلى إن تصبح بلد فلاحيا بامتياز ولكن وفق شروط وضبط نموذج النمو الحالي، بحيث يتحول من نموذج نمو مبني على الربيع البترولي إلى نموذج مبني على الثروة من عدة قطاعات منها القطاع الفلاحي، و بناء على ما قدم وضعت مجموعة من التوصيات أهمها:

-وجب على السلطات الجزائرية الاهتمام بعدة مسائل كالعامل على توسيع الرقعة المخصصة للزراعة من خلال استصلاح الأراضي الجبلية والصحراوية.

-العمل على توسيع المساحات المسقية وتطوير شبكة الري؛

-تكثيف العمل الفلاحي وتطويره من خلال الدعم المالي للفلاحين ومنحهم قروض بفوائد اقل .

المطلب الثاني: الدراسات السابقة الأجنبية

من بين هذه الدراسات باللغة الأجنبية يمكن إيجازها ما يلي:

أولاً: دراسة (Cherif.O, Jean-Yves.M et Arlène.A, 2012) بعنوان:

L'agriculture algérienne face aux défis alimentaires, Trajectoire historique et perspectives¹

بعنوان: القطاع الفلاحي الجزائري ودوره في الحد من التبعية الغذائية، واقع وتحديات.

حيث ركزت الدراسة على فرضية أن القطاع الفلاحي يعد من بين القطاعات التي يصعب التحكم فيها نظرا لما يواجهه من مشاكل وتحديات يقابلها العديد من المهام والنتائج المنتظر تحقيقها، انطلاقا من هنا ركز الباحثون على دراسة الجوانب السلبية التي تعيق نشاط هذا القطاع بما في ذلك مشكل ملكية الأراضي وارتفاع تكاليف الإنتاج والتجهيز واستصلاح الأراضي البور، ومن أبرز نتائج الدراسة ما يلي:

-إن الجزائر استطاعت وفق لسياسة التجديد الفلاحي و الريفي من تحقيق العديد من النتائج الايجابية خصوصا فيما يتعلق بجانب الأمن الغذائي غير أنها لا تزال تسعى إلى تحقيق الجانب التنموي لهذا القطاع. ومن أهم التوصيات التي قدمت ما يلي:

-تحقيق مفهوم السلامة الغذائية والتحدي لمواجهه السياسات الفلاحية في الجزائر، هذا باستخدام أسلوب المقارنة لواقع القطاع الفلاحي بين الجزائر ودول الجوار (المغرب و تونس).

¹ Cherif, O. Jean-Yves, M. et Arlène, A.L'agriculture algérienne face aux défis alimentaires, Trajectoire historique et perspectives, Revue Tiers Monde, n 210.2012,p 123-141.

ثانيا: دراسة (Paterne ndjambou, 2013) بعنوان: **Diversification économique territoriale : Enjeux, Déterminants, Stratégies Modalités, Condition et perspectives**¹
بعنوان: التنوع الاقتصادي الإقليمي: قضايا ومحددات، استراتيجيات وطرائق، شروط وآفاق.

تناولت الدراسة مدى اعتماد اقتصاد الغابون منذ نهاية عقد السبعينات على الريع النفطي كمصدر أساسي للدخل، ولكن ومع بداية سنوات الثمانينات خطى الاقتصاد الغابوني أشواط لبأس بها في عملية التنوع الاقتصادي. وتوصلت إلى النتائج التالية:

- اعتمدت الغابون على التخصص الاقتصادي وعلى تشجيع الصادرات وإحلال الواردات والاعتماد على الصناعات المصنعة.

- التعمق في تحليل تطور التنوع الاقتصادي للغابون خلال ثلاث عقود الماضية يكشف بان معدل الصرف والتضخم والانفتاح التجاري تشكل المحددات الأهم للتنوع الاقتصادي والنتيجة المتحصل عليها من محدّدات التنوع على مستوى المخطط الوطني للغابون تختلف عن تلك التي تم الحصول عليها على مستوى المخطط الشبه الإقليمي، ويرجع سبب هذا الاختلاف إلى الطبيعة الجيوغرافية للغابون وبناءا على ما قدم وضعت مجموعة من التوصيات أهمها:

- تتطلب إستراتيجية التنوع الاقتصادي على مستوى الإقليمي للغابون تعبئة شركاء التنمية من (دولة مركزية، جماعات محلية، مجتمع مدني، قطاع خاص).

ثالثا: دراسة (OCDE, 2013) بعنوان: **Politiques agricoles : suivi et évaluation**²
بعنوان: السياسات الفلاحية، متابعة وتقييم.

حيث حاولت هذه الدراسة إعطاء نظرة عن الظروف السائدة داخل القطاع الفلاحي والاعتماد على إدخال اثر و دور الدعم الفلاحي بمختلف أنواعه في إنتاج هذا القطاع بالاعتماد على نموذج انحدار بواسطة المربعات الصغرى العادية حيث يتم بواسطة هذا النموذج دراسة مستوى الدعم المقاس عن طريق معامل الحماية الاسمي، فهو بذلك يضم متغيرات الوزن النسبي للفلاحة. وتوصلت الى النتائج التالية:

- وضع نموذج آخر خاص بدراسة أهم نوع من أنواع الدعم **ESP** واستطاعت باستخدام نفس المتغيرات إثبات وجود علاقة ايجابية بين مستوى الدعم وحصة الدعم المشوه للاقتصاد.

- وجود تأثير و سببية متبادلة بين كل من الدعم الفلاحي و المتغيرات المستقلة المذكورة سابقا.

¹Paterne ndjambou, **Diversification économique territoriale : Enjeux, Déterminants, Stratégies Modalités, Condition et perspectives**, Thèse de doctorat , Université du Québec, A CHICOUTIMI , 2013.

²OCDE, **Politiques agricoles : suivi et évaluation**, 2013, Pays de L'OCDE et économies, Editions OCDE, 2013.

رابعاً: دراسة (Dogliotti,S, Gller.K, et Van Lttersum.M, 2014) بعنوان:

Achieving global Food Security reconciling demands on the environnement¹
بعنوان: تحقيق الأمن الغذائي العالمي ومدى ارتباطه بالعنصر البيئي.

عالجت هذه الدراسة تحليل أهم النقاط والنتائج التي تم التوصل إليها من خلال المؤتمر الدولي الأول حول الأمن الغذائي العالمي ومدى ارتباطه بالعنصر البيئي. ومن أبرز هذه النتائج مايلي:

- أكدت لنا هذه الدراسة انه بعد أكثر من 125 سنة من الانخفاض المستمر في الأسعار الحقيقية للسلع الغذائية التي تتخللها بعض الصدمات بسبب الأزمات والحروب، شهدت هذه الأسعار في السنوات الأخيرة اتجاه معاكس وهذا راجع إلى تغيير سلوكيات المستهلكين.
- تباطئ الاستثمارات في البحوث الفلاحية ودعم ملائمة الظروف المناخية.
- التطرق إلى وضعية الإنتاج الفلاحي العالمي لسنة 2013-2014، حيث ارتفعت بنسبة 70% مقارنة بتلك المحققة قبل 50 سنة، لكن في المقابل يتم استخدام سبع أضعاف من الأسمدة وثلاثة أضعاف من الفوسفات وضعف كمية المياه، ومن أهم التوصيات المقدمة ما يلي:
- إن هذه النتائج حتى وإن كانت ايجابية في تحقيق الأمن الغذائي الحالي فإنها سلبية على المدى البعيد حيث يجب التوفيق بين كل من الإنتاج الفلاحي والحفاظ على البيئة والموارد الطبيعية النادرة.

المطلب الثالث: أوجه التشابه و الاختلاف بين الدراسات السابقة و الدراسة الحالية

تطرق مجموعة من الباحثين و الخبراء إلى دراسات حول التنوع الاقتصادي و القطاع الفلاحي ويمكن مقارنة الدراسة الحالية والدراسات السابقة من خلال ما يلي:

أولاً: أوجه التشابه

❖ تشابهت الدراسة الحالية مع الدراسات السابقة كدراسة (عبابه علي، فقير سامية 2016) في اشتراكهم بالقطاع الفلاحي من حيث التحليل حيث تناولت الإمكانيات المتاحة للقطاع الفلاحي الجزائري لتحقيق للتنمية الاقتصادية واستغلال فرص الاستثمار والدعم الفلاحي التي توفرها الدولة لتطور القطاع الفلاحي وإبراز دوره الفعال في الاقتصاد الجزائري.

❖ تشابهت أيضا الدراسة الحالية مع بعض الدراسات السابقة مثل دراسة (زاوي بومدين 2016) ودراسة كل من (اشرف صوفي وعبد المنعم الدامي 2016) على انتهاج سياسة التجديد الفلاحي و الريفي لعصرنة القطاع الفلاحي باعتباره العصب الحساس في اقتصاديات أي دولة الذي يؤثر و يتأثر بالقطاعات الأخرى حيث يعد القطاع الفلاحي من أهم القطاعات التي تراهن عليها الحكومة لتنويع الاقتصاد وتوفير اليد العاملة وتقليص فاتورة الاستيراد.

❖ كذلك تشابهت الدراسة الحالية مع دراسة (غردي محمد، 2012) على أن الجزائر أبدت إرادة قوية في تطوير و ترقية الاستثمار الفلاحي بانتهاجها سياسة الإصلاح الاقتصادي من خلال تخصيص مبالغ مالية هامة لتطويره

¹ Dogliotti,S.Gller,K. et Van Lttersum,M. **Achieving global Food Security reconciling demands on the environnement** : report of the First International Conférence on Global Food Security, Springer Science, Business Media Dordrecht and international Society for Plant pathology, 2014, p 299-302.

الفصل الأول: الأدبيات النظرية للتنوع الاقتصادي وقطاع الفلاحة

من خلال برامج الدعم و الإنعاش الاقتصادي، لتنوع القطاع الفلاحي كإستراتيجية جديدة للجزائر ومدى مساهمة القطاع الفلاحي في اقتصاد الجزائري.

ثانيا: أوجه الاختلاف

❖ تناولت الدراسة الحالية القطاع الفلاحي ليس لتحليل القطاع الفلاحي بحد ذاته وإنما لغرض توضيح التنوع الاقتصادي وإمكانية الاعتماد عليه كمصدر للنهوض في الاقتصاد الجزائري وهذا ما اختلفت عنه دراسة (قرينات محمد، 2016) الذي تناولت القطاع الفلاحي لمعرفة مكانته في اطار الشراكة المتوسطة و التطرق إلى أهم الإجراءات الواجب اتخاذها لجعل القطاع الزراعي في الجزائر يلعب أدواره في ظل التحديات الجديدة التي يفرضها المحيط المتوسطي .

❖ بعض الدراسات مثل دراسة (هادي صادق، 2014) و (Paterne ndjambou 2013) كانت على مستوى بلدهم (النرويج والغابون)، فدراسة هادي صادق ركزت على التنوع الاقتصادي ودوره الفعال في تحقيق التنمية المستدامة في الدول النفطية من خلال المقارنة بين التجربة الجزائرية والتجربة النرويجية، أما دراسة (Paterne ndjambou) حاولت معرفة مدى نجاعة إستراتيجية التنوع الاقتصادي كألية لتحقيق التنمية الاقتصادية للغابون وفك التبعية لقطاع المحروقات.

❖ اختلفت الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة من حيث فترة الدراسة فبعض الدراسات لم تواكب التغيرات التي حدثت في الآونة الأخيرة كالإصلاحات التي تستحدثها الدولة على مستوى القطاع الفلاحي كدراسة (هيشر احمد التيجاني، 2016) حاولت معرفة مدى مساهمة قطاع الزراعة الجزائري في الاقتصاد الوطني من خلال دراسة سلوك متغيرات حساب الانتاج وحساب الاستغلال للفترة (1974-2012)، ودراسة (سايح بوزيد، 2007) تناولت تأهيل القطاع الزراعي الجزائري في ظل المتغيرات الاقتصادية العالمية للفترة (1980-2009)، في حين كانت الفترة المدروسة للدراسة الحالية (2000-2016).

❖ اختلفت أيضا الدراسة الحالية مع بعض الدراسات السابقة كدراسة (غردي محمد 2012) الذي تناول القطاع الفلاحي لغرض مواجهة التحديات التي تواجه الجزائر للانضمام للمنظمة العالمية للتجارة أما الدراسة الحالية حاولت معرفة مدى قدرة القطاع الفلاحي في الجزائر على المساهمة في تنفيذ إستراتيجية التنوع الاقتصادي.

❖ تناولت الدراسة الحالية دراسة مسحية كلية حول موضوع القطاع الفلاحي في الجزائر، في حين هناك مواضيع أخرى تناولت التنمية الفلاحية على المستوى المحلي كدراسة (سفيان عمراني، 2015) التي كانت دراسته حول التنمية الفلاحية في ولاية قالمة وإبراز القدرات و الإمكانيات الفلاحية التي تزخر بها ولاية قالمة .

❖ اقترحت الدراسة الحالية حلول للتقليل من الفاقد والهدر الغذائي و أهم النماذج التي اعتمدها الأردن والسودان لحل مشكلة توفير الغذاء عن طريق زيادة الإنتاج بأقل تكلفة، في حين اقترحت معظم الدراسات كدراسة (هيشر احمد التيجاني، 2016) حاولت تكامل القطاع الصناعي بالزراعي، عصنة هياكل القطاع والتطور التكنولوجي للقطاع الفلاحي وكذلك الاهتمام بالبنية التحتية للقطاع.

خلاصة الفصل الأول

يعتبر التنوع الاقتصادي في الدول التي تعتمد اقتصادياتها على إنتاج وتصدير سلعة أو مادة أولية واحدة كالنفط مثلا، مدخلا رئيسيا لتحقيق التنمية في هذه الدول، وهذا لدوره في تخفيف حدة استنزاف هذه المادة، وما يخلفه من آثار سلبية على البيئة وعلى الأجيال القادمة عبر حرمانها من الاستفادة من هذا المورد في حالة نفاذه.

رغم أن التنوع الاقتصادي عملية اقتصادية بالدرجة الأولى، إلا أنه ضرورة حتمية من أجل إشراك جميع الموارد المجتمعية لتجاوز التناقضات والاختلالات الاقتصادية والاجتماعية، وبالتالي يعد التنوع طريقا آمنا لحل كل هذه المعضلات ذات الطابع الاقتصادي والاجتماعي وحتى السياسي، داخلية كانت من خلال تعزيز القدرة الذاتية للاقتصاد الوطني في تلبية احتياجات أفراد المجتمع، أو خارجية من خلال تعزيز الاستقلال الاقتصادي الوطني، والحد من أزماته الناتجة عن التقلبات في الأسواق العالمية لهذه السلعة أو المادة. حيث أن تحقيق كل هذا ينبغي أن يرتكز على برنامج اقتصادي دقيق، شامل ومتكامل، يأخذ بعين الاعتبار جميع مقومات الاقتصاد الوطني وخصائصه، وأهمها الموارد البشرية والمادية المتوفرة، وكيفية تنميتها وتطويرها، ومستوياته التنموية وعلاقاته الخارجية، وهذا بما يفضي إلى تعبئة كل الجهود الوطنية وتكثيفها من أجل نجاح التنوع الاقتصادي بالشكل الذي يكفل تحقيق التنمية الشاملة والمستدامة.

ويعتبر القطاع الفلاحي في الجزائر احد أهم القطاعات في عملية التنمية الاقتصادية في بلادنا، نظرا للإمكانيات التي يتوفر عليها من موارد طبيعية وبشرية ونباتية وحيوانية، تؤهله لرفع عجلة التنمية من خلال زيادة الناتج الداخلي الخام وفي نصيب الفرد منه، وفي توفير مناصب الشغل للسكان خاصة في المناطق الريفية، وتقليص فاتورة استيراد المواد الغذائية. حيث عرف تحسنا في زيادة الإنتاج في معظم السلع الزراعية وفي توفير مناصب الشغل وتحسن في مشاريع الصناعات الغذائية والتنمية الريفية، بفضل تطبيق المخطط الوطني للتنمية الفلاحية الذي أعطى دفعة جديدة للقطاع الفلاحي، بفضل برامج الدعم والتحفيزات التي وفرها للفلاحين والعاملين في القطاع، وكذا الاستثمارات في البنية الأساسية التي قامت بها الدولة لتوفير الظروف الملائمة للتنمية الفلاحية، وهو ما نتطرق إليه في الفصل الثاني.

الفصل الثاني

تحليل واقع القطاع الفلاحي في

الجزائر للفترة

(2016-2000)

تمهيد

يحظى القطاع الفلاحي باهتمام متزايد من قبل معظم دول العالم سواء المتقدمة أو النامية، وهذا للدور الهام والحيوي الذي يقوم به في تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية، والمتمثلة في زيادة مساهمة الناتج الفلاحي في الناتج المحلي الإجمالي وفي زيادة نصيب الفرد منه، وكذا توفير مناصب الشغل لمختلف الفئات الاجتماعية خاصة في المناطق الريفية، كما يوفر الاحتياجات الغذائية للسكان وتحقيق الأمن الغذائي وتقليل حجم الواردات، وتوفير المواد الأولية للصناعة، ويمثل مصدرا لثروات إضافية للبلاد. ويعتبر القطاع الفلاحي في الجزائر قطاعا حساسا في التنمية الاقتصادية، نظرا للدور الذي يلعبه في التطور الاقتصادي والاجتماعي وتنمية المناطق الريفية، واستغلال الإمكانيات الطبيعية والبشرية التي يتوفر عليها القطاع، واستغلال الميزات النسبية التي يتميز بها من اجل مواجهة التطورات الاقتصادية المتسارعة التي شهدتها العالم.

وشهد القطاع الفلاحي في الجزائر اهتماما كبيرا لما أولته الدولة من أهمية للبرامج المدرجة والتي جاءت لتحديد أهداف محكمة تتماشى وبرامج اقتصادية قابلة للتكيف، وموحدة ضمن رؤية إستراتيجية على المدى البعيد فيما يتعلق بمستقبل القطاع، حيث تأتي هذه الإجراءات كنتيجة للأهمية الإستراتيجية التي يحتلها القطاع الفلاحي في الجزائر فأنشطته موجودة في اغلب مناطق التراب الوطني أي في أكثر من 90% من أصل 1541 بلدية في الجزائر، حيث توفر الفلاحة الشغل بصفة مباشرة أو غير مباشرة لـ 13 مليون مواطن يعيشون في الوسط الريفي مما يحسن ظروف معيشة العائلات الريفية، إذ أن منصب شغل واحد في دائرة الإنتاج الفلاحي يؤدي إلى إنشاء كمعدل ثلاث مناصب شغل مكمل (النقل، التجارة والتمكين)، بالإضافة إلى ذلك فإن هذا القطاع يتوفر على قدرات هامة يسمح استغلالها ببروز نشاطات اقتصادية جديدة وجلب متعاملون جدد وإحداث نمو محسوس، مما يمكن الفلاحة والقطاعات الاقتصادية من المساهمة في تطوير الاقتصاد الوطني.

وسنعمد في هذا الفصل على دراسة تطور القطاع الفلاحي في ظل برامج الإصلاح وكذا المتغيرات المرتبطة بالإنتاج الفلاحي والمتمثلة في كل من مؤشرات العمالة الفلاحية، تطور الموارد الفلاحية الأرضية، النباتية، الحيوانية، والبشرية، وكذا متغيرات الأمن الغذائي والمتمثلة في كل من الإنتاج الفلاحي للسلع الإستراتيجية، التجارة الخارجية منها، ثم تحديد مدى قدرة الجهاز الإنتاجي الفلاحي على تغطية الاحتياجات المحلية من السلع والوقوف على أهم الفرص المتاحة ومكامن الخلل في القطاع واقتراح حلول إستشرافية يمكن أن تكون كفيلا بتفعيل الدور الايجابي للقطاع الفلاحي في تحقيق التنوع الاقتصادي للاقتصاد الوطني.

وعليه سيتم تقسيم هذا الفصل الى مبحثين التاليين:

❖ إمكانيات الأداء الفلاحي في الجزائر

❖ القطاع الفلاحي في الجزائر بين التحديات وأهم الحلول اللازمة

المبحث الأول: إمكانيات الأداء الفلاحي في الجزائر

تعتبر المسألة الزراعية في الجزائر مسألة اقتصادية واجتماعية مترابطة تتعامل مع الموارد البشرية وتحسين حياة الفلاح في الوقت نفسه الذي تتعامل فيه مع الموارد المادية من اجل تطويرها وتحسين أساليب استخدامها. إضافة إلى ذلك فإنه يقع على عاتق القطاع الفلاحي في الجزائر تلبية الاحتياجات الغذائية المتزايدة للسكان ومساهمته في دعم نمو الناتج الداخلي الخام وفي توفير فرص عمل جديدة والإسهام في تحقيق جزء من موارد العملة الصعبة من خلال التصدير.

المطلب الأول: تطور القطاع الفلاحي في ظل برامج الإصلاح

بعد عودة الاستقرار السياسي والأمني نسبيا بدرجة عالية سنة 1999، شرعت الجزائر في تطبيق وتنفيذ مجموعة من البرامج التنموية الهامة ابتداء من سنة 2001، هذه البرامج ركزت في مجموعها على تحسين إطار معيشة السكان وبعث التشغيل وتوفير شروط استقرار النشاطات وإعادة التوازن الجهوي، وفي سبيل تحقيق ذلك وجهت أحجاما مالية كبيرة من اجل تنمية وتطوير هذا القطاع.

أولا- المخطط الوطني للتنمية الفلاحية وبرامج التجديد الفلاحي والريفي (2000-2014)

1- المخطط الوطني للتنمية الفلاحية PNDA: تم اعتماد المخطط الوطني للتنمية الفلاحية PNDA* كمسعى لتجديد وتأهيل القطاع الفلاحي بإيجاد الظروف الملائمة لتحسين الإنتاج بغية الرقي إلى مستوى يتواءم ومتطلبات المنافسة الدولية.

1-1- دوافع المخطط الوطني للتنمية الفلاحية: شرع في تنفيذ المخطط الوطني للتنمية الفلاحية PNDA في

شهر سبتمبر سنة 2000، وكان للحكومة مجموعة من الدوافع الداخلية والخارجية التي جعلتها تقترحه ضمن

جملة من الإصلاحات الموجهة للقطاع الفلاحي للنهوض بعملية التنمية الفلاحية في الجزائر أهمها:¹

- عدم التناسق بين أهداف مخططات التنمية الفلاحية والوسائل.
- عدم اهتمام الفلاحين بأشكال الإنتاج غير المربحة، والإقبال على إنتاج السلع الاستهلاكية المربحة والاستثمار فيها.

- عدم إعطاء الأهمية الكافية للصناعات الغذائية.

- ضعف مساهمة الفلاحة في الناتج الداخلي الخام، إذ كان هذا الناتج يمثل نسبة 9.88% لسنة 1987، ثم ارتفع إلى 11.15% سنة 1988، ثم عاود الانخفاض إلى 10.45% سنة 1999.

- التصرفات اللاعقلانية في عملية إنتاج الحبوب، وعدم مراعاة الخصائص الجغرافية والمناخية في عملية الإنتاج.

- شروط الانضمام إلى التكتلات العالمية (مثل المنظمة العالمية للتجارة)، والرغبة في إقامة تبادلات حرة وإقامة اتحادات وتكتلات اقتصادية.

* PNDA : LE PLAN NATIONAL DE DEVELOPPEMENT AGRICOLE.

¹ قصوري ريم، الأمن الغذائي والتنمية المستدامة - حالة الجزائر-، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة باجي مختار عنابة، 2012، ص 139.

الفصل الثاني: تحليل واقع القطاع الفلاحي في الجزائر للفترة (2000-2016)

1-2- أهداف المخطط الوطني للتنمية الفلاحية: يهدف المخطط الوطني للتنمية الفلاحية في أساسه إلى ترقية القدرة التنافسية للفلاحة الجزائرية وإدماجها في الاقتصاد العالمي عن طريق الاستغلال العقلاني الأمثل للموارد الطبيعية والمحافظة على البيئة بما يساهم في تحقيق التنمية زراعية مستدامة، كما يمكن حصر أهم أهدافه فيما يلي:¹

- تحسين مستدام في مستوى الأمن الغذائي الوطني من خلا تكثيف الإنتاج الزراعي وتنويعه.
 - الاستخدام الحكيم والمستدام للموارد الطبيعية.
 - إبراز وتعزيز الميزة النسبية للإنتاج من أجل التصدير.
 - الحفاظ على العمالة الزراعية وزيادة قدرة القطاع الزراعي في التشغيل من خلال تعزيز وتشجيع الاستثمار.
 - تحسين ظروف المعيشة والدخل للمزارعين.
- 1-3- محاور المخطط الوطني للتنمية الفلاحية:** يتمحور المخطط الوطني للتنمية الفلاحية حول سلسلة من التدابير في مختلف الميادين منها:
- تنمية المنتجات الملائمة للمناطق الطبيعية بهدف تكثيف وإدماج الصناعات الغذائية حسب الفروع (الحبوب، الحليب، البطاطا، الأشجار المثمرة، اللحوم الحمراء والبيضاء).
 - تكييف أنظمة استغلال الأراضي في المناطق الجافة وشبه الجافة وتلك المهدة بالجفاف بتحويلها لصالح زراعة الأشجار المثمرة وزراعة الكروم، وتربية المواشي وأنشطة أخرى ملائمة مع التركيز على إنتاج الحبوب في المناطق المعروفة بقدراتها العالية.
 - تطوير الإنتاج الزراعي والحيواني كافة وكذلك المنتجات ذات الاستهلاك الواسع والمنتجات ذات المزايا النسبية والموجهة للتصدير.
 - الحفاظ على العمالة الزراعية وزيادة طاقة الإنتاج الفلاحي بزيادة حجم العمالة مع تشجيع الاستثمار الفلاحي.
 - تحسين شروط الحياة والمداخيل الفلاحية والاستقرار السكاني.
 - تحسين الميزان التجاري الفلاحي والتحصير لاندماج الفلاحة الجزائرية في المحيط العالمي.
 - تحسين وزيادة معدل نمو الزراعة الصناعية والصناعة الزراعية.
 - تحسين مساحة الأراضي الفلاحية المستغلة والمسقية.
 - مكافحة التصحر.
 - إعادة الاعتبار للأصل الطبيعي لمختلف مناطق البلاد.

1-4- طرق ومناهج تنفيذ المخطط الوطني للتنمية الفلاحية: حسب ما ورد في المنشور رقم (332) المؤرخ في 18 جويلية 2000 فان هناك مجموعة من المناهج والتدابير ترافقها نصوص أخرى (مراسيم، مقررات، قرارات، تعليمات) تسير الصندوق الوطني للضبط والتنمية الفلاحية، صندوق استصلاح الأراضي عن طريق

¹ أمال حفناوي، مشاريع الجزائر الاستثمارية في القطاع الفلاحي ضمن برامج النمو والإنعاش الاقتصادي بين الواقع والطموح، ورقة بحثية مقدمة ضمن أعمال المؤتمر الدولي حول تقييم آثار برامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي خلال الفترة 2001-2014، يومي 11 و 12 مارس 2013، جامعة سطيف (01)، الجزائر.

الفصل الثاني: تحليل واقع القطاع الفلاحي في الجزائر للفترة (2000-2016)

الامتياز وصندوق تطوير حماية الصحة الحيوانية والنباتية وأيضا القواعد المتعلقة بالبرنامج الوطني للتشجير وهي بذلك تمثل الإطار الذي يتم الرجوع إليه لتنفيذ برنامج التنمية الفلاحية عبر مايلي:

1-4-1- دعم تطوير الإنتاج الوطني والإنتاجية في مختلف فروعها: في إطار تقليص الفاتورة الغذائية ودعم الإنتاج الوطني يتم توظيف المزارع النموذجية كوحدات لتكثيف المدخلات الفلاحية (بذور، شتلات،...)، والمحافظة على الموارد الوراثية، كما أنها ستصبح وحدات للتجارة ونشر التقنيات، كما تولي عناية خاصة للمنتجات ذات المزايا التفضيلية التي يمكن أن تكون محل تصدير.

1-4-2- تكييف أنظمة الإنتاج: هذا البرنامج يعتمد في تنفيذه على نظام دعم خاص وملائم وعلى مشاركة الفلاحين باعتبارهم المتعاملين الاقتصاديين الأساسيين ويستمد هذا النظام مميزات في كونه يقدم دعما مباشرا لأنشطة تسمح بتأمين مداخيل للفلاحين (المساعدة في إيجاد نشاطات ذات مداخيل آنية أو على المدى المتوسط من أجل تغطية الخسائر الناجمة الظرفية منها والمتتالية لانجاز برنامج إعادة تحويل الأنظمة الزراعية)، وبأخذ بعين الاعتبار المستثمرة الفلاحية في مجملها ومدتها خلافا لبرامج تطوير الفروع التي تستهدف المنتج نفسه.

1-4-3- استصلاح الأراضي عن طريق الامتياز: تم إدخال تعديلات على نظام المصادقة وتنفيذ المشاريع بهدف دفع وتيرة الانجازات في الميدان، هذه التعديلات تشرك بطريقة مباشرة الولاية ومدراء المصالح الفلاحية ومحافظي الغابات في عملية تنشيط ومتابعة المشاريع.

1-4-4- استصلاح الأراضي بالجنوب: تم إعادة توجيه هذا البرنامج من حيث الأهداف أو من حيث شروط وطرق تنفيذه، وبالتالي فإن استصلاح الأراضي حول الواحات ستم في إطار برنامج الامتيازات الفلاحية، أما الإستصلاحات الكبرى أو الفلاحة المؤسساتية التي تتطلب وسائل مادية وتقنيات كبرى فإنها تخصص للاستثمارات الوطنية والأجنبية، ومن جهة أخرى فإن البرامج الخاصة المنفذة من طرف محافظة تنمية الفلاحة في المناطق الصحراوية والمحافظة السامية لتطوير السهوب ستواصل بطريقة تفاعلية ومندمجة مع مختلف برامج القطاع.

2- المخطط الوطني للتنمية الفلاحية والريفية PNDAR: تم إعطاء بعد ريفي واضح للمخطط الوطني

للتنمية الفلاحية، وهو يهدف إلى إعادة بعث الحياة في الفضاءات الريفية خاصة في المناطق المعزولة والمهمشة، وقد تم تصور المخطط الوطني للتنمية الفلاحية والريفية PNDRA* باعتباره ردا شاملا ومنسجما للتحديات الرئيسية والضغوط الطبيعية والتقنية والتنظيمية والمؤسساتية التي كانت سببا في إضعاف قواعد الأمن الغذائي لبلادنا، وفي تدهور الموارد الطبيعية وفي انقطاع التلاحم والسلم الاجتماعيين في الوسط الريفي لما لهما من ضرورة في التوازنات الشاملة للمجتمع الجزائري.

2-1- أهمية المخطط الوطني للتنمية الفلاحية والريفية PNDAR: يمثل المخطط الوطني للتنمية الفلاحية والريفية أيضا مسعى يرمي إلى تأمين قيام تآزر بين الاستغلالات الفلاحية وهي الوحدات الاقتصادية القاعدية، ولكنها أيضا كيانات ذات وظائف اجتماعية وبيئية مهمة، وبين السلطات العمومية والمستثمرين والفاعلين

* PNDRA : LE PROGRAMME NATIONAL DE DEVELOPPEMENT AGRICOLE ET RURAL.

الفصل الثاني: تحليل واقع القطاع الفلاحي في الجزائر للفترة (2000-2016)

الاقتصاديين الآخرين، مع احترام خصائص النظم البيئية والفضاءات الريفية، وقد شرع في تطبيق هذا المخطط في إطار برامج متنوعة تتمفصل أساسا حول:¹

- تحسين ظروف ممارسة النشاط الفلاحي والغابي، والرعوي.
- مرافقة تعددية النشاطات وتشجيعها وترقيتها باعتبارها عاملا لتحسين مداخيل العائلات في الريف أو لخلق مداخيل جديدة.
- تحسين الحصول على الخدمات العمومية والحصول على السكن وفك العزلة عن السكان في المناطق المعزولة.
- توفير بدائل لتنمية اقتصاد المناطق الريفية ذات القدرات الضعيفة عبر تحويل نظم الإنتاج وتكييفها والتشجير المفيد والاقتصادي وتهيئة المناطق الجبلية و الممرات السهبية.
- تعجيل مسار تحديث القطاع بتشجيع الاستثمارات الإنتاجية والتكنولوجية في الاستغلالات الفلاحية خاصة منها ذات الأحجام الصغيرة والمتوسطة التي لم يتم استكمال تأهيلها بعد، والتي مازالت تحتاج إلى مساعدات الدولة ومرافقتها التقنية.

2-2- أسباب التوجه إلى برامج التنمية الريفية: تتمثل أسباب الانتقال إلى إستراتيجية التنمية الريفية الدائمة فيما يلي:²

- ارتباط مسألة التنمية الريفية ارتباطا وثيقا بتطور السياق الوطني في مجموعه، لذلك فإن كل ما يخص سكان الأرياف من تدهور شروط المعيشة لا يمكن أن يستمر دون أن يمس بالتوازن الكلي للمجتمع وبالتالي ينظر إلى التنمية الريفية على أنها مسعى يسمح للسلطات العمومية بالقيام بأعمال تنموية تسمح باستقرار السكان وزيادة الفرص الاقتصادية وضمان التوازن الضروري بين المناطق الريفية والمناطق الحضرية، وينظر إليها كوسيلة للتكفل بطموحهم إلى مزيد من التقدم والحدثة.
- مواجهة وضع الوسط الريفي المتسم بالعوائق الطبيعية وبالحيوية الديمغرافية، وبتنوع كبير للموارد والتراث الثقافي والطبيعي المستغل بشكل ضعيف عن طريق فتح آفاق أعمال جديدة تدمج السياسات القطاعية والتدخلات العمومية على مستوى الفضاء الريفي.
- متطلبات التنمية المستدامة، حيث أن ركود الفضاءات الريفية وغياب أفق للشباب يبين حدود السياسات القطاعية السارية وعجزها عن التكفل بإشكالية التنمية الريفية.

2-3- أسس ومحاور إستراتيجية التنمية الريفية: انطلاقا من تشخيص دقيق وشامل للحالة السائدة على مستوى الوسط الريفي ومن أجل تحسين الشغل، الدخل وظروف معيشة سكان الأرياف، وتطوير وتنويع النشاطات الاقتصادية (النشاطات الزراعية، الحرفية، السياحة، الخدمات، ...)، إضافة إلى مكافحة الفوارق الإقليمية من منظور تهيئة وتدعيم التماسك الاجتماعي وتنمية نشاط، جاذبية، وتنافسية المناطق الريفية لتواجه

¹ دهبنة مجولين، إستراتيجية التنمية الفلاحية في ولاية بسكرة: أفاق تطوير سهل لوطاية في إطار سياسة الدعم الفلاحي، مذكرة ماجستير، تخصص نقود وتمويل، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2006، ص 40.

² عبد اللطيف بن أشنهو، الجزائر اليوم بلد ناجح، دار ألفا للنشر، الجزائر، 2009، ص 15.

الفصل الثاني: تحليل واقع القطاع الفلاحي في الجزائر للفترة (2000-2016)

انفتاح الاقتصاد الوطني وحماية البيئة وتقويم التراث الريفي، تقوم إستراتيجية التنمية الريفية على محاور أساسية لا يمكن من دونها تصور إعادة بعث الحياة في الأقاليم الريفية باعتبارها النقاء بين أوجه متعددة (اقتصادية، اجتماعية، مؤسساتية، بيئية وثقافية).¹ وتتمثل هذه المحاور كالتالي:²

2-3-1- إقامة شراكة وتكامل متعدد القطاعات ضمن الأقاليم الريفية: وهو ما يسمح بتقريب الفاعلين المستعدين لاستثمار قدراتهم، وبإقامة علاقات وثيقة بين الحاجات والموارد، وتكفل بالأوضاع الفعلية للمناطق الريفية مع تغطية كل تعقيداتها. حيث ترمي ممارسة الشراكة، ابعدها من ذلك، إلى إشراك جميع المتدخلين الفاعلين الاجتماعيين، رغم انه أثناء العمليات الملموسة يكون عدد قليل منهم طرفا في الإجراءات المقررة، فالمؤسسات والفاعلون المعنيون هم الإدارات العمومية والمسؤولون والمنتخبون المحليين، والجمعيات والتجمعات والأشخاص المعنيون مباشرة في مشاريعهم الخاصة، وبهذا المعنى فان الشراكة المقصودة هنا ليست فقط شراكة من اجل تسيير النفقات في مدة زمنية محدودة وفقا لمنطق اقتصادي تقني صرف للمشروع، بل الشراكة أيضا صيغة لتنشيط الحركة الإقليمية لصالح مسعى التنمية الريفية.

2-3-2- دعم ترقية تعددية الأنشطة وإنشاء اقتصادية مبتكرة: هذا الانشغال لا يمس فقط تحسين نظم الإنتاج الفلاحي وتربية المواشي، أو الغابات التي يمكن أن تعطي إنتاجا اكبر بفضل عملية التكثيف على طول المسار التقني للزراعة أو الرعي القطعان بالتأثير على العوائق المتعددة التي تمنع تحسين الإنتاجية لحد الآن، بل هو انشغال يخص أيضا تثمين الإنتاج الفلاحي بالانفتاح على التجديدات والتحويل وتسويق المنتجات باستغلال أشكال جديدة للإنتاج والتعبئة وكذا فتح منافذ جديدة لتصريف المنتجات محليا أو على نطاق أوسع.³

2-3-3- تآزر الجوانب الاقتصادية والاجتماعية وتنسيق الأعمال: يكون هذا التآزر بالأخذ في الحسبان الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية معا، في معالجة المشكلات الناشئة، وفي الحلول المقترحة من قبل الفاعلين المحليين ضمن الإقليم نفسه، فالدور الرئيسي للجانب الاقتصادي في بعث حيوية الإقليم لا ينبغي أن يدفع بالمسائل الاجتماعية إلى الصف الثاني من الاهتمام ولا أن يقلل من الاهتمام بخلق التلاحم والتآزر بينهما بل إن هذا التآزر يمس المناطق الريفية نفسها لتتكاتف فيما بينها لرد الاعتبار المتبادل بشكل متكامل.⁴

لقد كانت السياسات المركزية - تاريخيا- موجهة بواسطة منطق عرض يندرج ضمن إستراتيجية شاملة للتنمية أعدتها الهيئات الوطنية دون تأخذ في حسابها احتياجات السكان المحليين، أما في حالة اختيار توجيه السياسات نحو الطلب المحلي (اللامركزي) فانه يمكن أن تؤخذ في الحسبان الظروف الخاصة لكل منطقة أو لكل صنف ومع مخاطر تبعثر الأعمال وضياح المنطق الشامل في تحديد استراتيجيات التنمية الريفية واحتياطا لمخاطر التشتت، يجب أن تؤسس سياسة التنمية الريفية فضاء للنقاط بين القائمين بالتنمية الريفية الذين لهم

¹ بلخريصات رشيد، دراسة تقييمية للمخطط الوطني للتنمية الفلاحية PNDA، مداخلة مقدمة إلى الملتقى الوطني حول البنوك التجارية والتنمية الاقتصادية، جامعة قلمة، ص 215.

² رشيد بن عيسى، الإستراتيجية الوطنية للتنمية الريفية، وزارة الفلاحة والتنمية الريفية والصيد البحري، مشروع جويلية 2004، ص: 02.

³ رشيد بن عيسى، نفس المرجع السابق، ص 02.

⁴ Tabet-Aoul Mahi, Développement durable et stratégie de l'environnement, OPU, 1998, Algérie, p 65.

الفصل الثاني: تحليل واقع القطاع الفلاحي في الجزائر للفترة (2000-2016)

منطق كلي، وعرض شامل للسياسات من جهة وبين القائمين بالتنمية الذين لهم معرفة بالظروف المحلية وبالطلب الخاص للمشاريع والدعم.¹

3- قانون التوجيه الفلاحي: صدر قانون رقم (08-16) المتضمن التوجيه الفلاحي في 03 أوت 2008 تحت ظرف مهم بالنسبة للتحويلات التي مست القطاع الفلاحي في الجزائر، سواء من جهة التجارب والمخططات الفلاحية الداخلية، أو من جانب المتغيرات الاقتصادية الدولية خاصة أزمة الغذاء العالمي 2008، إضافة إلى الآثار الناجمة عن التغيرات المناخية. يستمد هذا القانون مضمونه من برنامج رئيس الجمهورية، استجابة للتحديات التي استوقفت القطاع في مواصلة المجهودات التي بذلتها الدولة لجعل قطاع الزراعة هو المحرك الحقيقي للنمو وتحقيق الأمن الغذائي.

3-1- الأهداف الأساسية لقانون التوجيه الفلاحي: يهدف قانون التوجيه الفلاحي سنة 2008 إلى تحقيق الأهداف الآتية:²

- مساهمة الإنتاج الفلاحي في تحسين مستوى الأمن الغذائي.
- ضمان تطور محكم للتنظيم وأدوات تأطير قطاع الفلاحة قصد المحافظة على القدرات الإنتاجية، والسماح بزيادة في إنتاجيته وتنافسيته، مع ضمان حماية الأراضي والاستعمال الرشيد للمياه ذات الاستعمال الفلاحي.
- وضع إطار تشريعي يضمن تشريعي يضمن أن يكون تطور الفلاحة مفيدا اقتصاديا واجتماعيا، ومستداما بيئيا، ويضمن ترقية النظرة التساهمية التي تعمل على المشاركة الإدارية للشركاء في مجهودات الدولة من اجل تنمية كل الفضاءات، ويضمن تكريس قواعد الحماية الاجتماعية وترقية الوسط الريفي.
- مواصلة تنفيذ مبدأ دعم الدولة الملائم للتنمية الفلاحية النباتية والحيوانية بصفة مستمرة.

3-2- آليات تحقيق أهداف قانون التوجيه الفلاحي: يتم تحقيق أهداف التوجيه الفلاحي من خلال خمسة آليات تتمثل في:³

3-2-1- أدوات التوجيه الفلاحي: تتمثل أدوات التوجيه الفلاحي في مخططات التوجيه الفلاحي حيث تعد أداة تحدد التوجهات الأساسية على المديين المتوسط والطويل، وتهيئة الفضاءات الفلاحية واستغلالها بطريقة تضمن تنمية فلاحية مندمجة ومنسجمة ومستدامة على مستوى الولاية والمنطقة، وعلى مستوى الوطني. بالإضافة إلى المخطط الوطني للتنمية الفلاحية والريفية، وأدوات التأطير العقاري، حيث تعتبر الأراضي الفلاحية ذات الوجهة الفلاحية التابعة لأملاك الدولة أو التابعة للخواص مجال تطبيق الأدوات، لذلك من اجل معرفة العقار الفلاحي والتحكم فيه تطلب الأمر وضع فهرس للعقار الفلاحي وخريطة تحدده وتوضح مجموع الأراضي المعروف بالفلاحية، حيث يكرس حماية الطابع الفلاحي للأراضي ويمنع استعمالها في غير الفلاحة.

¹ دهبنة مجبولين، مرجع سابق، ص 158.

² المادة 02 من القانون (16-08) المؤرخ في 03 أوت 2008، المتضمن التوجيه الفلاحي، الجريدة الرسمية، العدد 46، الصادرة بتاريخ 10 أوت 2008، ص ص 05-06.

³ عماري زهير، تحليل اقتصادي قياسي لأهم العوامل المؤثرة على قيمة الناتج المحلي الفلاحي الجزائري خلال الفترة 1980-2009، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد تطبيقي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة بسكرة، الجزائر، 2014، ص ص 85-87.

الفصل الثاني: تحليل واقع القطاع الفلاحي في الجزائر للفترة (2000-2016)

3-2-2-2- أحكام تخص العقار الفلاحي: تهدف الأحكام المتعلقة بالعقار الفلاحي إلى استغلال الأراضي الفلاحية، التي لا يمكن استغلالها إلا في شكل امتياز بالنسبة للأراضي التي تم استصلاحها من قبل الدولة حتى تترك الدولة لنفسها قدرات التدخل للحفاظ على هذه الثروة الهشة والقليلة المتوفرة على مستوى القطاع، أو في شكل ملكية عقارية فلاحية في مفهوم التشريع المعمول به، كما انه لا يمكن بالتحويلات العقارية التي تخص الأراضي الفلاحية تحت طائلة البطلان إلا بعد إتمام إجراءات التسجيل في فهرس وخريطة العقار الفلاحي، كما لا يجب أن تقضي تحويلات الأراضي الفلاحية ذات الوجهة الفلاحية إلى تغيير الطابع الفلاحي، حيث يعاقب على المخالفات المتعلقة بتحويل الأراضي الفلاحية إلى طابع غير فلاحي، بالسجن من سنة إلى خمس سنوات وبغرامة مالية تتراوح بين 100 ألف دينار جزائري إلى 500 ألف دينار جزائري، وفي حالة العودة تتضاعف العقوبة، كما يمنع كل تحويل للأراضي الفلاحية أو ذات الوجهة الفلاحية من شأنه أن يؤدي إلى تشكيل مستثمرات ذات مساحات أقل من الحدود الدنيا التي تحدد عن طريق التنظيم اعتمادا على مخططات التوجيه الفلاحي. وتهدف هذه الأحكام إلى تحسين بنية المستثمرات الفلاحية عن طريق إنشاء ملكيات فلاحية منسجمة وقابلة للاستثمار على شكل تجميعي بحيث تسمح بإلغاء تجزئة الأراضي الفلاحية، التي يصعب استغلالها استغلالا رشيدا بسبب تشتت القطع، مع العلم أن نسبة 70 % من المستثمرات الفلاحية مساحتها بين 0.5 و 10 هكتارات. كما لم تهمل هذه الأحكام أراضي الرعي، بحيث تم الإشارة إلى تأهيلها وتهيئتها كلما استدعت حالة تدهورها، كما يمنع تعريضها حيث يعاقب كل من يقوم بتعرية أراضي الرعي ونزع الغطية الحلقافية والنباتية بالسجن من شهر إلى 06 أشهر، وبغرامة مالية تتراوح بين 150 ألف دينار و 500 ألف دينار جزائري.¹

3-2-3- تدابير هيكلية تتعلق بالإنتاج الفلاحي: تقوم هذه التدابير على تثمين الإنتاج الفلاحي، حيث تخضع المنتجات الفلاحية أو ذات الأصل الفلاحي الموجه للأسواق الفلاحية أو للتحويل لتنظيمات خاصة تتعلق بالأصناف والأنواع المزروعة، ولتثمين وترقية المنتجات الفلاحية، ينشأ نظام نوعية يشمل على علامات الجودة الفلاحية، تسمية المنشأ والأسماء الجغرافية، يسمح بتمييزها حسب نوعيتها واثبات شروط خاصة لإنتاجها خاصة ما تعلق بمجال الفلاحة البيولوجية، وتحديد آليات المسار التي تثبت وتضمن أصلها ومكان مصدرها. كما ينشأ نظام تحديد مسار الحيوانات والنباتات والمنتجات المشتقة الموجهة للاستهلاك البشري أو الحيواني قصد تعزيز الأمن الصحي للأغذية.²

3-2-4- تأطير النشاطات الفلاحية والمهن: يتضمن هذا التأطير المستثمرة الفلاحية والمستثمر، والتنظيم المهني الفلاحي الذي يمكن أن يتخذ عدة أشكال (جمعيات مهنية فلاحية، تعاونيات، غرف فلاحية، تجمعات المصالح المشتركة، مؤسسات وهيئات مهنية، تعاضدية فلاحية)، ويعد التنظيم المهني المشترك في القطاع الفلاحي كإطار ووسيلة للتعبير عن التضامن المهني والتكفل بانشغالات الفلاحين دون غرض تحقيق ربح، وتنشأ في كل ولاية غرفة فلاحية مقرها بمقر الولاية، وتحدد هذه الغرف في غرفة وطنية واحدة، كما يمكن أن يشكل فلاحان أو أكثر بموجب اتفاقية تجمعا لمصالح فلاحية مشتركة لمدة محددة، ويحدد عقد التجمع الذي يبرم

¹ عماري زهير، مرجع سابق، ص 86.

² المادة 02 القانون رقم (16-08) المتضمن التوجيه الفلاحي، مرجع سابق، ص 09.

الفصل الثاني: تحليل واقع القطاع الفلاحي في الجزائر للفترة (2000-2016)

بعقد رسمي كل المعلومات المتعلقة بالتجمع وأعضائه. كما يتم بمقتضى هذا القانون وضع الصناديق الجهوية للتعاقدية الفلاحية متحدة في صندوق وطني للتعاقدية الفلاحية والتي تعتبر شركات مدنية ذات طابع تعاوني، ولا تسعى لتحقيق ربح مالي. وفيما تتعلق بالحماية الاجتماعية يستفيد المستثمرون الفلاحون وذو الحقوق من حماية اجتماعية تضمن لهم على وجه الخصوص تغطية أخطار حوادث العمل التي تؤمنها القوانين والتنظيمات المعمول بها والمتعلقة بالتأمين الاجتماعي للعمال غير الأجراء، كما يتم خلق فضاء للتشاور والحوار والاقتراح عن طريق إنشاء المجلس الأعلى للتنمية الفلاحية والريفية تحت وصاية الحكومة، الذي يتشكل من مختلف الفعاليات ذات الصلة بالفلاحة والتنمية الريفية (ممثلين من مختلف القطاعات، ممثلين عن الهيئات والتنظيمات المهنية والنقابية، خبراء وباحثين مختصين).¹

3-2-5- التآطير العلمي والتقني والبحث والتكوين والإرشاد والتمويل: تهدف تدابير هذا التآطير إلى رفع مستوى التأهيل الفلاحي مهنياً، وتحسينه عن طريق تعزيز التكوين والبحث والإرشاد، واثمين وتمويل التخصصات وتحسين تآطير القطاع من خلال تدعيم أجهزة التكوين والبحث والإرشاد، كما تهدف إلى تطوير إعلام عصري وفعال بإقامة نظام شامل للإعلام الفلاحي يضيف طابع المؤسسة على وظيفة جمع الإحصائيات، ويعزز أنظمة الإعلام الموجودة بما فيها الإنذار المبكر في مجالات الصحة النباتية والحيوانية والغابية، لاسيما الجغرافيا منها، وذلك بوضع خلايا تقنية وتزويدها بالوسائل البشرية المؤهلة بالتجهيزات المناسبة. أما في ما يخص التمويل الفلاحي فان القانون يراعي الخصوصية والأهمية التي تكتسبها الفلاحة عند التمويل في إطار التنمية الوطنية. ويشكل التمويل الفلاحي من ثلاث مصادر رئيسية تتمثل في الدعم المالي للدولة، التمويل التعاضدي، والقروض البنكية وتنشأ عند الحاجة هيئات مالية للمساهمة في تمويل النشاط الفلاحي ومرافقته طبقاً للتشريع المعمول به.²

4- برنامج التجديد الفلاحي والريفي: التجديد الفلاحي والريفي خيار استراتيجي أطلق رسمياً في سنة 2009، تؤكد برامجه على الهدف الأساسي الذي تتبعه السياسات الفلاحية المتعاقبة منذ 1962، أي على تدعيم الدائم للأمن الغذائي الوطني على التشديد وضرورة تحول الفلاحة إلى محرك حقيقي للنمو الاقتصادي الشامل. وترتكز سياسات التجديد الفلاحي والريفي على قانون الزراعة التوجيهي 2008، وهو الذي يجدد المعالم والإطار العام لسياسة التجديد الفلاحي والريفي بهدف تمكين الزراعة الوطنية من المساهمة في تحسين الأمن الغذائي للبلاد وتحقيق التنمية المستدامة. وتقوم هذه السياسات في مجملها على ثلاث ركائز أساسية هي: التجديد الفلاحي، التجديد الريفي وبرنامج تعزيز القدرات البشرية والدعم التقني.³

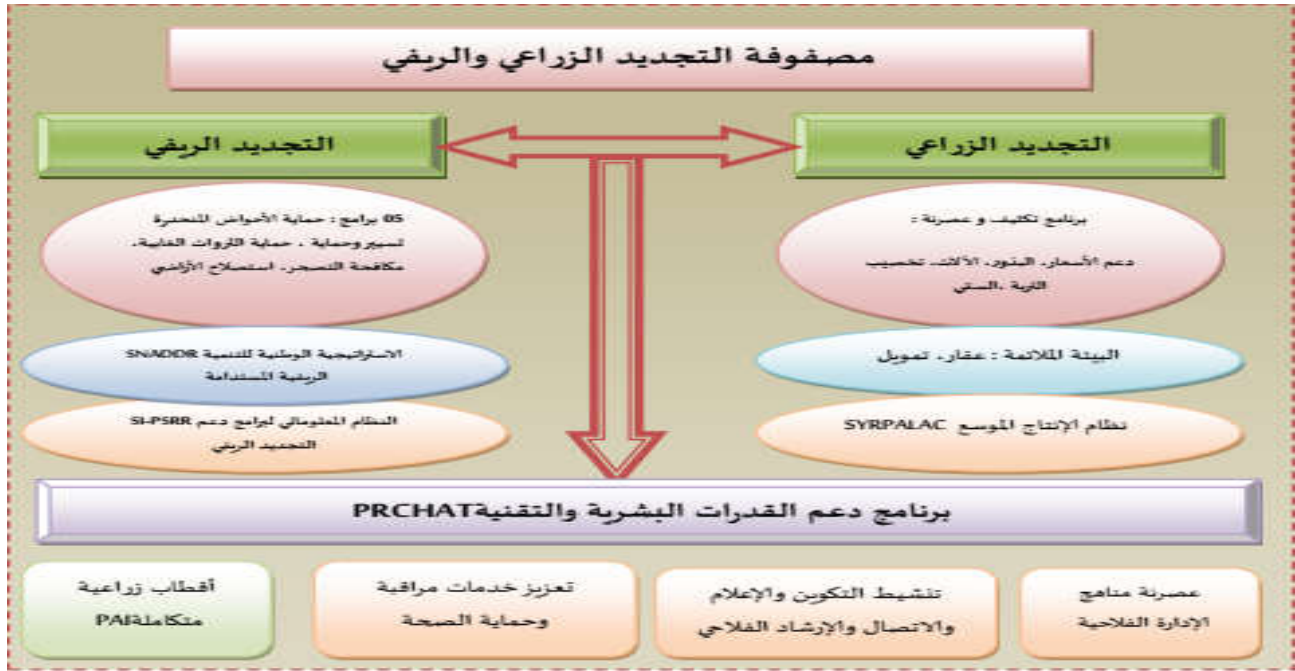
¹ المواد 45، 48، 50، 53، 57، 60، 67 القانون رقم (16-08) المتضمن التوجيه الفلاحي، مرجع سابق، ص ص 11-12-13-14.

² المواد 73، 74، 75 القانون رقم (16-08) المتضمن التوجيه الفلاحي، مرجع سابق، ص 16.

³ خير الدين وحيد، أهمية الثروة النفطية في الاقتصاد الوطني والإستراتيجية البديلة لقطاع المحروقات: دراسة حالة الجزائر، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد دولي، قسم العلوم الاقتصادية، كية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة بسكرة، الجزائر، 2013، ص 237.

الفصل الثاني: تحليل واقع القطاع الفلاحي في الجزائر للفترة (2000-2016)

شكل رقم (01): مصفوفة التجديد الفلاحي والريفي (2010-2014)



المصدر: **Présentation de la politique de nouveau agricole et rural en Algérie et du programme quinquennal 2010-2014**, MADR, Novembre 2010, sur : <http://www.minagri.dz/pdf/Presentat%20rar.pdf>, consulté le : 02/02/2018 À 10 :00h.

4-1- التجديد الزراعي: يركز برنامج التجديد الفلاحي على البعد الاقتصادي ومردود القطاع لضمان الأمن الغذائي بصفة دائمة، فهو يشجع على تكثيف و عصرنة الإنتاج في المستثمرات واندماجها في مقاربة فرع لسلسلة من الإنتاج إلى الاستهلاك. إن الهدف من الذي تتبعه هذه الركيزة هو اندماج الفاعلين وعصرنة الفروع من اجل نمو دائم وداخلي ومدعم للإنتاج الفلاحي، ثم أضيف عاملين آخرين يخدمان برنامج التجديد الفلاحي هما:¹

- نظام ضبط المنتجات الفلاحية ذات الاستهلاك الواسع الذي وضع سنة 2008، لتأمين واستقرار عرض المنتجات وضمان حماية مدا خيل الفلاحين والأسعار عند الاستهلاك.
- عصرنة وتكثيف التمويل والتأمينات الفلاحية.

كما ينتج هذين العاملين في الإطار التحفيزي الذي يرافق إجمالاً البرامج الثلاث للتجديد بجميع مستوياتها والتي ويمكن توضيح ذلك من خلال الجدول رقم (05) التالي:

¹ موقع وزارة الفلاحة والتنمية الريفية والصيد البحري، مسار التجديد الفلاحي والريفي، على الرابط الإلكتروني: <http://www.minagri.dz> p 03, consulté le 02/02/2018 À 11 :04h.

الفصل الثاني: تحليل واقع القطاع الفلاحي في الجزائر للفترة (2000-2016)

جدول رقم (05): برنامج التجديد الفلاحي

مستويات تجزئة البرامج	البرامج الفرعية	البرنامج
البلدية المستثمرة المزرعة النموذجية التعاونية	البذور، الشتلات، الآبار	تغيير إنتاجية رأس المال
	اقتصاد وحجز المياه	
	المكننة الفلاحية	
	التسميد	
	البيوت البلاستيكية	
	التحويل و الثمين	
البلدية المحيط المستثمرة المزرعة النموذجية التعاونية	البنية التحتية الفلاحية	البنية التحتية الفلاحية والريفية
	البنية التحتية للري	
البلدية المستثمرة الوحدة(الجمع، التحويل)	تنظيم المنتجات الزراعية	برامج التنظيم

المصدر: وزارة الفلاحة والتنمية الريفية والصيد البحري، الاستثمارات والشراكة في الميدان الفلاحي الجزائر، على الرابط الإلكتروني: <http://www.aoad.org/algeria-Inv.pdf>. consulté le 02/02/2018 À 10:17h

4-2- التجديد الريفي: تستهل سياسة التجديد الريفي أفكارها وبنيتها من ضرورة تحقيق تنمية متوازنة ومنسجمة من خلال التوازن بين مختلف الأقاليم الريفية النشيطة والأقاليم ذات القدرات الفلاحية التنافسية،¹ على أساس انه لا توجد تنمية بدون اندماج على مستوى القاعدي للتدخلات، وبدون تعاضد الموارد والوسائل من خلال تنفيذ المشاريع الجوارية للتنمية الريفية المندمجة التي يتكفل بها الفاعلون المحليون. ويستهدف التجديد الريفي، الذي هو أوسع من التجديد الفلاحي في أهدافه وفي مداه، كل الأسر التي تعيش وتعمل في الوسط الريفي، خاصة منهم الذين يعيشون في المناطق التي تتميز ظروف المعيشة والإنتاج فيها بصعوبة أكثر(الجبال، السهوب، الصحراء). ويشترك في التجديد الريفي العديد من الفاعلين المحليين (الجماعات المحلية، الجمعيات والمناطق المهنية، المستثمرون الفلاحيون، المؤسسات الغير فلاحية، الحرفيين، المصالح التقنية والإدارية، هيئات التكوين والقرض...)، وإضافة إلى الفلاحة التي تمثل أهم مكونات النشاط الاقتصادي للمناطق الريفية، يوسع التجديد الريفي مجال تطبيقه إلى قطاعات النشاط الأخرى في الوسط الريفي(الحرف، الماء الصالح للشرب، الطاقة الكهربائية، ترميم الموروث الثقافي...) بتزقية ما بين القطاعات. كما يسعى هذا البرنامج عبر النشاطات التي

¹ بيار عبد الحكيم، سياسات التجديد الريفي والفلاحي كبدل استثماري تنموي للأقاليم الريفية الجزائرية- استشراف الأهداف وتقييم النتائج والآثار، ورقة بحثية مقدمة إلى الملتقى الدولي حول تقييم استراتيجيات وسياسات الجزائر الاقتصادية لاستقطاب الاستثمارات البديلة للمحروقات في أفق الألفية الثالثة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة المسيلة، يومي 28 و 29 أكتوبر 2014، ص 12.

الفصل الثاني: تحليل واقع القطاع الفلاحي في الجزائر للفترة (2000-2016)

يدعمها إلى ترجمة مفهوم التسيير الدائم للموارد الطبيعية والتكفل بحماية الأحواض المنحدرة،، تسيير وحماية الثروات الغابية، مكافحة التصحر وحماية الفضاءات الطبيعية والمساحات المحمية واستصلاح الأراضي¹، ويكون ذلك من خلال مجموعة من البرامج المستندة على وسائل خاصة بالتنمية الريفية وذلك كما يبينه الجدول رقم (06) التالي:

الجدول رقم (06): برنامج التجديد الريفي

وسائل التنفيذ	مستويات تجزئة البرامج	البرامج الفرعية	البرامج
نظام المعلوماتي لبرامج التجديد أفلاحي -SI PSRR	البلدية المحيط	السد الأخضر	مكافحة التصحر
		المياه الجوفية المتواجدة في مناطق الحلفاء	
		حماية وتثمين المراعي	
		استصلاح الأراضي المغمورة	
النظام الوطني لاتخاذ القرارات من أجل التنمية المستدامة SNADRR	البلدية مجمعات المياه	تدبير مكافحة الانجراف	حماية التجمعات المائية
		حجز الموارد المائية	
		وحدات تربية المواشي	
		الدراسات	
المشروع الجوارى للتنمية الريفية المتكاملة PPDRI	البلدية الغابات الحكومية	برامج أخرى	حماية و تعزيز الإرث الغابي
		المعدات	
		أعمال الزراعية الغابية	
		أعمال البنية التحتية	
المشروع الجوارى لمكافحة التصحر PPLDCD	البلدية المحميات الوطنية الحظائر لوطنية المحمية المناطق الرتبة	حماية الغابات	حماية النظم البيئية
		الحظائر الوطنية	
		المجمعات و مراكز الصيد	
		المناطق الهشة	
	البلدية المحيط	استصلاح المحيط	الاستصلاح

المصدر: وزارة الفلاحة والتنمية الريفية والصيد البحري، الاستثمارات والشراكة في الميدان الفلاحي الجزائري، على الرابط الإلكتروني: <http://www.aoad.org/algeria-Inv.pdf>. consulté le 02/02/2018 À 11:20h.

¹ مسار التجديد الفلاحي والريفي، موقع سابق، ص 06.

الفصل الثاني: تحليل واقع القطاع الفلاحي في الجزائر للفترة (2000-2016)

4-3- برنامج دعم القدرات البشرية والتقنية PRCHAT*: تأتي هذه الركيزة كرد على الصعوبات التي يواجهها الفاعلون للاندماج في تنفيذ هذه السياسة الجديدة، لاسيما بسبب الأدوار الجديدة التي يتعين لعبها، والفصل بين مختلف أشكال التنظيم، أن برامج تقوية القدرات البشرية والمساعدة التقنية، تسعى للوصول بالبلاد إلى مايلي:¹

- عصنة مناهج الإدارة الفلاحية.

- استثمار هام في البحث والتكوين والإرشاد الفلاحي من اجل تشجيع وضع تقنيات جديدة وتحويلها السريع في الوسط الإنتاجي.

- تعزيز القدرات المالية والبشرية لكل المؤسسات والهيئات المكلفة بدعم منتجي و متعاملي القطاع.

- تعزيز مصالح الرقابة والحماية البيطرية والصحة النباتية ومصالح تصنيف البذور والشتائل والرقابة التقنية ومكافحة حرائق الغابات.

الجدول رقم (07): برنامج دعم القدرات البشرية والتقنية PRCHAT

مستويات تجزئة البرامج	البرامج الفرعية	البرامج
البلدية المحيط	تعزيز الخدمات البيطرية	تعزيز الخدمات الزراعية
	تعزيز خدمات ووقاية النباتات والتقنيات الفلاحية	
البلدية مستجمعات المياه	تعزيز الخدمات الإحصائية والنظم المعلوماتية	تعزيز القدرات البشرية
	تعزيز خدمات الاتصالات والإرشاد الزراعي	
	تعزيز نظام التدريب	
البلدية المناطق المحمية، الحدائق الوطنية، المناطق الرطبة، المحميات ومراكز الصيد، الواحات، القصور	إنشاء الاتحادات الائتمانية الريفية	تعزيز التمويل الريفي

المصدر: وزارة الفلاحة والتنمية الريفية والصيد البحري، الاستثمارات والشراكة في الميدان الفلاحي الجزائر، على الرابط

الالكتروني: <http://www.aoad.org/algeria-Inv.pdf>. consulté le 02/02/2018 À 11:30h.

* PRCHAT : PROGRAMME DE RENFORCEMENT DES CAPACITES HUMAINES ET D'ASSISTANCES TECHNIQUES.

¹ سفيان عماري، سياسة التجديد الفلاحي والريفي كإستراتيجية لكسب رهان الأمن الغذائي المستدام في الجزائر، ورقة بحثية مقدمة للملتقى الدولي التاسع حول الأمن الغذائي في الوطن العربي في ضوء التغيرات والتحديات الاقتصادية الدولية، يومي 23-24 نوفمبر 2014، جامعة حسيبة بن بوعلوي الشلف، الجزائر، ص 06-07

الفصل الثاني: تحليل واقع القطاع الفلاحي في الجزائر للفترة (2000-2016)

ويرتكز هذا البرنامج على محورين رئيسيين يتمثل المحور الأول في تعزيز القدرات البشرية حول مختلف أنشطة التنمية والتطوير والتدريس والتوجيه في مجال هندسة الإنتاج والتسويق والتنظيم والتظاهرات العلمية، والعمل على تطوير مراكز التنمية. أما المحور الثاني فهو تقديم المساعدة التقنية والقدرات الإدارية لوحدات الإنتاج الزراعي من أجل تحسين الأداء الإنتاجي ومساعدة الوحدات الإستراتيجية الاقتصادية لتعزيز قدراتها الإنتاجية.¹ وتكملة للركائز الثلاث، يشمل الإطار التحفيزي لبرامج التجديد الفلاحي والريفي على الأدوات المطورة والمستعملة من طرف الإدارة في قيادة دورها الريادي، هذه الأدوات هي:²

- الإطار التشريعي والتنظيمي والمعياري الذي يجب تكييفه مع السياسة الجديدة وتطويره حسب متطلبات واحتياجات القطاع.

- ميكانيزمات التخطيط التساهمي والتمويل العمومي للقطاع الفلاحي.

- تدابير ضبط الأسواق لضمان الأمن الغذائي .

- مختلف الميكانيزمات لضمان الحماية والرقابة باسم كل المواطنين.

- تنشيط الفضاءات المختلفة (خاصة وعمومية) لبرمجة وتنسيق ومتابعة وتقييم السياسات والبرامج والمشاريع وللوصول إلى الأهداف المرغوب إليها على الصعيد الوطني، تم تحديد القيم الآتية ضمن سياسة التجديد الفلاحي والريفي :

- تحسين المعدل السنوي لنمو الإنتاج الفلاحي من 06% في الفترة (2000-2008) إلى 08.33% خلال الفترة (2010-2014).

- نمو الإنتاج وتحسين إدماجه وجمعه.

- تقوية تنمية متوازنة ومستدامة للأقاليم الريفية.

- النهوض المستدام بالجهاز الصناعي وتحسين الإدماج الزراعي ضمن الفروع.

- استحداث مناصب شغل (750000 مناصب دائمة)، لاسيما في المناطق الفقيرة والمحرومة فيما يخص فرص خلق مناصب الشغل والمداخيل خارج الفلاحة.

إن ما يميز برامج التجديد الفلاحي والريفي للفترة (2010-2014) هو تركيزها على جهاز الإنتاج من جهة، ومحيط الفلاح من جهة، والعمل على التكامل بينهما عن طريق تفعيل القدرات البشرية لخدمة القطاع من خلال برنامج دعم القدرات البشرية والتقنية، خاصة و إن القطاع عانى من مشاكل في الإرشاد الفلاحي ووصول المعلومة وتفاعل الفلاحي.

ثانيا: مخصصات دعم برامج التنمية الفلاحية (2000-2014)

عملا على تحقيق أهداف إستراتيجية تنمية القطاع الفلاحي في الجزائر منذ عام 2000 إلى غاية 2014، وانطلاقا من المخطط الوطني للتنمية الفلاحية PNDA، ثم المخطط الوطني للتنمية الفلاحية الريفية

¹ أمال حفناوي، مرجع سابق، ص 19.

² مسار التجديد الفلاحي، موقع سابق، ص 08.

الفصل الثاني: تحليل واقع القطاع الفلاحي في الجزائر للفترة (2000-2016)

PNDAR وصولاً إلى برامج التجديد الفلاحي والريفي **PNDAR**، خصصت الدولة مبالغ مالية من خلال مجموعة الصناديق التي تم إنشاؤها لدعم وتفعيل مختلف الأنشطة الفلاحية، والأعمال الريفية المنوط بها، وفيما يلي نوضح هذه المخصصات المالية وأهم التغييرات التي طرأت عليها خلال هذه الفترة.

1- مخصصات دعم المخطط الوطني للتنمية الفلاحية PNDAR: خصص في برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي للمرحلة الأولى مبلغاً قدره **525** مليار دينار جزائري وهي قيمة تعادل المديونية الجزائرية سنة **2001**، وعلى ضوء التعليمات التي جاء بها هذا البرنامج فإن ميزانية الدولة سوف تتحمله على المديين القصير والمتوسط خلال الفترة **2001-2004** في عدة أنشطة حيوية تضمن تنمية اقتصادية متكاملة ومستدامة. وفي هذا الإطار تم برمجة عدة مشاريع تهدف إلى محاربة الفقر والحرمان من خلال رفع في القدرة الشرائية للمواطن، وتطوير الموارد البشرية وتدعيم التجهيزات الاجتماعية، ووضع ديناميكيات لإعادة انطلاق النشاطات الاقتصادية الصناعية، الفلاحية والخدماتية.¹ وتم تخصيص مبالغ مالية لأقسام هذا البرنامج كما يوضحه الجدول رقم **(08)** الآتي:

الجدول رقم **(08)**: المبالغ المالية المخصصة لأقسام برنامج الإنعاش الاقتصادي

الوحدة: مليار دج

السنوات	2001	2002	2003	2004	المجموع	النسبة (%)
دعم الإصلاحات	30	15	0	0	45	8.6%
النشاطات الإنتاجية (الفلاحة والصيد البحري)	10.6	20.2	22.5	12	65.3	12.4%
التنمية المحلية	32.4	42.9	35.7	3	114	21.7%
تحسين الخدمات العامة	93	77.9	37.6	2	210.5	40.1%
تطوير الموارد البشرية	39.4	29.9	17.4	3.5	90.2	17.2%
المجموع	205.4	185.6	113.2	20.5	525	100%

المصدر: نور محمد لمين، دور الموازنة العامة في التنمية الفلاحية والريفية كبديل اقتصادي خارج قطاع المحروقات، دراسة حالة ولاية تيارت، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات شهادة الماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان، 2012، ص 180.

حسب الجدول رقم **(08)**، نلاحظ أن أقسام برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي تحصلت على مبالغ متفاوتة من المبلغ الإجمالي الذي قيمته **525** مليار دينار، هذا التفاوت راجع إلى تباين أهمية هذه الأقسام عن بعضها البعض، وكون السنة الأخيرة فترة إتمام وإنهاء هذه المشاريع فهي لم تحظ بمبلغ أكبر.

¹ نبيل بوفليح، طرشي محمد، دور القطاع الفلاحي في دعم التنمية الاقتصادية في الجزائر في ظل تنفيذ سياسة الإنعاش الاقتصادي خلال الفترة **2000-2012**، مداخلة مقدمة ضمن فعاليات الملتقى العلمي الدولي الثالث حول القطاع الفلاحي ومتطلبات الأمن الغذائي بالدول العربية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة المدينة، يومي 28-29 أبريل 2004. ص 03.

الفصل الثاني: تحليل واقع القطاع الفلاحي في الجزائر للفترة (2000-2016)

إن اعتماد برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي في مجال دعم النشاطات الإنتاجية يهدف إلى ترقية الفلاحة كونها محل رهانات كبرى في تحقيق الأمن الغذائي، وكذلك إلى دعم قطاع الصيد البحري الذي يتمتع هو الآخر بإمكانيات هامة من شأنها امتصاص البطالة. ومن أهم المحاور التي نص عليها برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي ترقية الفلاحة وذلك بتخصيص مبلغ تقدر قيمته بـ 65.4 مليار دينار جزائري لقطاع الفلاحة والصيد البحري، خصص منها غلاف مالي 55.89 مليار دينار للفلاحة يضاف إلى المخصصات التي منحت في إطار المخطط الوطني للتنمية الفلاحية PNDA، ويتم إدخالها مباشرة في نفس إطار عمل هذا المخطط كما يوضحه الجدول رقم (09) الآتي:

الجدول رقم (09): تطور مخصصات صناديق دعم القطاع الفلاحي للفترة (2000-2004)

الوحدة: (مليون دج)

المبالغ المخصصة					صناديق الدعم
2004	2003	2002	2001	2000	
41124	45483	37407	34638	21145	الصندوق الوطني لتنمية الاستثمار الفلاحي *FNDA
269.1	159.1	166.1	338.6	154.6	صندوق ترقية الصحة الحيوانية والوقاية النباتية FPZPP*
5660	2000	500	/	/	صندوق مكافحة التصحر والتنمية الاقتصاد الرعوي والسهوب FLCDDPS
8840.2	2000	10000	10000	14000	صندوق التنمية الريفية واستصلاح عن طريق الامتياز *FDRMVT
55894.1	49642.1	48073.1	44676.6	25299.6	مجموع المخصصات المالية
55260	49597.8	48070.1	23857.7	15000	مجموع المدفوعات المالية من طرف *BADR و CNMA*
98.89	99.91	99.99	53.40	59.29	نسبة استخدام الدعم %

المصدر: بالاعتماد على:

- غردي محمد، القطاع الزراعي الجزائري وإشكالية الدعم والاستثمار في ظل الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر 03، 2011-2012، ص 168.

- Et la Direction des statistiques agricoles des systèmes d'information, sur : <http://www.minagri.dz>. Consulté le 04/02/2018 À 20 :10h.

* FNDA : LE FONDS NATIONAL DE DEVELOPPEMENT DE L'INVESTISSEMENT AGRICOL.

* FPZPP : LE FONDS DE LA PROMOTION ZOO SANITAIRE ET DE LA PROTECTION PHYTOSANITAIRE.

* FLCDDPS : FONDS POUR LA LUTTE CONTRE LA DESERTIFICATION POUR LE DEVELOPPEMENT DU PASTORALISME ET DE LA STEPPE.

* FDRMVT : LE FONDS DE DEVELOPPEMENT RURAL ET DE LA MISE EN VALEUR DES TERRES PAR LA CONCESSION.

* BADR : LA BANQUE DE L'AGRICULTUR ET DE DEVELOPPEMENT RURAL.

CNMA : CAISSE NATIONAL DE MUTUALITE AGRICOL.

الفصل الثاني: تحليل واقع القطاع الفلاحي في الجزائر للفترة (2000-2016)

هذه المخصصات تزيد إما بسبب ميزانية الدولة للقطاع الزراعي أو مخصصات أخرى (برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي) أو ما تبقى من رصيد السنة الماضية، حيث نجد أن مجموع المخصصات المالية ارتفع من 25299.6 مليون دج سنة 2000 إلى 49642.1 سنة 2003 وذلك بنسبة 96.21%، وكانت اغلب الزيادات موجهة للصندوق الوطني للضبط والتنمية الفلاحية FNRDA* الذي حظي بمعدل نمو قدر ب 11.51% لما له من أهمية في دعم فروع الإنتاج النباتي و الحيواني، غير أن هذه المخصصات انخفضت سنة 2004 ويعود ذلك لسببين هما انخفاض الأرصدة المتبقية من مخصصات السنوات السابقة، وكذلك تراجع مخصصات ميزانية الدولة لارتباط مواردها بالجباية البترولية التي تعد أهم مصدر للثروة في الجزائر.¹

2- مخصصات صناديق دعم القطاع الفلاحي للفترة (2005-2009): يعتبر هذا البرنامج المرحلة الثانية من مشروع سياسة الإنعاش الاقتصادي، وخص له مبلغ يقدر ب: 4202.7 مليار دج، مقسمة على خمس برامج فرعية كما يوضحها الجدول رقم (10) الآتي:

الجدول رقم (10): التوزيع القطاعي للبرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي

النسبة	المبالغ المخصصة للبرنامج	البرنامج	
45.5 %	1908.5	برنامج تحسين ظروف معيشة السكان	1
	555	السكن	
	399.5	التربية، التعليم العالي، التكوين المهني	
	200	البرامج التنموية للبلديات	
	250	تنمية مناطق الهضاب العليا والمناطق الجنوبية	
	192.5	تزيد السكان بالماء، الكهرباء، الغاز	
	311.5	باقي القطاعات	
40.5 %	1703.1	برنامج تطوير الهياكل القاعدية	2
	1300	قطاع الأشغال العمومية والنقل	
	393	قطاع المياه	
	10.15	قطاع التهيئة العمرانية	
08 %	337.2	برنامج دعم التنمية الاقتصادية	3
	312	الفلاحة والتنمية الريفية و الصيد البحري	
	18	الصناعة وترقية الاستثمار	
	7.2	السياحة و المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والحرف	
04.8 %	203.9	برنامج تطوير الخدمة العمومية	4
	99	العدالة و الداخلية	
	88.6	المالية و التجارة وباقي الإدارات العمومية	
	16.3	البريد والتكنولوجيا الحديثة للاتصال	

* FNRDA : FONDS NATIONAL DE REGULATION ET DE DEVELOPPEMENT AGRICOL.

¹ Omar Bouazouni, Etude d'impact des prix des produits alimentaires de base sur les ménages pauvre algériens, Programme alimentaire mondial PAM, Bureau régional ai Caire pour Moyen-Orient, Asie centrale et Europe de L'est, Octobre, 2008, P 14.

الفصل الثاني: تحليل واقع القطاع الفلاحي في الجزائر للفترة (2000-2016)

5	برنامج تطوير التكنولوجيا الحديثة للإعلام والاتصال	50	1.2%
---	---	----	------

المصدر: نبيل بوفليح، طرشي محمد، دور القطاع الفلاحي في دعم التنمية الاقتصادية في الجزائر في ظل تنفيذ سياسة الإنعاش الاقتصادي خلال الفترة 2000-2012، مداخلة مقدمة ضمن فعاليات الملتقى العلمي الدولي الثالث حول القطاع الفلاحي ومتطلبات تحقيق الأمن الغذائي بالدول العربية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة المدية، يومي 28-29 افريل 2004، ص 03.

يركز دعم النمو الاقتصادي على خمس قطاعات رئيسية هي: قطاع الإسكان والظروف المعيشية، قطاع الهياكل القاعدية، قطاع التنمية الاقتصادية، قطاع الخدمات العمومية، قطاع الإعلام والاتصال، ويندرج دعم قطاع الفلاحة ضمن الدعم المقدم للتنمية الاقتصادية، والتي نال منها مبلغ يقدر بـ 300 مليار دج دمج ضمن مخصصات برنامج المخطط الوطني للتنمية الفلاحية والريفية PNDAR بهدف تطوير المستثمرات الفلاحية وتطوير الأنشطة الاقتصادية في المناطق الريفية، هذه المبالغ ورغم أن تضاعفت عن ما خصص له في البرنامج السابق إلا أنها لا تمثل سوى 7.14% من قيمة مبلغ الدعم الإجمالي حيث انخفضت بعدها كانت تمثل 12.4% في برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي (2000-2004).¹

وخلال هذه الفترة عرفت صناديق الدعم المخصصة لتنمية القطاع الفلاحي تغييرا، حيث تم تغيير الصندوق الوطني للضبط و التنمية الريفية FNRDA إلى صندوقين هما الصندوق الوطني لتنمية الاستثمار الفلاحي FNDIA والصندوق الوطني لضبط الإنتاج الفلاحي FNRPA*، أولت الدولة اهتماما كبيرا من خلال صناديق الدعم للقطاع الفلاحي كما يوضحه الجدول رقم (11) الآتي:

جدول رقم (11): تطور مخصصات صناديق دعم القطاع الفلاحي للفترة (2005-2009)

الوحدة: (مليون دج)

المبالغ المخصصة (مليون دج)					صناديق الدعم
2009	2008	2007	2006	2005	
58781.6	59254.2	24945.7	39335.2	29441.1	الصندوق الوطني لتنمية الاستثمار الفلاحي FNDIA
12000	14500	8500	00	8500	الصندوق الوطني لضبط الإنتاج الفلاحي FNRPA
1172.6	1469.3	508.8	1066.1	191.6	صندوق ترقية الصحة الحيوانية والوقاية النباتية FPZPP
15762.4	15512.4	10512.4	9068	5108	صندوق مكافحة التصحر وتنمية الاقتصاد الرعي و السهوب FLCDDRS
407	475	294	/	/	صندوق مكافحة التصحر وتنمية الاقتصاد الرعي والسهوب الخاص بالجنوب FLCDDRS-PSS
9508	9758	6141			صندوق مكافحة التصحر وتنمية الاقتصاد

¹ نبيل بوفليح، طرشي محمد، مرجع سابق، ص 04.

* FNRPA : LE FONDS NATIONAL DE REGULATION DE LA PRODUCTION AGRICOLE.

الفصل الثاني: تحليل واقع القطاع الفلاحي في الجزائر للفترة (2000-2016)

			/	/	الرعي والسهوب الخاص بالهضاب العليا FLCDDRS-PSHP
16520.4	15270.4	13904.7	14280.7	13000.4	صندوق التنمية الريفية واستصلاح الأراضي عن طريق الامتياز FDRMVTC
6962.4	6657.4	5901	/	/	صندوق التنمية الريفية واستصلاح الأراضي عن طريق الامتياز الخاص بالجنوب FDRMVTC-PSS
9646	9346	4663	/	/	صندوق التنمية الريفية واستصلاح الأراضي عن طريق الامتياز الخاص بالهضاب العليا FDRMVTC-PSHP
5250	5000	0	/	/	صندوق التنمية الريفية واستصلاح الأراضي عن طريق الامتياز الخاص بالتنمية الريفية FDRMVTC-DR-PSHP
136010.4	137242.7	75370.4	63750	56241.1	المجموع
29944.3	17665.9	21908.8	53270.5	43885.4	مجموع المدفوعات المالية من طرف BADR و CNMA
22.02	12.87	29.07	83.56	70.03	نسبة استخدام الدعم (%)

المصدر: غردي محمد، القطاع الزراعي الجزائري وإشكالية الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر 03، 2012، ص ص 167-168.

عرف حجم المخصصات المالية الإجمالية الموجهة من خلال صناديق دعم الأنشطة والأعمال الفلاحية خلال الفترة (2005-2009) تطورا من سنة إلى أخرى، حيث شهدت هذه الفترة إنشاء حسابات فرعية في كل من صندوق مكافحة التصحر وتنمية الاقتصاد الرعي والسهوب FLCDDPS، وصندوق التنمية الريفية واستصلاح الأراضي عن طريق الامتياز وذلك لدعم البرامج الخاصة بالجنوب و الهضاب العليا، لذلك عملت الدولة على زيادة مخصصات هذه الصناديق حيث انتقلت المبالغ المخصصة لصندوق مكافحة التصحر وتنمية الاقتصاد الرعي والسهوب من 500 مليون دج سنة 2002 إلى 25677.4 مليون دج سنة 2009 وذلك بزيادة تقدر بنسبة 50.35% ، أما صندوق التنمية الريفية واستصلاح الأراضي عن طريق الامتياز فقد عرف نسبة زيادة في مخصصاته تقدر ب 13.66% حيث بلغت مخصصته قيمة 33128.8 مليون دج سنة 2009 بعدما كانت 14000 مليون دج سنة 2000. أما إجمالي الدعم فقد انتقلت قيمته من 25299.6 مليون دج سنة 2000 إلى 13610.4 سنة 2009، وذلك بمعدل نمو قدره 4.37% ، ويعود سبب ذلك لفروع صناديق التي تم استحداثها من اجل توسيع الأفقي لعملية التنمية الزراعية عبر الوطن.

الفصل الثاني: تحليل واقع القطاع الفلاحي في الجزائر للفترة (2000-2016)

3- مخصصات دعم صناديق القطاع الزراعي للفترة (2010-2014): ساهم البرنامج الخماسي في تثبيت وجهة السياسة الاقتصادية بالجزائر نحو دعم الطلب الكلي¹، رصد له مبلغ قدر بـ: 21214 مليار دينار جزائري وتم تقسيم هذا البرنامج إلى ثلاثة برامج فرعية نوضحها في الجدول رقم (12) الآتي:

الجدول رقم (12): التوزيع القطاعي للبرنامج الخماسي (2010-2014)

النسبة (%)	المبالغ المخصصة	البرنامج
45.42%	9903	برنامج تحسين ظروف معيشة السكان
	3700	السكن
	1898	التربية، التعليم العالي، التكوين المهني، الصحة
	619	تحسين وسائل وخدمات الإدارات العمومية
	1800	باقي القطاعات
	1886	
38.52%	8400	برنامج تطوير الهياكل القاعدية
	5900	قطاع الأشغال العمومية والنقل
	2000	قطاع المياه
	500	قطاع التهيئة العمومية
16.05%	3500	برنامج دعم التنمية الاقتصادية
	1000	الفلاحة والتنمية الريفية
	2000	دعم القطاع الصناعي العمومي
	500	دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة و التشغيل

المصدر: نبيل بوفليح، طرشي محمد، دور القطاع الفلاحي في دعم التنمية الاقتصادية في الجزائر في ظل تنفيذ سياسة الإنعاش الاقتصادي خلال الفترة (2000-2012)، مداخلة مقدمة ضمن فعاليات الملتقى العلمي الدولي الثالث حول القطاع الفلاحي ومتطلبات تحقيق الأمن الغذائي بالدول العربية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة المدية، يومي 28-29 أبريل 2014.

حرصت الحكومة من خلال هذا البرنامج على دعم ثلاث برامج هي تحسين معيشة السكان، تطوير الهياكل القاعدية وبرنامج دعم التنمية الاقتصادية، هذا الأخير يعني بتطوير قطاع الفلاحة والتنمية الريفية ورفع نسبة النمو في القطاع الفلاحي بنسبة 08% سنويا بشكل مستمر و دائم، تطوير الصناعة ورفع حصتها من 05% إلى 10% في القيمة المضافة التي يتم تحقيقها سنويا، إضافة إلى العمل على تقليص البطالة إلى نسبة تقل عن 10% خلال السنوات الخمس المقبلة.²

¹ محمد كرم قروف، أثر السياسات الاقتصادية على النمو الاقتصادي في الجزائر: دراسة تطبيقية للفترة (1999-2014)، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية، شعبة تحليل اقتصادي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الحاج لخضر باتنة، 2015، ص 167.

² زهير عماري، مرجع سابق، ص 68.

الفصل الثاني: تحليل واقع القطاع الفلاحي في الجزائر للفترة (2000-2016)

يتضح من خلال الجدول رقم (12) أن نصيب الفلاحة من دعم البرنامج الخماسي (2010-2014) يقدر بنسبة 4.71 % وهي نسبة منخفضة بالبرنامج السابق رغم مضاعفة المبلغ المخصص بـ 2.3 مرة، مما يؤكد مرة أخرى عن عدم انسجام الخطاب الرسمي الجزائري فيما يخص الأمن الغذائي والأغلفة المالية المرصودة للفلاحة، والتي تعبر على مدى اهتمام الدولة بجانب التنمية البشرية كأولوية والذي رصد له مبلغ بنسبة 47.71 % على حساب القطاعات المولدة للثروة كالفلاحة والصناعة والسياحة.¹

يهدف برنامج التجديد الفلاحي والريفي (2010-2014) لاستدراك الهفوات التي وقعت فيها البرامج السابقة، وتم بذلك توقع أن القطاع الزراعي بحاجة إلى موارد مالية تم توزيعها على الأوجه التي يوضحها الشكل رقم (02) (الموالي):

الشكل رقم (02): توزيع السجل المالي لبرنامج التجديد الفلاحي والريفي المخطط للفترة (2010-2014)



المصدر: **Présentation de la politique de nouveau agricole et rural en Algérie et du programme quinquennal 2010-2014**, MADR, Novembre 2010, sur : <http://www.minagri.dz/pdf/Presentat%20rar.pdf> consulté le : 03/02/2018 À 18 :20h.

في ظل هذه التقديرات المالية قامت الدولة بمنح القطاع الزراعي مخصصات مالية قدرت بقيمة 200 مليار دينار للسنة خلال الفترة (2010-2014)، وتبدو الأهمية الإستراتيجية للقطاع الفلاحي والريفي بالنسبة للحكومة من خلال قراءة هذه الميزانية الممنوحة من طرف وزارة الفلاحة والتنمية الريفية، حيث نجد أن الموارد المالية انتقلت من حوالي 223 مليار دينار جزائري للسنوات الخمس الأولى لتطبيق المخطط الوطني للتنمية الفلاحية إلى 1000 مليار دينار جزائري للمخطط الخماسي 2010-2014،² هذه الموارد تعكس الأهمية الممنوحة لنشاطات عصرية الإدارة و التجديد الفلاحي وكذا حماية الصحة النباتية والحيوانية، فمنذ سنة 2008 أولت الدولة أهمية كبيرة لمخصصات الصندوق **FNDA** ودعم مداخل الفلاحين وضبط الإنتاج الفلاحي، حيث دفعت الأزمة الغذائية العالمية إلى تخصيص أكبر ميزانية لدعم الأسعار واستمرار ذلك التوجه إلى غاية سنة

¹ زهير عماري، مرجع سابق، ص 69.

² **Présentation de la politique de renouveau agricole et rural en Algérie et du programme quinquennal 2010-2014**. Ministère de l'agriculture et de développement rural Algérie . Novembre 2010.

الفصل الثاني: تحليل واقع القطاع الفلاحي في الجزائر للفترة (2000-2016)

2014، وفي المقابل كانت الحصة المتعلقة بالتجديد الريفي تبدو اقل أهمية وكان الدولة تمكنت من تحقيق أهدافها في ما يتعلق في المجال الريفي، رغم أن الملاحظ من خلال صناديق الدعم للمخططات السابقة هو عدم الإقبال على استخدام هذه الموارد، نتيجة لسوء تعميم الإرشاد والوعي الفلاحي.

إن الحكومة من خلال مخصصات البرنامج الخماسي 2010-2014 تطمح لتحقيق معدلات نمو في الإنتاج الفلاحي بمتوسط يفوق 06 % التي تم تحقيقها في الفترة (2000-2008) والوصول إلى معدل 8.33 % للفترة 2010-2014. هذا إضافة إلى تحقيق الاستقرار في إنتاج الحبوب في مستوى 54 مليون قنطار وتخفيض معدلات الاستيراد خاصة الشعير والقمح الصلب.

ثالثا - الاستثمار الفلاحي من خلال هيئات الدعم

1- صناديق دعم التنمية الفلاحية خلال الفترة (2000-2014)

1-1- صناديق الدعم الفلاحي للفترة (2000-2009): من أجل تحقيق أهداف برامج التنمية الزراعية في الجزائر، تم توظيف مجموعة من الأجهزة والخدمات المساعدة لفصلها في الآتي:

1-1-1- الصندوق الوطني للضبط والتنمية الفلاحية FNRDA: تم في سنة 2000 دمج كل من

الصندوق الوطني لتنمية الفلاحة FNDA¹ وصندوق ضمان أسعار الإنتاج الفلاحي ضمن صندوق واحد وهو الصندوق الوطني للضبط والتنمية الفلاحية FNRDA، وذلك بهدف دفع القطاع للمساهمة أكثر في العملية الإنتاجية، وتكيفه مع متطلبات اقتصاد السوق. وفي هذا الصدد يتحصل الصندوق على إيرادات تتأتى من تخصيصات ميزانية الدولة، الموارد شبه الضريبية، موارد التوظيف، الهيئات، الوصايا. أما بالنسبة لنفقات الصندوق فهو يستخدم موارده فيما يلي:²

- الإعانات التي تضمن مساهمة الدولة في تنمية الإنتاج والمردودية الفلاحية وكذا تثمينه وتسويقه وتخزينه وتكيفه وتصديره.

- الإعانات التي تضمن مساهمة الدولة في عمليات التنمية في الري والمحافظة على تنمية الثروة الوراثية الحيوانية والنباتية.

- الإعانات بعنوان تمويل مخازن الأمن الغذائي وخاصة ما يتعلق بالحبوب وبذورها.

- الإعانات بعنوان حماية مداخيل الفلاحين للتكفل بالمصاريف الناتجة عن الأسعار المرجعية المحددة؛

- الإعانات بعنوان تدعيم الأسعار للمنتجات الطاقوية المستعملة في الفلاحة.

- تخفيض الفوائد للقروض الفلاحية والصناعة الغذائية على المدى القصير والمتوسط والطويل.

كما يمكن للصندوق الوطني للضبط والتنمية الفلاحية التكفل بالمصاريف الخاصة بدراسة قابلية الإنجاز والتكوين المهني والإرشاد، وفي إطار هذه النشاطات يتولى الصندوق دعم الفروع التالية:

¹ المادة 02 المرسوم التنفيذي رقم 118-2000 المؤرخ في 30 ماي 2000 المحدد لكيفيات تسيير حساب الصندوق الوطني لتنمية الفلاحة FNDA، الجريدة الرسمية، العدد 31، الصادرة بتاريخ 4 جوان 2000، ص 07.

² المادة 03 المرسوم التنفيذي رقم 118-2000 المؤرخ في 30 ماي 2000 المحدد لكيفيات تسيير حساب الصندوق الوطني لتنمية الفلاحة FNDA، الجريدة الرسمية، العدد 31، مرجع سابق، ص 08.

الفصل الثاني: تحليل واقع القطاع الفلاحي في الجزائر للفترة (2000-2016)

- فروع الإنتاج النباتي: وتتمثل في زراعة الحبوب، البقول الجافة، زراعة البطاطا، الزراعة تحت البيوت البلاستيكية، زراعة الأعلاف، غرس الأشجار المثمرة (الكروم، زيتون، حمضيات، نخيل)، الزراعات الصناعية (طماطم، تبغ) شتائل الكروم والأشجار المثمرة.

- فروع الإنتاج الحيواني: وهي تتمثل في إنتاج الحليب، تربية المواشي، (أغنام، ابقار، ماعز، إبل، خيل)، تربية النحل، تربية الأرانب، حيوانات التكاثر، التلقيح الإصطناعي.

1-1-2- صندوق ترقية الصحة الحيوانية والوقاية النباتية FPZPP: أنشأ هذا الصندوق بموجب قانون

المالية لسنة 2000، ووفقا للمرسوم التنفيذي رقم 119-2000 المؤرخ في 30 ماي 2000 والذي يحدد إيرادات هذا الصندوق والمتمثلة في ناتج أتاوى المراقبة الصحية، ناتج موارد مراقبة الصحة النباتية والموافقة على منتوجات الصحة النباتية، مساهمات المجموعات المكلفة بحماية النباتات، ناتج الرسوم شبه الجبائية المحدثة لفائدة الصندوق، إضافة لتخصيصات ميزانية الدولة والهبات والوصايا. وهي موارد توجه في شكل نفقات كما يلي:¹

- نفقات مرتبطة بأنشطة تنمية الصحة الحيوانية.

- النفقات المرتبطة بالذبح الإجباري المقرر تبعا للوباء الحيواني أو الأمراض المعدية.

- النفقات المرتبطة بالحملات الوقائية وأنشطة الصحة النباتية.

- النفقات المرتبطة بتعويض الخسائر التي يتعرض لها المستغلون جراء عمليات مكافحة الأمراض والعوامل المضرة بالزراعة والنفقات المرتبطة بالوقاية من أجل الحفاظ على الزراعات.

1-1-3- صندوق مكافحة التصحر وتنمية الاقتصاد الرعوي والسهوب FLCDDPS: أنشأ هذا الصندوق

بموجب القانون رقم (99-11) المؤرخ في 23 سبتمبر 1999، وبدأ العمل به وفق المرسوم التنفيذي رقم

(02-248) المؤرخ في 23 جويلية 2002، المحدد لإيراداته ونفقاته وإدارته ومهامه، وهو يستمد موارده من

تخصيصات ميزانية الدولة، الهبات والوصايا، المساعدات الدولية، وكل الموارد الأخرى المحددة عن طريق

التشريع². هذه الموارد تنفق على الأوجه التالية:³

- إعانات موجهة لمكافحة التصحر.

- إعانات موجهة لأعمال الحفاظ على المراعي وتنميتها.

- إعانات موجهة لتنمية المنتوجات الحيوانية في المناطق السهبية والزراعية الرعوية.

- إعانات موجهة لتنميين منتوجات تربية الحيوانات.

- إعانات موجهة لحماية مداخل المربين والمربين الزراعيين.

¹ المادة 04 المرسوم التنفيذي رقم (071-302) المتضمن صندوق ترقية الصحة الحيوانية والوقاية النباتية، المؤرخ في 25 جويلية 2000، الجريدة الرسمية، الصادرة بتاريخ 27 اوت 2000، العدد 53، ص 26.

² المادة 02 المرسوم التنفيذي رقم (109-302) المتضمن صندوق مكافحة التصحر وتنمية الاقتصاد الرعوي والسهوب، المؤرخ في 21 اوت 2002، الجريدة الرسمية، الصادرة بتاريخ 13 اكتوبر 2002، العدد 67، ص 33.

³ المادة 02 المرسوم التنفيذي رقم (109-302) المتضمن صندوق مكافحة التصحر وتنمية الاقتصاد الرعوي والسهوب، المؤرخ في 21 اوت 2002، مرجع سابق، ص 34.

الفصل الثاني: تحليل واقع القطاع الفلاحي في الجزائر للفترة (2000-2016)

- إعانات موجهة لتنظيم الاقتصاد الرعوي.
- المصاريف المتصلة بدراسات إمكانية الإنجاز والتكوين المهني للمربين وتعميم التقنيات ومتابعة وتقييم تنفيذ المشاريع ذات العلاقة بهذا الموضوع.
- 1-1-4- صندوق التنمية الريفية واستصلاح الأراضي عن طريق الإمتياز FDRMVT: أنشأ هذا الصندوق بموجب القانون (02-11) المؤرخ في 24 ديسمبر 2002، ليحل محل صندوق التنمية الريفية واستصلاح الأراضي عن طريق الإمتياز، وبدأ العمل به بمقتضى المرسوم التنفيذي رقم (03-145)، المؤرخ في 29 مارس 2003، وتتمثل إيرادات هذا الصندوق في إعانات الدولة والجماعات الإقليمية نواتج حقوق الامتياز، المساهمة المحتملة لصناديق أخرى، المساعدات الدولية والهبات والوصايا وتنفق هذه الموارد في الأوجه التالية:**
 - إعانات موجهة لعمليات التنمية الريفية المتمثلة في التهيئات الخاصة بالري، أشغال المحافظة على التربة، تحسين أنظمة الإنتاج الفلاحي، تحسين الإنتاج الحيواني وتثمين المنتجات الفلاحية.
 - إعانات موجهة لعمليات استصلاح الأراضي المتمثلة في تهيئة المياه، التزود بالطاقة الكهربائية، ممرات الدخول إلى محيط الأراضي، إنجاز مجموعة العمليات الضرورية للاستعمال العقلاني والأفضل للأموال العقارية المعدة للاستصلاح.
 - المصاريف الخاصة بالدراسات والمقاربة والتكوين والتنشيط.
 - المصاريف الخاصة بإنجاز المشاريع التي لها علاقة بأهداف الصندوق مثل: المطاحن التقليدية، معاصر الزيتون التقليدية، الحدادة التقليدية، صناعة الزرابي، تحضير صوف الجز، صناعة أغذية الأنعام، تصليح العتاد الفلاحي، وغيرها من الخدمات الأخرى البيطرية والصحة النباتية، تحليل التربة، والأشغال القلاحية.
- 1-2-1- صناديق الدعم الفلاحي للفترة (2010-2014):** لقد قامت الدولة في إطار برنامج إعادة التجديد الفلاحي والريفي بضبط تصنيفات جديدة لصناديق الدعم حيث تم ضمها ضمن صندوقين يعمل احدهما لصالح برامج التجديد الفلاحي، والثاني لصالح برامج التجديد الريفي وكان هذا التصنيف كالاتي:
 - 1-2-1- الصندوق الوطني للتنمية الفلاحية FNDA:** تدرج ضمن هذا الصندوق ثلاث صناديق فرعية هي:¹
 - 1-1-2-1- الصندوق الوطني لتنمية الاستثمار الفلاحي:** وتنفق مخصصاته في الأوجه الآتية:
 - الإعانات التي تضمن مساهمة الدولة لتطوير الإنتاج والإنتاجية الفلاحية وكذا تثمينها وتخزينها وتغليفها.
 - الإعانات المقدمة لدعم أسعار المنتجات الطاقوية المستعملة في الفلاحة.
 - تخفيض نسبة الفائدة على القروض الفلاحية والصناعة الغذائية القصيرة للعتاد الفلاحي الذي تم اقتناؤه في إطار عقد القرض الإيجاري.

¹ المادة 01 المرسوم التنفيذي رقم (13-280) المتضمن الصندوق الوطني للتنمية الفلاحية، المؤرخ في 01 أوت 2013، الجريدة الرسمية، الصادرة بتاريخ 21 ماي 2014، العدد 30، ص 11.

الفصل الثاني: تحليل واقع القطاع الفلاحي في الجزائر للفترة (2000-2016)

وهنا تجدر الإشارة انه ابتداء من سنة 2011، انتهج صندوق ضمان القروض الزراعية مرحلة جديدة، حيث أوكلت مهامه لصندوق ضمان قروض الاستثمارات للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة CGCI، وذلك استنادا إلى قرار المادة 36 من قانون المالية التكميلي الصادر في 20 جويلية 2011، والذي يكرس إمكانية الصندوق على توطيد مخاطره مع أموال توفرها للدولة، وفي هذا السياق فان صندوق ضمان القروض الاستثمارات CGCI مؤهل لإدارة أي حساب لأي جهة في الدولة مانحة أموال في مختلف القطاعات، وتتم إدارة هذه الأموال في إطار اتفاقية بين الصندوق وجهة التمويل.¹ ويستفيد من صندوق ضمان القروض الزراعية:

- المستثمرات الفلاحية، المربون ومؤسسات الإنتاج والتحويل والخدمات الزراعية، التي تنشط بصفة فردية او تنظيمية، والأنشطة المسجلة في قوائم خاصة لدى البنك.

- قروض الاستغلال والاستثمار قصير وطويل المدى الممنوح عن طريق قرض "رفيق" و"قرض التحدي". وتتراوح نسبة ضمان حسب أنواع القروض كمايلي:

- قروض الاستغلال: ضمان نسبة 50% كحد أقصى من الائتمان الممنوح.

- قروض الاستثمار: ضمان نسبة 80% كحد أقصى من الائتمان الممنوح في حالة القرض الخاص بإنشاء مشروع، 60% في حالة قرض خاص بعملية تدخل في إطار التطوير.

ويحدد سقف الضمان من طرف صندوق ضمان القروض الزراعية بالمبالغ التالية:

- قروض الاستغلال: حددت ب 10 مليون دينار جزائري.

- قروض الاستثمار: حددت ب 100 مليون دينار جزائري.

أما المبالغ التي تفوق القيم الموضحة أعلاه فلا تدخل في إطار الضمان، ولا يجب أن تتجاوز مدة التغطية الناتجة عن صندوق ضمان القروض الآجلة التقليدية للقرض، وهي 24 شهرا للقروض قصيرة الأجل، 15 سنة لقروض الاستثمار. ويحق للبنك أن يحول قروض الاستغلال التي لا تتجاوز 10 مليون دينار، مباشرة إلى صندوق ضمان القروض، على أن تحول كل القروض التي تفوق مبالغها تلك القيم إلى لجنة تدرسها أولا.

1-2-1-2- صندوق ترقية الصحة الحيوانية وحماية الصحة النباتية: وتتفق مخصصاته في مايلي:

- النفقات المرتبطة بأنشطة حماية الصحة النباتية.

- النفقات المرتبطة بتعويض الخسائر والأضرار التي يتعرض لها المستغلون من جراء عمليات مكافحة الأمراض والعوامل المضرة بالزراعة.

- النفقات المرتبطة بالوقاية من أجل الحفاظ على الزراعات.

- النفقات المرتبطة بنشاطات تنمية الصحة الحيوانية.

- النفقات المرتبطة بالذبح الإجباري المقرر تبعا للوباء الحيواني أو الأمراض المعدية.

- النفقات المرتبطة بالحملات الوقائية.

1-2-1-3- الصندوق الوطني لضبط الإنتاج: وتتفق مخصصات هذا الصندوق في مايلي:

¹ المادة 36 الأمر (09-01) المتضمن قانون المالية التكميلي، المؤرخ في 22 جوان 2009، الجريدة الرسمية، الصادرة بتاريخ 20 جويلية

الفصل الثاني: تحليل واقع القطاع الفلاحي في الجزائر للفترة (2000-2016)

- الإعانات بعنوان حماية مداخيل الفلاحين للتكفل بالمصاريف المترتبة على تحديد الأسعار المرجعية.
 - إعانات موجهة لضبط المنتوجات الفلاحية.
 - التغطية الكاملة لتكاليف فوائد الفلاحين.
- كما يتكفل الصندوق بمصاريف التسيير المتعلقة بالوسطاء الماليين، والمصاريف المتعلقة بدراسات الجدوى والتكوين المهني والإرشاد والمتابعة وتقييم تنفيذ المشاريع المرتبطة بهدفه.
- 1-2-2-1- الصندوق الوطني للتنمية الريفية:** يندرج ضمنه ثلاث صناديق فرعية هي:¹
- 1-2-2-1- صندوق مكافحة التصحر وتنمية الاقتصاد الرعوي والسهوب:** وتتفق مخصصاته في مايلي:
- الإعانات الموجهة لمكافحة التصحر.
 - الإعانات الموجهة لأعمال الحفاظ على المراعي و تنميتها.
 - الإعانات الموجهة لتنمية المنتوجات الحيوانية في المناطق السهبية والزراعية الرعوية.
 - الإعانات الموجهة لتنظيم الاقتصاد الرعوي.
 - مصاريف التسيير المتعلقة بالوسطاء الماليين.
 - المصاريف المتصلة بدراسات إمكانية الانجاز والتكوين المهني والإرشاد ومتابعة وتقييم تنفيذ المشاريع ذات صلة بها.

1-2-2-2-1- صندوق التنمية الريفية واستصلاح الأراضي عن طريق الامتياز: وتتفق مخصصاته في الإعانات الموجهة لعمليات التنمية الريفية، التهيئات الخاصة بالري، أشغال المحافظة على التربة وتحسين أنظمة الإنتاج الفلاحي، كما تتفق على تربية الحيوانات في الوسط العائلي على مستوى الأسر الريفية وتثمين المنتوجات الفلاحية. إضافة لفك العزلة عن الفضاءات الريفية والإعانات الموجهة لعمليات استصلاح الأراضي، وكل النفقات الأخرى الضرورية لانجاز المشاريع ذات الصلة بموضوعه، وأيضا مصاريف التسيير المتعلقة بالوسطاء الماليين والمصاريف الخاصة بدراسات الجدوى والتكوين المهني والإرشاد والمتابعة وتقييم تنفيذ المشاريع ذات الصلة بموضوعها.

1-2-2-3- صندوق خاص بدعم مربي المواشي صغار المستغلين الفلاحين: وتتفق مخصصاته في التغطية الكاملة لتكاليف فوائد مربي المواشي وصغار المستثمرين، إعانات الدولة لتطوير تربية الحيوانات والإنتاج الفلاحي، مصاريف التسيير المتعلقة بالوسطاء الماليين والمصاريف المرتبطة بدراسة الجدوى والتكوين المهني والإرشاد ومتابعة وتقييم تنفيذ المشاريع المرتبطة بهدفه.

2- دور الصندوق الوطني للتعاون الفلاحي وبنك الفلاحة والتنمية الريفية في تمويل القطاع الفلاحي

1-2-1- الصندوق الوطني للتعاون الفلاحي CNMA: أنشئ الصندوق الوطني للتعاون الفلاحي في الجزائر خلال فترة الاستعمار الفرنسي، وقد بني على أساس تعاوني، وهو ملزم بتأمين مخاطر التمويل الناجمة عن المخاطر الزراعية. اقتصر عمله في البداية على تأمين السلع الزراعية، ثم اتسعت صلاحياته بموجب المرسوم

¹ المادة 01 المرسوم التنفيذي رقم (13-281) المتضمن الصندوق الوطني للتنمية الفلاحية، المؤرخ في 01 اوت 2013، مرجع سابق، ص

الفصل الثاني: تحليل واقع القطاع الفلاحي في الجزائر للفترة (2000-2016)

الصادر سنة 1995 ليكلف بترقية وتطوير النشاطات الفلاحية الريفية والصيد البحري. تحول الصندوق الوطني للتعاون الفلاحي إلى بنك يمارس الوظائف التقليدية للبنوك، ويدير صناديق الدعم الممنوحة من طرف الدولة. وإبتداء من سنة 1996 أصبح يدير مجموعة من الصناديق التعاونية في شكل شبكة مكونة من 15 صندوقا محليا، و03 صناديق جهوية.¹

الدراسات المسحية التي مست شريحة من المتعاملين مع الصندوق أثبتت أن اغلب المتعاملين هم من أصحاب المستثمرات الفردية والجماعية التي كانت سابقا تابعة للدولة، أما العضوية التطوعية فهي غير موجودة تقريبا رغم حملات التوعية،² مما جعل المسؤولين يطمحون إلى إعادة بناء نظام تمويل مؤسسي شامل يستجيب للتنظيمات الجديدة الخاصة بالإنتاج الفلاحي والتي تدعم مهمة التعاون الفلاحي بمهام وصلاحيات أخرى من طرف السلطات العمومية لتشجيعها وجعلها محركا حقيقيا لتطوير الفلاحة والإنتاج الفلاحي، وذلك بإصدار المرسوم التنفيذي رقم (97-99)، المؤرخ في 30 نوفمبر 1999، الخاص بقانون الصندوق الجهوي للتعاون الفلاحي والصندوق الوطني للتعاون الفلاحي والعلاقة القانونية التنظيمية بينهما، بحيث أصبحت بمثابة مؤسسات اقتصادية مالية تخضع لقانون المالية والقروض والتأمينات، مما يجعلها وسيلة للتكفل بمشاكل تمويل القطاع الفلاحي، والقروض الممنوحة من طرف البنوك، والتي لم تكن تتكيف مع خصائص القطاع.

2-2- التمويل عن طريق بنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR: يعتبر بنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR مؤسسة مالية يتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلالية المالية ويخضع لنظام قواعد البنوك ويأتي تحت وصاية وزارة المالية، كما يعتبر أداة للتخطيط المالي بحيث يساعد على تنفيذ المخططات والبرامج المقررة لتحقيق أهداف الهياكل المرسومة لا سيما ما يتعلق برفع إنتاجها (كما وكيفا) في إطار انجاز مخططات التنمية الوطنية والقطاعية. وتشمل القروض التي يمنحها بنك BADR لتمويل القطاع الفلاحي والتي تدعمها الدولة (قرض الريفق، قرض التحدي والقرض الإيجاري)، والتي نوضحها في الآتي:

2-2-1- قرض الريفق "RFIG": من أجل دعم مقومات التجديد الاقتصادي الريفي والفلاحي، قررت الحكومة بعث منتج بنكي جديد تحت اسم قرض الريفق "RFIG"، وتم المصادقة عليه بقانون المالية التكميلي لسنة 2008. وهو قرض موسمي، ذا نسبة فائدة تتحملها الدولة، وهي منعدمة بالنسبة للمستفيد، مدته سنة واحدة، تمتد إلى ستة (06) أشهر في الحالات القاهرة، لكن المستفيد يفقد الحق في الإعفاء من الفوائد، كما يفقد الحق في الاستفادة من قرض آخر بنفس الطريقة السابقة.

2-2-1-1- المستفيدون من قرض الريفق: يستفيد من هذا القرض كل من:

- المستثمرات الفلاحية حسب قانون التوجيه الفلاحي.
- الفلاحين والمولين، بصفة فردية أو جماعية، تعاونيات، مجموعات وجمعيات.

¹ Samahi ahmed, Micro finance et pauvreté : **quantification de la relation sur la population de Tlemcen**, thèse de doctorat en science économique, faculté des science économiques et de gestion, université abou bekr belkaid, Tlemcen, 2010, p 216.

² Marc Roesch, **Quelque éléments d'information sur le financement de l'agriculture en Algérie**, BIM n° 02, 2003, sur http://www.ruralfinance.org/fileadmin/templates/rflc/documents/1176989859283_BIM_02_09_03.pdf. consulté le: 08/02/2018 À 12:02h.

الفصل الثاني: تحليل واقع القطاع الفلاحي في الجزائر للفترة (2000-2016)

- وحدات الخدمات الفلاحية.

- المخزونون مستودعي المنتجات الفلاحية ذات الاستهلاك الواسع.

2-2-1-2- المجالات التي يغطيها قرض الرفيق: يغطي قرض الرفيق المجالات التالية:¹

- اقتناء المواد التي تدخل في نشاط المستثمرات الفلاحية مثل البذور، الشتلات، الأسمدة والمبيدات.

- اقتناء أغذية الأنعام (جميع الأصناف)، معدات شرب الماشية والأدوية البيطرية.

- شراء المواد للتخزين.

- تقوية قدرات المستثمرات الفلاحية.

- تحسين أنظمة السقي.

- اقتناء العتاد الفلاحي في إطار صيغة البيع بالإيجار.

- بناء وإعادة الاعتبار لمنشآت تربية الحيوانات، التخزين على مستوى المستثمرات الفلاحية، وإقامة البيوت البلاستيكية متعددة الإنفاق.

- إعمار وإعادة إعمار الإسطبلات.

إضافة إلى قرض الرفيق، تم استحداث القرض الاتحادي الميسر "RFIG FEDERATIF"، وهو يتمثل

في منح قروض ميسرة لفائدة متعاملين اقتصاديين عموميين وخواص، الذين يمنحون بدورهم قروضا تموينية للفلاحين وللمربين وللوحدات الصغيرة للخدمات التي تنشأ في الشعب ذات الصلة.²

ومن شأن هذا الإجراء تسهيل بروز شبكات مهنية وتسويق المواد الفلاحية، وتوسيع القاعدة الإنتاجية، وتثمين المنتجات ذات الطابع المحلي بالإضافة لإنشاء نشاطات جديدة وتقليص النشاطات الموازية وذلك بهدف عصرنة الفلاحة وتحرير الطاقات.

الجدول رقم (13): شروط منح قرض الرفيق

نوع القرض	RFIG	RFIG FRDERATIF
المساهمة الشخصية	-	-
مبلغ القرض	حسب حجم نشاط المؤسسة	من 10.000.000 دج إلى 1.000.000.000 دج
مدة القرض	من 06 أشهر إلى 24 شهرا	
معدل الفائدة	05.50 % تتحمله وزارة الفلاحة والتنمية الريفية كاملا	

المصدر: الموقع الإلكتروني لوزارة الفلاحة والتنمية الريفية والصيد البحري على الرابط الإلكتروني: <http://www.minagri.dz>

¹ MINAGRI, sur : <http://www.minagri.dz/pdf/ONTA/RFIG.pdf> . consulté le: 08/02/2018 À 12 :15h.

² مداخلة السيد وزير الفلاحة والتنمية الريفية، مقترحات وزارة الفلاحة والتنمية الريفية لتفعيل الانتاج الفلاحي عن طريق التشبيب واستحداث مناصب شغل، تنفيذ قرارات مجلس الوزراء المنعقد في 22 فيفري 2011، الصادر في 27 فيفري 2011، ص 04.

الفصل الثاني: تحليل واقع القطاع الفلاحي في الجزائر للفترة (2000-2016)

2-2-2- قرص التحددي (ETTAHADI): قرص "التحددي"، هو قرص بشروط ميسرة، تم إعتماده في سنة 2011، يمنح بموجب اتفاقية للأشخاص الطبيعيين والأشخاص المعنويين الذين يقدمون دفتر شروط صحيح وقانوني من طرف الهياكل المخول لها بذلك مثل وزارة الفلاحة والتنمية الريفية، المكتب الوطني للأراضي الزراعية، بمعنى:

- مالكي الأراضي الخاصة غير المستغلة (الخواص) يمنح لهم امتياز لاستغلال أراضيهم، وتربية الدواجن المعفون من المجال الخاص للدولة.
 - المزارعون ومربو الدواجن أفرادا أو منظمات تعاونية أو مجموعات قانونية معينة.
 - المؤسسات الاقتصادية العمومية والخاصة، التي تمارس أنشطة وتقدم منتجات زراعية، تحويل أو توزيع المنتجات الزراعية والغذائية.
 - عقود إيجار أراضي زراعية.
- يمنح هذا القرض بمعدل فائدة 5.25% تتحمله الدولة كليا في الخمس سنوات الأولى ثم يتناقص الدعم تدريجيا كما يوضحه الجدول رقم (14).

الجدول رقم (14): شروط منح قرص التحددي

نوع القرض	متوسط الأجل	طويل الأجل
ETTAHADI FEDERATIF	من 1.000.000 دج إلى 200.000.000 دج	من 1.000.000 دج إلى 200.000.000 دج
قيمة قرص ETTAHADI	من 1.000.000 دج إلى 100.000.000 دج	من 1.000.000 دج إلى 100.000.000 دج
المساهمة الشخصية	10% للمستثمرات التي تقل مساحتها أو تساوي 10 هكتار 20% للمستثمرات التي تزيد مساحتها عن 10 هكتار	
معدل الفائدة	00% للسنوات الخمس الأولى 01% من السنة 06 إلى السنة 07 03% من السنة 08 إلى السنة 09 05.25% انطلاقا من السنة 10	00% للسنوات الخمس الأولى 01% من السنة 06 إلى السنة 07
مدة القرض	من 03 إلى 07 سنوات مع من 01 إلى 03 سنوات تأجيل	من 08 إلى 15 سنة مع من 01 إلى 05 سنوات تأجيل

المصدر: الموقع الإلكتروني لوزارة الفلاحة والتنمية الريفية والصيد البحري على الرابط الإلكتروني: <http://www.minagri.dz>

2-2-3- الاعتماد الإيجاري: تعرف المادة الأولى من الأمر (69-09) المؤرخ في 10 جانفي 1996 الاعتماد الإيجاري على أنه عملية تجارية ومالية منجزة بواسطة المصارف والمؤسسات المالية أو شركة تأجير مؤهلة بهذه الصفة مع المتعاملين الاقتصاديين الجزائريين أو الأجانب، أشخاصا طبيعيين أو معنويين تابعين للقانون العام أو الخاص، تنجز عملية قرض للإيجار على أساس عقد الإيجار الذي يمكن أن يتضمن أو لا يتضمن حق الخيار بالشراء لصالح المستأجر ويقع بالضرورة على أصول منقولة أو عقارية ذات استعمال مهني

الفصل الثاني: تحليل واقع القطاع الفلاحي في الجزائر للفترة (2000-2016)

أو على المحلات التجارية أو المؤسسات الحرفية¹. ويمكن أن يحقق هذا النوع من التمويل عدة مزايا لكل من البنك والقطاع الفلاحي أهمها:²

- الدفع المتدرج والتنازلي للأقساط يحقق للوحدات الإنتاجية مرونة ويسر في التسديد.
- مواجهة نقص رؤوس الأموال، خاصة بالنسبة للوحدات التي استفذت قدرتها الإقتراضية وتوفير التمويل الكامل بنسبة 100% بعكس الائتمان التقليدي الذي يوفره بنسبة 80%.
- مرونة توزيع الموارد المالية وتخصيصها والاستفادة منها.
- توفير الموارد المالية واحتفاظ الوحدات الإنتاجية باستقلالها المالي.
- يعطي ضمان قوي للبنوك من خلال امتلاكها للأصل المؤجر عكس الائتمان التقليدي.
- إيجاد توظيف للدخار على أساس العائد الحقيقي (الدخل) وليس العائد الافتراضي (سعر الفائدة).
- توثيق العلاقة بين المؤسسات المالية والوحدات المستأجرة وكذا المؤسسات المنتجة للآلات.
- الاستفادة من بعض الميزات الضريبية، مثل منح مزايا ضريبية وجمركية عندما يكون التجهيز خاص بالاستثمار ومقتنى بأسلوب التأجير التمويلي عبر مرق مستفيد من هذه المزايا.

3- تمويل القطاع الفلاحي من خلال هيئات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

3-1- القرض المدعم تحت برنامج الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر (ANGEM)*: تشكل الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر أداة لتجسيد سياسة الحكومة فيما يخص محاربة الفقر والهشاشة الاجتماعية، حيث تعمل القروض الممنوحة من طرف الوكالة على خلق مشاريع فلاحية من اجل تنمية النشاط الإنتاجي والخدمات داخل القطاع مع فتح المجال أمام صغار الفلاحين من اجل الاستثمار وتوسيع أعمالهم، هذا بمساهمة الدولة والهيئات المحلية يتم تخصيص هذا القرض لجميع المشاريع التابعة للقطاع الفلاحي، بما في ذلك الصناعات الفلاحية ويوجه إلى كل الشباب الأكثر من 18 سنة.³

3-1-1- خصائص القرض: يمتاز القرض المدعم تحت برنامج (ANGEM) ب:⁴

- يتكفل البنك بتمويل 70% من حجم المشروع، وقد تصل قيمة القرض إلى مليون دج كأقصى حد.
- تمنح الدولة دعم للفلاح يصل إلى 29% من حجم القرض.
- أما 1% المتبقية هي عبارة عن مساهمات شخصية للفلاح.
- لا تتعدى مدة القرض 8 سنوات يستفيد الفلاح بتمديد آجال دفع القرض إلى 3 سنوات إضافية.
- يستفيد الفلاح من الدعم الكامل لمعدلات الفائدة؛ لان هذا النوع من القروض هو بدون فوائد.

¹ المادة 01 الأمر (69-09) المتضمن الاعتماد الإيجاري المؤرخ في 10 جانفي 1996، الجريدة الرسمية، العدد 03، الصادرة بتاريخ 14 جانفي 1996، ص 25.

² بن سميحة دلال، بن سميحة عزيزة، سياسة التمويل المصرفي للقطاع الفلاحي في ظل الإصلاحات الاقتصادية: دراسة حالة الجزائر، مداخلة مقدمة للمشاركة في الملتقى الدولي حول سياسات التمويل وأثرها على الاقتصاديات والمؤسسات: دراسة حالة الجزائر والدول النامية، كلية العلوم الاقتصادية بالتعاون مع مخبر العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر بسكرة، يومي 21-22 نوفمبر 2006.

* ANGEM : AGENCE NATIONAL DE GESTION DU MICRO-CREDI.

³ BADR, Fiche descriptive des crédits agricole, ANGEM, 2018

⁴ BADR, Fiche descriptive des crédits agricole, ANGEM, 2018

الفصل الثاني: تحليل واقع القطاع الفلاحي في الجزائر للفترة (2000-2016)

- تعهد برهن الاستثمارات التي يتحصل عليها الفلاح بعد حصوله على القرض.
- تعهد بالتنازل عن حق الملكية للاستثمارات المراد شرائها بعد حصوله على القرض.
- إمضاء سلسلة من (Billets a ordre) تعهد بدفع المبلغ المستحق في تاريخ محدد.
- 3-1-2- تقييم نشاط الوكالة منذ نشأتها إلى نهاية سنة 2017: لم ينطلق نشاط الوكالة فعليا على ارض الواقع إلا في منتصف سنة 2005، ومنذ ذلك الوقت قدمت الوكالة قروض مصغرة بأنواعها المختلفة عبر كامل التراب الوطني، وفيما يلي مجموعة أرقام تعكس نشاط الوكالة إلى غاية 31-08-2017:
- حصيلة السلف الممنوحة: كان العدد الإجمالي للسلف بدون فوائد الممنوحة خلال الفترة 2005-2017 يقدر بـ: 801513 سلفة موزعة كما يلي:

الجدول رقم (15): حصيلة القروض بدون فوائد موزعة حسب قطاعات النشاط وحسب جنس المستفيد (2005-2017)

النسبة (%)	عدد القروض الممنوحة	قطاع الأنشطة
14.08%	112880	الزراعة
38.73%	310426	الصناعة الصغيرة
8.50%	68134	البناء والاشغال العمومية
20.78%	166534	الخدمات
17.42%	139617	الصناعة التقليدية
0.39%	3164	التجارة
0.10%	758	الصيد البحري
100%	801513	المجموع

المصدر: الموقع الالكتروني للوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر على الرابط الالكتروني: <http://www.angem.dz>

نلاحظ من خلال الجدول رقم (15) أن عدد المشاريع التي قامت الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر بتمويلها من بداية نشاطها إلى غاية 31-08-2017 قدر بـ 801513 مشروع، والملاحظ أيضا من خلال الجدول رقم (15) أن نسبة المشاريع المتعلقة بقطاع الزراعة تقدر بـ 14.08% وهي نسبة قليلة مقارنة بمشاريع الصناعة الصغيرة و الخدمات.

3-2- القرض المدعم تحت برنامج الصندوق الوطني للتأمين على البطالة (CNAC*): هو قرض استثماري طويل الأجل يتم توجيهه من أجل تمويل المؤسسات المصغرة النشطة في القطاع الفلاحي، يخصص هذا القرض إلى الشباب العاطل عن العمل الذي تتراوح أعمارهم بين 30 و 50 سنة.

3-2-1- خصائص القرض: يمتاز القرض المدعم تحت برنامج الصندوق الوطني للتأمين على البطالة بـ:

- يتكفل البنك بتمويل 70% من حجم المشروع، وقد تصل قيمة القرض إلى 10 مليون دج كأقصى حد.

* CNAC : CAISSE NATIONAL D'ASSURENCE-CHOMAGE.

¹ BADR, Fiche descriptive des crédits agricole, CNAC, 2018.

الفصل الثاني: تحليل واقع القطاع الفلاحي في الجزائر للفترة (2000-2016)

- يتحصل الفلاح على 29% من قيمة القرض كدعم أو مساعدة من الدولة في حالة ما إذا كانت قيمة المشروع أقل من 5 مليون دج على أن يتحمل الفلاح 1% المتبقية كمساهمات شخصية.
 - في المقابل إذا كانت قيمة المشروع اكبر من 5 مليون دج وأقل من 10 مليون دج فإن الفلاح يتحصل على دعم بمقدار 28% وبهذا يتحمل هو المبلغ المتبقي 2% كمساهمات شخصية.
 - نفس الخصائص بالنسبة لمدة القرض ومعدل الفائدة والضمانات مثلها مثل قروض (ANGEM).
- 3-2-2-3- حصيلة تمويل الصندوق الوطني للتأمين على البطالة: منذ إنشائه قام الصندوق الوطني للتأمين على البطالة بتمويل عدد من المشاريع نفصلها في الجدول رقم (16) الموالي:

الجدول رقم (16): تطور عدد المشاريع الممولة من طرف CNAC إلى غاية 31-12-2016

قطاع النشاط	عدد المشاريع الممولة	إجمالي التمويل (مليون دج)	النسبة (%)
الزراعة	17513	68610.87	14.49
الصناعة التقليدية	11886	37029.45	9.57
البناء و الأشغال العمومية	8080	32164.07	6.82
الري	321	2261.61	0.23
الصناعة	10740	47963.17	7.74
الصيانة	795	2249.56	0.57
الصيد البحري	404	2784.59	0.29
المهن الحرة	831	2970.57	0.60
الخدمات	30111	106551.9	23.71
نقل البضائع	45844	118366.73	35.05
نقل المسافرين	1291	28844.08	0.93
المجموع	138716	449796.6	100

Source : Bulletin d'information statistique n° 30, données de l'année 2016, édition mai 2017, site de ministère de l'industrie et des mines, sur : <http://www.mdipi.gov.dz> consulté le 08/02/2018 À 13 :55h.

نلاحظ من خلال الجدول رقم (16) أن عدد المشاريع التي قام الصندوق الوطني للبطالة بتمويلها من بداية نشاطه إلى غاية 31-12-2016 قدر بـ: 138716 مشروع، وإجمالي تكلفة تقدر بـ 449796.6 مليون دج، وتقدر نسبة المشاريع المتعلقة بقطاع الزراعة بـ 14.49% وإجمالي تكلفة تقدر بـ 68610.87 مليون دج وهي نسبة ضئيلة مقارنة بالمشاريع الخدمائية مثل نقل البضائع 35.05%.

3-3- القرض المدعم تحت برنامج الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب (ANSEJ*): هو قرض طويل الأجل موجه إلى تمويل كامل المشاريع الفلاحية في إطار برنامج تشغيل الشباب، يقدم هذا القرض إلى الفلاحين ذوي العمر المحدود بين 19 و 35 سنة، كما يمكن أن يصل عمر المستفيد إلى 40 سنة إذا كان المستفيد هو

* ANSEJ : AGENCE NATIONAL DES SOUTIEN A L'EMPLOI DES JEUNES.

الفصل الثاني: تحليل واقع القطاع الفلاحي في الجزائر للفترة (2000-2016)

صاحب مشروع على أن يقوم بتوظيف على الأقل مناصبي شغل في مشروعه، كما يمتاز هذا القرض بنفس خصائص القرض الموجه إلى الفلاح في إطار برنامج (CNAC).¹

الجدول رقم (17): تطور إجمالي مشاريع ANSEJ منذ نشأة الوكالة إلى غاية سنة 2016

قطاع النشاط	عدد المشاريع الممولة	النسبة (%)	مناصب الشغل	متوسط مناصب الشغل	قيمة الاستثمارات (مليار دج)	متوسط تكلفة التشغيل (مليار دج)	متوسط تكلفة المشروع المصغر (مليار دج)
الخدمات	105754	28.7	245959	2	338511.31	1.37	3.20
نقل البضائع	56530	15.4	96237	2	145557.15	1.51	2.57
الفلاحة	53488	14.5	126478	2	193249.46	1.52	3.61
الصناعات التقليدية	42621	11.6	125520	3	109526.1	0.87	2.56
البناء والأشغال العمومية	32284	8.8	94457	3	127727.7	1.28	3.77
الصناعة	24547	6.7	71442	3	111185.15	1.55	4.52
نقل المسافرين	18985	5.2	43679	2	46624.69	1.06	2.45
نقل البضائع على البارد	13385	3.6	24132	2	33760.56	1.39	2.52
المهن الحرة	9456	2.6	21330	2	22214.71	1.04	2.34
الصيانة	9359	2.5	21474	2	23650.77	1.10	2.55
الصيد البحري	1127	0.3	5536	5	7467.97	1.34	6.62
الري	544	0.1	2020	4	3190.80	1.57	5.86
المجموع	367980	100	878264	2	1156666.45	1.31	3.14

Source : Bulletin d'information statistique n° 30, données de l'année 2016, édition mai 2017, site de ministère de l'industrie et des mines, sur : <http://www.mdipi.gov.dz> consulté le 08/02/2018 À 14 :12.

نلاحظ من خلال الجدول رقم (17) أن عدد المشاريع ذات الطابع الزراعي يقدر بـ 53488 مشروعاً منذ بداية نشاط الوكالة وهو ما يمثل نسبة 14.5% من إجمالي المشاريع المنجزة في مختلف القطاعات، في حين بلغت نسبة المشاريع المنجزة في إطار نشاط الخدمات 52.9% من إجمالي المشاريع المنجزة، ويفسر ذلك استسهال الشباب للمشاريع الخدماتية (خاصة النقل) أكثر من غيرها من النشاطات الاقتصادية الأخرى لعدم تطلبها مؤهلات كبيرة وصعبة.

إن الدولة من خلال استحداثها لأجهزة وهيكل التشغيل ANSEJ, ANGEM, CNAC، تراهن على نشر الفكر المقاوالتى للشباب ودفعة لإنشاء مؤسسات مصغرة للقضاء على البطالة وامتصاص الفقر، لكن الملاحظ أن صيغ التمويل الأكثر تداولاً هي صيغ التمويل الثلاثي والتي يقع العبء الأكبر فيها على البنوك بالدرجة الأولى، لكن رغم مجهودات الدولة إلا أن عدد المؤسسات التي أثبتت فشلها كان كبيراً حيث قدر بـ

¹ BADR, Fiche descriptive des crédits agricole, ANSEJ, 2018.

الفصل الثاني: تحليل واقع القطاع الفلاحي في الجزائر للفترة (2000-2016)

6135 مؤسسة أنشأت في إطار ANSEJ سنة 2016، ويعود ذلك لاعتبار الشباب أن الوكالة الوطنية لتشغيل الشباب هي آلة لجذب المال السريع، كما أن استغلال القروض لغير المنفعة الاقتصادية والاجتماعية يمكن أن يسبب خطرا على سيرورة التنمية، خاصة وان الشباب المستفيد ليست لديه خبرة، وباعتبار أن الدولة تعتمد في مواردها المالية على تغطية العجز من خلال صناديق الضمان، فهي لم تولي أي أهمية لمراقبة المشاريع بعد انطلاقها.

المطلب الثاني: تطور القطاع الفلاحي في الجزائر خلال الفترة (2000-2015)

الإنتاج الفلاحي في الجزائر يتميز بالتنوع نظرا لتعدد المناطق الجغرافية والأقاليم المناخية، وينقسم إلى قسمين إنتاج زراعي وإنتاج حيواني، حيث يعتمد الإنتاج الزراعي أساسا على إنتاج الحبوب، البقول الجافة ومحاصيل زراعية أخرى، كما يركز الإنتاج الحيواني على تربية المواشي، تربية الدواجن، الصيد البحري وتربية المائيات، ويمكن تفصيل ذلك على النحو الآتي:

أولا- تطور الإنتاج النباتي في الجزائر خلال الفترة (2000-2015)

يعتبر الإنتاج النباتي الركيزة الأساسية في توفير الغذاء فهو يحتل مكانة مهمة في القطاع الفلاحي، حيث أن الأمن الغذائي يتحقق فقط في حالة وفرة الإنتاج النباتي، والعكس صحيح. وتضم الفلاحة الجزائرية مجموعة كبيرة من التراكيب المحصولية أهمها: الحبوب (الحبوب الصيفية، الحبوب الشتوية، الحبوب الجافة)، البقوليات، الحمضيات، بالإضافة إلى محاصيل زراعية أخرى.

الجدول رقم (18): تطور إنتاج وإنتاجية القمح في الجزائر خلال الفترة (2000-2014)

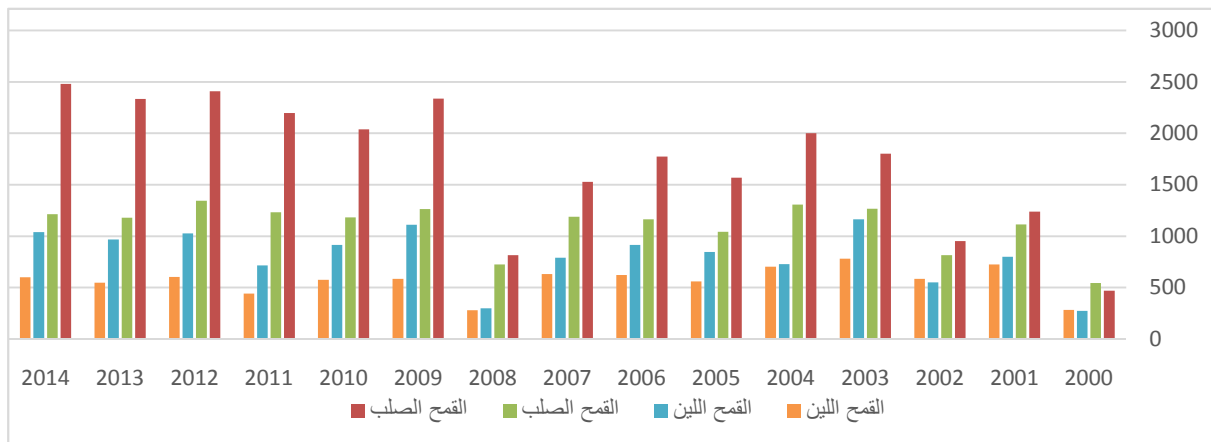
السنوات	القمح الصلب			القمح اللين		
	الكمية المنتجة (ألف طن)	المساحة (ألف هكتار)	الإنتاجية (طن/هكتار)	الكمية المنتجة (ألف طن)	المساحة (ألف هكتار)	الإنتاجية (طن/هكتار)
2000	468.334	544.470	0.89	274.027	282.1	0.97
2001	1238.865	1112.18	1.11	800.348	724.23	1.11
2002	950.967	813.890	1.17	550.836	584.57	0.94
2003	1802.293	1265.37	1.42	1162.559	782.2	1.49
2004	2001.7	1307.59	1.53	729	703.01	1.04
2005	1568.709	1042.894	1.5	846.018	560.85	1.51
2006	1772.8	1162.88	1.52	915.13	620.945	1.47
2007	1528.998	1187.62	1.29	789.964	632.257	1.25
2008	813.811	726.105	1.12	297.221	280.466	1.06
2009	2335.787	1262.842	1.85	1109.312	585.733	1.89
2010	2038.5	1181.774	1.72	914.2	573.954	1.59
2011	219579	1230.414	1.78	715.1	442.017	1.62

الفصل الثاني: تحليل واقع القطاع الفلاحي في الجزائر للفترة (2000-2016)

1.7	602.895	1025.112	1.79	1342.881	2407.118	2012
1.77	546.91	966.679	1.98	1180.332	2332.369	2013
1.729	600.381	1038.142	2.043	1214.23	2481.24	2014

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على إحصائيات وزارة الفلاحة والتنمية الريفية على الموقع الإلكتروني: <http://www.minagri.dz> consulté le 12/02/2018 À 00 :35h

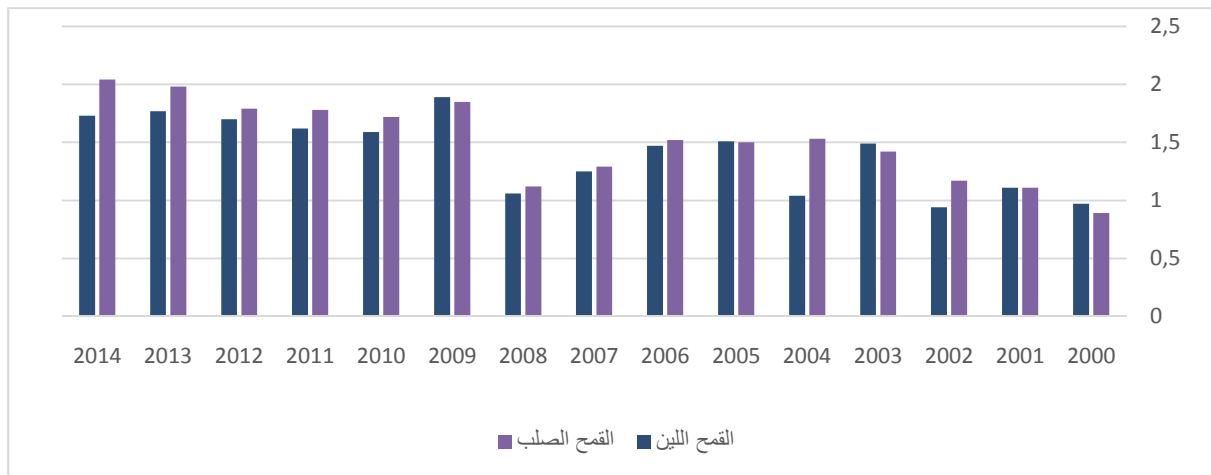
1- تطور إنتاج وإنتاجية محصول القمح: يحتل القمح المكانة الأولى بين سائر أنواع الحبوب (70 في المائة من إنتاج الحبوب) على الرغم من تذبذب المساحة المزروعة من سنة إلى أخرى نظرا لمنافسة غيره من الحبوب ولتغير الأحوال المناخية وقلة الأمطار في بعض السنين. والجدول رقم(18) يوضح تطور إنتاج وإنتاجية محصول القمح في الجزائر ويمكن تلخيص ذلك من خلال الشكلين رقم (03) و(04) التاليين:
الشكل رقم(03): تطور إنتاج ومساحة القمح في الجزائر خلال الفترة (2000-2014).



الم

صدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على معطيات الجدول رقم (18).

الشكل رقم (04): تطور إنتاجية القمح في الجزائر خلال الفترة (2000-2014).



المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على معطيات الجدول رقم (18).

من خلال الجدول رقم (18) و الشكلان رقم (03) و(04) يتضح أن إنتاج القمح بشقيه عرف العديد من التطورات في الجزائر خلال فترة تطبيق المخطط الوطني للتنمية الفلاحية وسياسة تجديد الاقتصاد الفلاحي والريفي(2000-2014) والملاحظ أن الكمية المنتجة من هذا الأخير و تراوحت ما بين 274.027 ألف طن في سنة 2000 و 2481.041 ألف طن في سنة 2014 بالنسبة للقمح الصلب وما بين 1214.23 ألف طن في سنة 2000 و 1342.881 ألف طن في سنة 2014 بالنسبة للقمح اللين.

الفصل الثاني: تحليل واقع القطاع الفلاحي في الجزائر للفترة (2000-2016)

طن في سنة 2000 بالنسبة للقمح اللين و1038.142 ألف طن في سنة 2014 والملاحظ أن إنتاج القمح الصلب يمثل أكثر من 50% من إنتاج القمح في الجزائر. وبالنسبة للقمح الصلب فإننا نلاحظ ارتفاع الكميات المنتجة منه من 486.334 ألف طن سنة 2000 إلى 813.815 ألف طن سنة 2008 مع التذبذبات في الكميات المنتجة من سنة إلى أخرى ويعود الانخفاض المسجل في الكمية المنتجة من القمح في سنة 2008 إلى حالات الجفاف التي شاهدها العديد من مناطق الإنتاج القمح في الجزائر في حين قدر متوسط الإنتاج خلال الفترة (2000-2008) بحوالي 1351.608 ألف طن وبمساحة قدرت ب 1018.11 ألف هكتار وبمتوسط مردودية بلغ 1.283 طن في الهكتار واستمر الارتفاع بعد أزمة الغذاء العالمي لسنة 2008 حيث وصلت الكمية المنتجة من القمح إلى 2335.787 ألف طن في سنة 2009 وبمردودية وصلت إلى 1.85 طن في الهكتار ورغم الانخفاض المسجل في سنة 2010، والذي يرجع أساسا إلى تراجع المساحة المخصصة لزراعة القمح الصلب بـ 6.41% مقارنة بسنة 2009 إلا أنها عادت للارتفاع بعد ذلك لتبلغ 2407.118 ألف قنطار سنة 2012 وحوالي 2481.243 ألف طن سنة 2014 بعدما كانت تمثل والي 2332.469 ألف طن سنة 2013 ومثلت فترة تطبيق سياسة تجديد الاقتصاد الفلاحي والريفي ومرافقها من إجراءات لدعم الاستثمار العام والخاص وتسجيل مستويات مهمة من المردودية وصلت إلى 1.98 طن في الهكتار في سنة 2013 و 2.043 طن هكتار في سنة 2014 بالنسبة للقمح الصلب. ونلاحظ كذلك ارتفاع إنتاج القمح اللين من 707.233 ألف طن كمتوسط الفترة (2000-2008) إلى 1109.312 ألف طن في سنة 2009 ورغم الانخفاض المسجل في الكمية المنتجة منه في سنتي 2010، 2011 إلا أنها عادت الارتفاع لتبلغ 1025.1125 ألف طن في سنة 2012 و 1038.042 ألف طن في سنة 2014 بعدما مثلت في سنة 2013 حوالي 966.379 ألف طن وبمتوسط قدر خلال الفترة (2009-2014) بـ 961.424 ألف طن وبارتفاع قدر 35.94% مقارنة بمتوسط الفترة (2000-2008). وبمقارنة المساحة المخصصة لزراعة القمح اللين في الجزائر خلال الفترتين (2000-2008) و(2009-2014) فإننا نلاحظ انخفاض متوسط هذه الأخيرة من 574.51 ألف هكتار خلال الفترة (2000-2008) إلى 558.64 ألف هكتار في متوسط الفترة (2009-2014) أي بنسبة انخفاض قدرت بـ 2.76% ويعود الانخفاض أساسا إلى توجيه الفلاحي للاستثمار في الزراعات السريعة الربح وتخصيص جزء من الأراضي الفلاحية للاستثمار فيها إضافة إلى أن هذا النوع من القمح يحتاج إلى معدلات تساقط عالية مقارنة بالقمح الصلب ما يجعل الفلاح يعزف عن زراعته، وبالرغم من التراجع المسجل في المساحة المخصصة لزراعة القمح اللين في الجزائر إلا أن الأرقام تشير إلى ارتفاع متوسط إنتاجية القمح اللين من 1.204 طن في الهكتار خلال الفترة (2000-2008) إلى 1.716 طن في الهكتار في متوسط الفترة (2009-2014) وبارتفاع قدر بـ 42.52% مقارنة بالفترة (2000-2014).

وتعود أسباب تسجيل هذه النتائج الإيجابية إلى الدعم الكبير الذي وفرته الحكومة للفلاحين من خلال سياسة مدروسة لتشجيعهم على الاستثمار في زراعة هذا المحصول الاستراتيجي بعد أزمة الغذاء العالمي لسنة 2008، وتضمنت إجراءات التحفيز على تطوير زراعة الحبوب حسب الشروط التقنية المنصوص عليها في دفتر الشروط الذي يعده المعهد التقني للزراعات الكبرى، والتحفيز على معالجة بذور الفلاحين لتفادي الأمراض

الفصل الثاني: تحليل واقع القطاع الفلاحي في الجزائر للفترة (2000-2016)

الناجمة عن عملية حماية الصحة النباتية، وتضمن مستوى دعم التكاليف والهوامش الناجمة عن نشاط بذور المؤسسات المنتجة من أجل تطبيق أسعار الحبوب المحددة بـ 4500 دج لكل 0.1 طن أي لكل قنطار من القمح الصلب و3500 دج لكل 0.1 طن أي لكل قنطار من القمح اللين ويتعلق هذا الإجراء مزارعو القمح الذين يحترمون الشروط التقنية التي تحددها الهيئات المتخصصة الذين ليس بإمكانهم اقتناء البذور المقننة.

2- تحليل إنتاج وإنتاجية فرع البقوليات: يعتبر محاصيل البقول الجافة من المجموعات الزراعية الغذائية التي تستهلك بكميات كبيرة في الجزائر، لكونها مصدرا رئيسيا للبروتين الذي يحتاجه الإنسان في الأغذية اليومية وتضم البقوليات الفول الجاف، الحمص والعدس.

الجدول رقم (19): تطور إنتاج وإنتاجية فرع البقوليات في الجزائر خلال الفترة (2000-2015).

السنوات	الكمية المنتجة (ألف طن)	المساحة (ألف هكتار)	الإنتاجية (طن/هكتار)
2000	21.864	63.14	0.35
2001	38.436	59.47	0.65
2002	43.534	62.16	0.7
2003	57.748	68.01	0.85
2004	58	72.063	0.8
2005	47.106	69.24	0.68
2006	44.069	66.86	0.66
2007	50.083	63.1	0.79
2008	40.172	61.211	0.66
2009	64.289	67.448	0.95
2010	72.345	74.22	0.97
2011	78.817	87.296	0.9
2012	84.29	85.295	0.99
2013	95.833	84.993	1.13
2014	98.40	85.314	1.153
2015	87.4	85	1.027

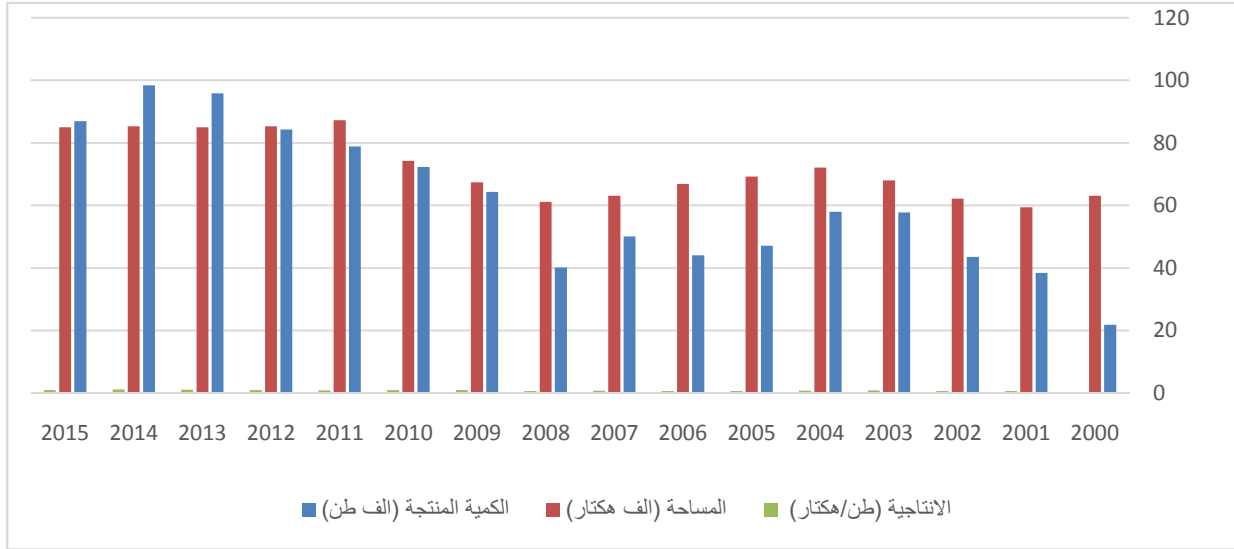
المصدر: المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصائيات الزراعية، المجلد 36، الخرطوم، 2016، ص 49. على

الرابط الإلكتروني: <http://www.aoad.org>

ويمكن توضيح ذلك من خلال الشكل رقم (05) التالي:

الفصل الثاني: تحليل واقع القطاع الفلاحي في الجزائر للفترة (2000-2016)

الشكل رقم (05): تطور إنتاج وإنتاجية فرع البقوليات في الجزائر خلال الفترة (2000-2015)



المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على إحصائيات الجدول رقم (19).

قد عرف إنتاجها ارتفاعا محسوسا خلال الفترة (2000-2015) ويتضح من الأرقام المبينة في الجدول رقم (19) والشكل رقم (05) ارتفاع الكمية المنتجة منها من 21.864 ألف طن في سنة 2000 إلى 58 ألف طن في سنة 2004 ورغم الانخفاض المسجل في سنتي 2005، 2006 حيث وصلت الكمية المنتجة إلى 47.106 ألف طن و 44.069 ألف طن على التوالي إلا أنها عاودت الارتفاع إلى 50.083 ألف طن في سنة 2007 لتتخفف في سنة 2008 إلى 40.172 ألف طن وبمتوسط قدر خلال الفترة (2008-2000) بحوالي 40.112 ألف طن . ولقد عرفت الكمية المنتجة من هذه المحاصيل ارتفاعا مهما منذ سنة 2009 حيث بلغت 64.289 ألف طن واستمر هذا الارتفاع ليبلغ 78.817 ألف طن في سنة 2011 بعدما كان يمثل 72.345 ألف طن في سنة 2010 ووصلت الكمية المنتجة إلى 95.833 ألف طن و 98.41 ألف طن في سنتي 2013، 2014 على التوالي وانخفضت سنة 2015 إلى 87 ألف طن وبمتوسط قدر خلال الفترة (2009-2015) بحوالي 82.3307 ألف طن وبمقارنة متوسطي كمية إنتاج البقوليات للفترتين فإننا نلاحظ أن معدل الإنتاج تجاوز 105.2% وهي نسبة مهمة جدا. وتشير الأشكال إلى تطور المساحة المخصصة لزراعة البقوليات فقد عرفت هي الأخرى تطورات عديدة انتقلت من 63.14 ألف هكتار في سنة 2000 إلى 68 ألف هكتار في سنة 2003، و 72.063 ألف هكتار في سنة 2004 رغم الانخفاض المسجل في سنتي 2001، 2002 حيث قدر متوسط المساحة المزروعة بالبقوليات في الجزائر بـ 65.07 ألف هكتار في متوسط الفترة (2000-2008)، لترتفع خلال فترة تطبيق سياسة تجديد الاقتصاد الفلاحي والريفي إلى 67.44 ألف هكتار في سنة 2009 و 74.22 ألف هكتار في سنة 2010 وتجاوزت هذه المساحة 87 ألف هكتار في سنة 2011 وبمتوسط قدر خلال الفترة (2009-2015) بحوالي 80.75 ألف هكتار أي بمعدل ارتفاع قدر بـ 24.09%. وبالنظر لتطور نسبة المساحة المزروعة بالبقوليات إلى المساحة الكلية المزروعة في الجزائر فإننا نلاحظ ارتفاعها من 0.78% في متوسط الفترة (2000-2008) إلى 0.95% في متوسط (2009-2015)، ورغم الانخفاض في المساحة البقوليات في الجزائر إلا أن مرد ودية هذه الأخيرة

الفصل الثاني: تحليل واقع القطاع الفلاحي في الجزائر للفترة (2000-2016)

عرفت ارتفاعا مستمرا حيث وصلت إلى 1.015 طن في الهكتار في متوسط الفترة (2009-2015) بعدما كانت تمثل 0.682 طن في الهكتار في متوسط الفترة (2000-2008)، ما يفسر في نفس الوقت أهمية الإجراءات المتخذة لتشجيع إنتاجها والتي شملت منحة الجمع والمقدرة بـ 2600 دج لكل 0.1 طن بالنسبة للعدس و3000 دج لكل 0.1 طن بالنسبة للحمص ومنحة تكثيف البذور والتي تراوحت ما بين 20% و35% كدعم بالنسبة للسعر.

3- تحليل إنتاج وإنتاجية محصول البطاطا: يعتبر محصول البطاطا من المحاصيل الفلاحية ذات الاستهلاك الواسع في الجزائر، كما تمثل المادة الأولية للكثير من الصناعات الغذائية، لذلك فقد عرف إنتاجها اهتماما كبيرا من طرف السلطات العمومية من خلال تقديم إعانات كبيرة لمنتجاتها ما أدى إلى إحداث قفزة كبيرة في الإنتاج نظرا لسرعة نموها وقابليتها للتكيف ما يمثل فرصة مهمة للاستثمار في هذا المحصول في المناطق الهامشية و الغير مناسبة للمحاصيل الأخرى.

الجدول رقم (20): تطور إنتاج وإنتاجية محصول البطاطا في الجزائر خلال الفترة (2000-2015)

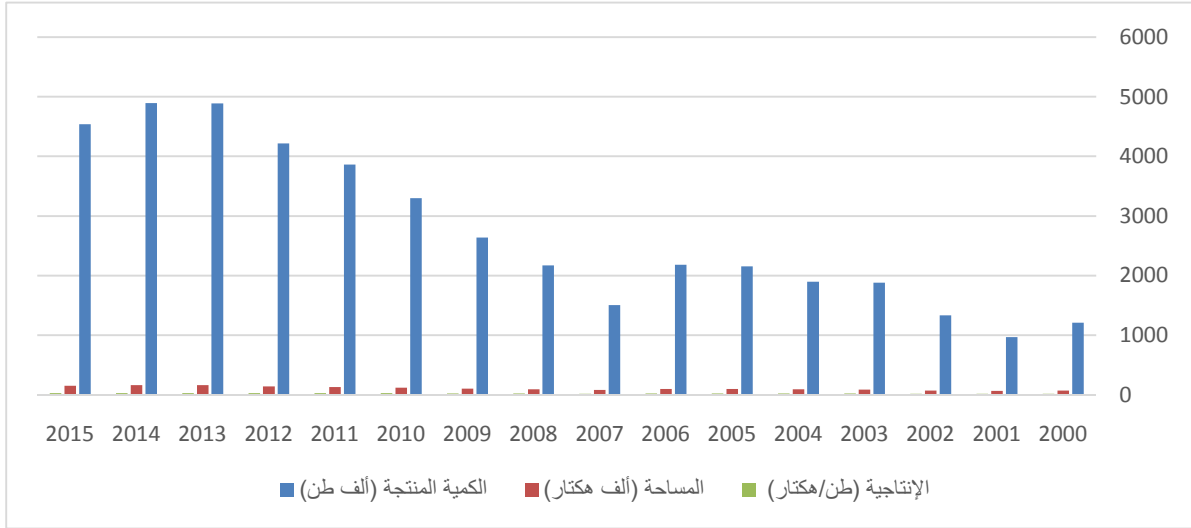
السنوات	الكمية المنتجة (ألف طن)	المساحة (ألف هكتار)	الإنتاجية (طن/هكتار)
2000	1207.69	72.69	16.61
2001	967.232	65.79	14.71
2002	1333.465	72.56	18.38
2003	1879.918	88.66	21.2
2004	1896.27	93.144	20.36
2005	2156.549	99.717	21.63
2006	2180.961	98.825	22.07
2007	1506.85	79.339	18.99
2008	2171.058	91.841	23.64
2009	2636.057	105.121	25.08
2010	3300.31	121.996	27.05
2011	3862.19	131.903	29.28
2012	4219.47	138.666	30.43
2013	4886.53	161.456	30.32
2014	4894.13	164.156	29.81
2015	4539.58	153.31	29.61

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على إحصائيات وزارة الفلاحة والتنمية الريفية على الموقع الإلكتروني: <http://www.minagri.dz> consulté le 12/02/2018 À 01 :00h.

ويمكن توضيح ذلك من خلال الشكل رقم (06) التالي:

الفصل الثاني: تحليل واقع القطاع الفلاحي في الجزائر للفترة (2000-2016)

الشكل رقم (06): تطور إنتاج وإنتاجية محصول البطاطا في الجزائر خلال الفترة (2000-2015)



المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على إحصائيات الجدول رقم (20).

ويوضح الجدول رقم (20) والشكل رقم (06) تطور إنتاج وإنتاجية محصول البطاطا في الجزائر خلال الفترة (2000-2015)، حيث تشير الأرقام المبينة فيه إلى ارتفاع الكميات المنتجة من هذا الأخير من سنة 2000 إلى سنة 2005، و **2156.549** ألف طن سنة 2005، و **2180.961** ألف طن في سنة 2006 و **2171.05** ألف طن في سنة 2008 وبمتوسط قدر خلال الفترة (2008-2000) بحوالي **1700** ألف طن والملاحظ أن سنة 2008 كانت نقطة انعطاف بالنسبة لإنتاج هذا المحصول، حيث تم تسجيل زيادة معتبرة في الإنتاج فاقت **500** ألف طن سنة 2009، واستمر الارتفاع ليبلغ **3300.31** ألف طن في سنة 2013 و **4894.13** في سنة 2014 وينخفض إلى **4539.58** سنة 2015، بعدما كانت تمثل في سنة 2012 حوالي **4219.47** ألف طن، وبمتوسط إنتاج قدر خلال الفترة (2015-2000) بحوالي **3966.41** ألف طن وبمقارنة متوسطة الإنتاج خلال الفترتين يمكن ملاحظة التطور الكبير الحاصل في مجال إنتاج البطاطا في الجزائر والذي تجاوز الضعف ويرجع ذلك إلى زيادة المساحة المخصصة لزراعتها، حيث ارتفعت هي الأخرى من **84.72** ألف هكتار في متوسط الفترة (2008-2000) إلى **137.16** ألف هكتار في متوسط الفترة (2015-2009) وبمعدل زيادة قدرت بـ **61.89%** ما يوضح في الوقت ذاته الأهمية الإستراتيجية لهذا المحصول. و بالإضافة إلى ذلك فقد سجلت مرد ودية محصول البطاطا ارتفاعا هي الأخرى من **19.73** طن في الهكتار في متوسط الفترة (2008-2000) إلى **28.66** طن في الهكتار في متوسط (2015-2009). ونظرا للأهمية الإستراتيجية لهذا المحصول فقد عملت الجزائر منذ نهاية سنة 2008 على تشجير الاستثمار فيه. وتضمن ذلك تطبيق إجراءات برنامج تطوير إنتاج بذور البطاطا والذي تضمن حماية برنامج تكثيف البذور القاعدية مع إنشاء بيوت بلاستيكية بشكل إنفاق بغطاء مراقب وبلغت نسبة الدعم **30%** بسقف لا يتعدى **350000** دج، وعتاد التوظيف بنسبة لا تتعدى **1500000** دج بالنسبة لبرنامج تطوير شعبة بذور و شتلات البطاطا و يخص هذا البرنامج المنتجين والمتعاملين الاقتصاديين وقد شمل:

الفصل الثاني: تحليل واقع القطاع الفلاحي في الجزائر للفترة (2000-2016)

- منحة تخزين شتلات البطاطا تحت التبريد: وتضمنت منحة بسقف 0.75 دج لكل كلغ للشهر في مدة أقصاها 6 أشهر لشتلات البطاطا المصادق عليها من الصنف (أ) والموجهة لتكثيف أو إنتاج بطاطا الاستهلاك، وكذا شتلات البطاطا المصادق عليها من الصنف (ب) والموجهة إلى إنتاج بطاطا الاستهلاك.
 - منحة تخزين البطاطا الموجهة للاستهلاك تحت التبريد (سيريلاك) وتضمنت: منحة بقيمة 1.8 دج للكلغ في الشهر موضوعة في أكياس شبكية، ومنحة بقيمة 1.5 دج للكلغ في الشهر لتلك بدون تعبئة.
- 4- تحليل تطور إنتاج وإنتاجية لفرع الطماطم: تعتبر الطماطم من الخضار الهامة في الجزائر والتي تعرف طلبا واستهلاكا بمعدلات عالية، وقد أصبحت الطماطم تنتج بصورة مستمرة على مدار السنة بفضل تطور الزراعة المحمية، وبفضل استخدام التكنولوجيا ودعم الدولة.

الجدول رقم(21): تطور إنتاج وإنتاجية فرع الطماطم في الجزائر خلال الفترة (2000-2015)

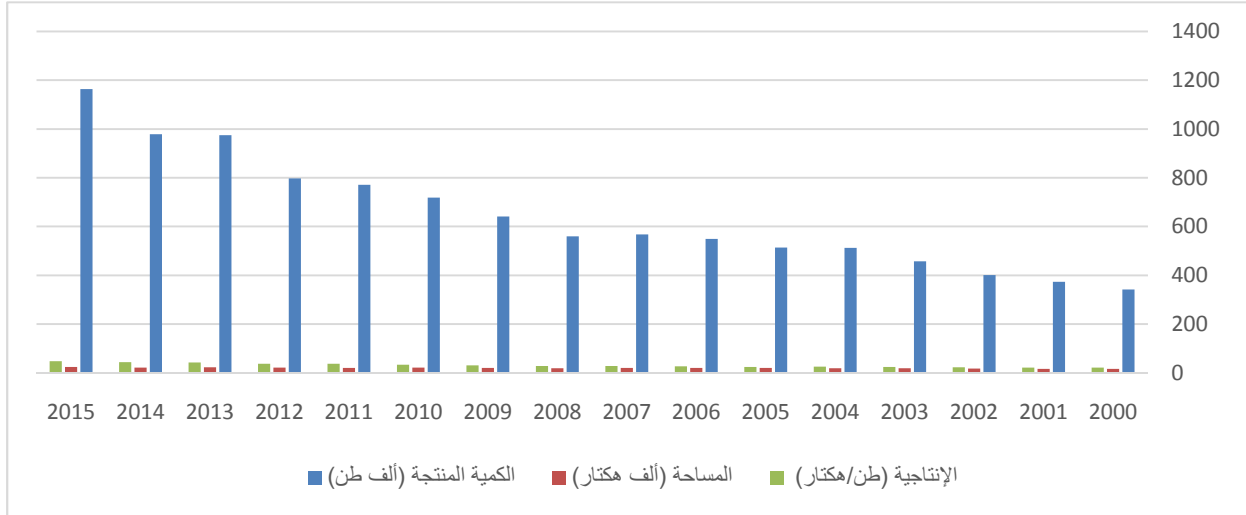
السنوات	الكمية المنتجة (ألف طن)	المساحة (ألف هكتار)	الإنتاجية (طن/هكتار)
2000	341.447	16.71	22.04
2001	373.534	16.76	22.29
2002	401.364	17.82	22.52
2003	456.933	18.65	24.5
2004	512.195	19.432	26.36
2005	513.779	21.089	24.36
2006	548.933	20.436	26.86
2007	567.313	20.079	28.25
2008	559.249	19.655	28.45
2009	641.034	20.789	30.84
2010	718.235	21.358	33.63
2011	771.605	20.575	37.5
2012	796.963	21.542	37
2013	975.075	22.497	43.34
2014	978.114	22.384	43.697
2015	1163.77	24.07	48.349

المصدر: من إعداد الطالبين اعتمادا على إحصائيات وزارة الفلاحة والتنمية الريفية على الموقع الإلكتروني: <http://www.minagri.dz> consulté le 12/02/2018 À 01 :15h.

ويمكن تلخيص معطيات الجدول رقم (21) في الشكل رقم (07) الموالي:

الفصل الثاني: تحليل واقع القطاع الفلاحي في الجزائر للفترة (2000-2016)

الشكل رقم (07): تطور إنتاج وإنتاجية فرع الطماطم في الجزائر خلال الفترة (2000-2015)



المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على إحصائيات الجدول رقم (21).

تضاعف إنتاج الطماطم بما يقارب 3 مرات خلال الفترة (2000-2015)، وبالاطلاع على إحصائيات الجدول رقم (21) والشكل رقم (07) يتضح أن الكمية المنتجة منه انتقلت 341.447 ألف طن في سنة 2000 إلى 559.249 ألف طن في سنة 2008 وبمتوسط قدر بـ 441.638 ألف طن خلال الفترة (2008-2015) وارتفعت إلى 813.504 ألف طن في متوسط الفترة (2009-2015) أي بحوالي 84.2% ويعود هذا الارتفاع إلى الزيادة المسجلة في المساحة المزروعة بالطماطم من 18.95 ألف هكتار في متوسط الفترة (2000-2008) إلى 21.51 ألف هكتار في متوسط الفترة (2009-2015). وتمثل الأصناف الهجينة ذات المردودية العالية من الطماطم 60% من الإنتاج في حين تخص النسبة المتبقية 40% الأصناف الثابتة، والملاحظ أن المردودية عرفت هي الأخرى ارتفاعا مهما حيث انتقلت من 22.04 طن في الهكتار في سنة 2000 إلى 28.45 طن في الهكتار سنة 2008، وبمتوسط 25.07 طن في الهكتار خلال الفترة (2000-2008) إلى 37.667 طن في الهكتار في متوسط الفترة (2009-2015) وبنسبة زيادة قدرت بـ 50.24% وهي نسبة جد مهمة، ويأتي تسجيل هذه النتائج الإيجابية كنتيجة للمنح المقدمة لدعم منتجي هذا المحصول والتي ركزت أساسا في كل من منحة الإنتاج والتي تضمنت منحة بسقف 2 دج للكغ بالنسبة للفلاحين المتعاقدين مع المحولين مصادق عليه من طرف مديرية المصالح الفلاحية والغرفة الفلاحية الولائية، ومنحة التحويل تضمنت منحة بسقف 1.5 دج للكغ بالنسبة لكل وحدة تحويل متعاقدة مع فلاح أو أكثر، من منتجي الطماطم الصناعية بشرط أن تكون هذه الوحدة تشتغل بتحويل الطماطم المحلية 100% في بداية شهر جويلية إلى نهاية شهر سبتمبر.

5- تحليل إنتاج وإنتاجية فرع التمور: تعتبر التمور احد أصناف الفاكهة الأكثر أهمية في الجزائر نظرا للميزة النسبية التي تتميز بها عن بقية الأصناف الأخرى، إذ تحتل الجزائر المرتبة السادسة عالميا والثانية إفريقيا، وتشتهر الجزائر بصنف مميز من التمور "دقلة نور" والتي هي الآن من أحسن الأصناف التجارية في العالم حيث تلقى رواجاً في الأسواق الدولية والإقليمية. كما تملك أزيد من 800 صنف من التمور، مما يشكل مخزوناً

الفصل الثاني: تحليل واقع القطاع الفلاحي في الجزائر للفترة (2000-2016)

وراثيا هاما وبالتالي يشكل ناتج التمور دورا بارزا في البنيان الاقتصادي الفلاحي في الجزائر، كما يعتبر محصولا استراتيجيا يمكن الاعتماد عليه كأحد البدائل التنموية في الاقتصاد الوطني.

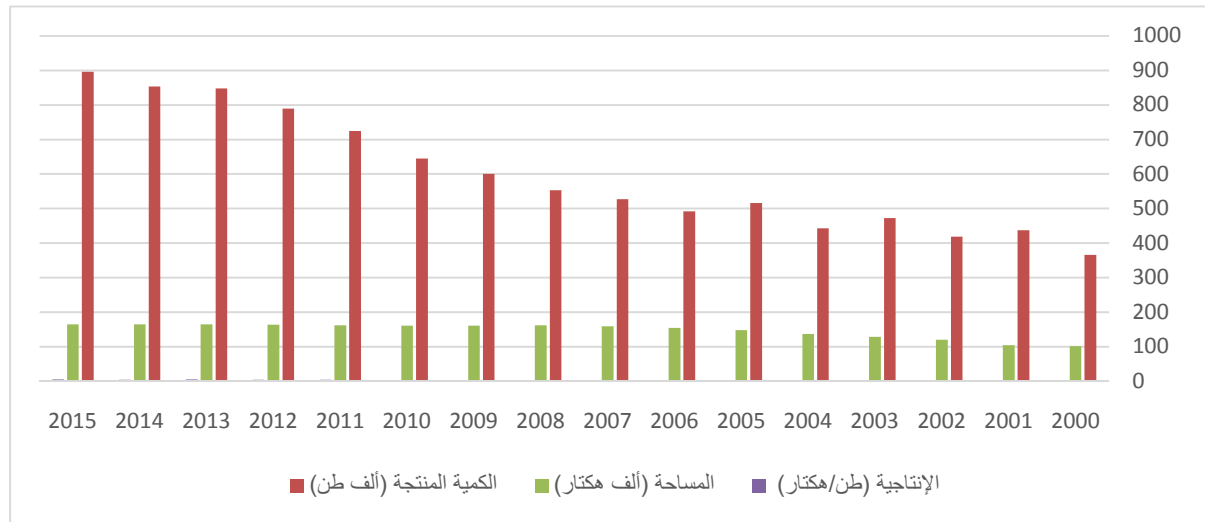
الجدول رقم(22): تطور إنتاج وإنتاجية التمور في الجزائر خلال الفترة (2000-2015).

السنوات	الكمية المنتجة (ألف طن)	المساحة (ألف هكتار)	الإنتاجية (طن/هكتار)
2000	365.616	101.82	3.59
2001	437.332	104.39	4.19
2002	418.427	120.83	3.46
2003	472.304	128.8	3.67
2004	442.6	136.774	3.24
2005	516.293	147.906	3.49
2006	492.188	154.372	3.19
2007	526.921	159.871	3.3
2008	552.765	162.033	3.41
2009	600.696	160.867	3.73
2010	644.741	161.091	4
2011	724.894	162.134	4.47
2012	789.357	163.985	4.81
2013	848.199	164.695	5.51
2014	853.479	164.789	5.179
2015	990.40	165.08	5.36

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على إحصائيات وزارة الفلاحة والتنمية الريفية على الموقع الإلكتروني: <http://www.minagri.dz> consulté le 12/02/2018 À 01 :27h.

ويمكن تلخيص الجدول رقم (22) في الشكل رقم (08) الموالي:

الشكل رقم (08): تطور إنتاج وإنتاجية فرع التمور في الجزائر خلال الفترة (2000-2015)



المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على إحصائيات الجدول رقم (22).

الفصل الثاني: تحليل واقع القطاع الفلاحي في الجزائر للفترة (2000-2016)

ويتحليل تطور إنتاج وإنتاجية التمور في الجزائر خلال الفترة (2000-2015) كما تشير إليه إحصائيات الجدول رقم (22) يتضح إن إنتاج هذه الأخيرة عرف ارتفاعا بأكثر من الضعف في سنة 2015 مقارنة بسنة 2000، حيث انتقل من 365.616 ألف طن في سنة 2000 إلى 552.765 ألف طن في سنة 2008 وبمتوسط إنتاج قدر خلال الفترة (2000-2008) بحوالي 469.382 ألف طن وانتقلت الكمية المنتجة في سنة 2010 إلى ضعف ما كانت عليه في سنة 2000 حيث قدرت بحوالي 644.741 ألف طن لتعرف معدلات زيادة مستمرة بعد ذلك بحوالي 12.43% حيث قفزت الكمية المنتجة من التمور من 600.696 ألف طن في بداية تطبيق سياسة تجديد الاقتصاد الفلاحي والريفي إلى 863.526 ألف طن في سنة 2015 وبمتوسط قدر بحوالي 743.561 ألف طن في متوسط الفترة (2009-2015) أي بمعدل ارتفاع بحوالي 58.41% مقارنة بمتوسط الفترة (2000-2008) وبكمية إنتاج قدرت حوالي 274.179 ألف طن. وبالنظر إلى التغير السنوي في المساحة المزروعة بالتمور في الجزائر فإن هذا الأخير لم يتعدى 6.05% في متوسط الفترة (2000-2008) و 0.28% في متوسط (2009-2015)، ما يوضح أن الحكومة لم تهتم بإجراءاتها المتخذة لتشجيع الاستثمار الفلاحي بعد سنة 2008 بتوسيع المساحة المزروعة به، ورغم الارتفاع الطفيف في مساحة التمور إلا أننا نلاحظ من الجدول رقم (22) ارتفاع إنتاجية هذا المحصول من 3.504 طن في الهكتار في متوسط الفترة (2000-2008) إلى 4.556 طن في الهكتار في متوسط الفترة (2009-2015)، ما يفسر في نفس الوقت الاعتماد على عمليات التوسع الزراعي الرأسي أكثر منه أفقي. ورغم الأهمية الإستراتيجية لهذا المنتج إلا أن السياسة العامة للدولة لم تعره الاهتمام الكافي في مجال التصنيع والتصدير إلا في حدود ضيقة. ولو قدر تصنيعه محليا من قبل الدولة أو القطاع الخاص، وتم تصديره كمنتجات صناعية أو تمور خام، واهتمت بنظافتها وتعبئتها وتغليفها وتم دعم الفلاحين بمستلزمات تسويقها محليا وخارجيا لكان له شأن آخر في رفع ميزانية الدولة باح داهم صادرات السلع الفلاحية، وتوفير دخل سنوي مناسب للفلاحية، نظرا لسمعة أسواق التمور الجزائرية في أوروبا و الولايات المتحدة الأمريكية والأسواق الآسيوية وغيرها، ما يوفر فرصة حقيقية للجزائر للاستثمار خارج قطاع المحروقات، وتنوع صادراتها وتوفير العملة الصعبة لاستيراد المنتجات التي لا تملك فيها الميزة النسبية في الإنتاج ومن أجل تطوير هذا الفرع اتخذت الجزائر في إطار سياسة تجديد الاقتصاد الفلاحي والريفي العديد من الإجراءات لتشجيع عمليات الإنتاج المحلي ودعم الفلاحين في هذا الفرع، والتي يمكن حصر أهمها فيما يلي:¹

- إعادة الاعتبار لبساتين النخيل: من خلال الإجراءات التالية:

- اقتلاع الأشجار المسنة: حيث قدر الدعم ب 30% ويسقف 1200 دج للنخلة.
- تخصيص الأراضي بالرمل: حيث قدر ب 10000 دج للهكتار (2 هكتار كحد أقصى).
- الغراسات الجديدة: يقدر الدعم ب 30% ويسقف 70000 دج للهكتار (10 هكتار كحد أقصى).
- حماية النباتات: وتضمنت:

¹ القرار رقم (2023) المتعلق بصندوق تنمية الاستثمار الفلاحي المؤرخ في 15 سبتمبر 2008، موقع وزارة الفلاحة والتنمية الريفية والصيد البحري على الرابط الإلكتروني: <http://www.minagri.dz> consulté le 14/02/2018 À 13:36h.

الفصل الثاني: تحليل واقع القطاع الفلاحي في الجزائر للفترة (2000-2016)

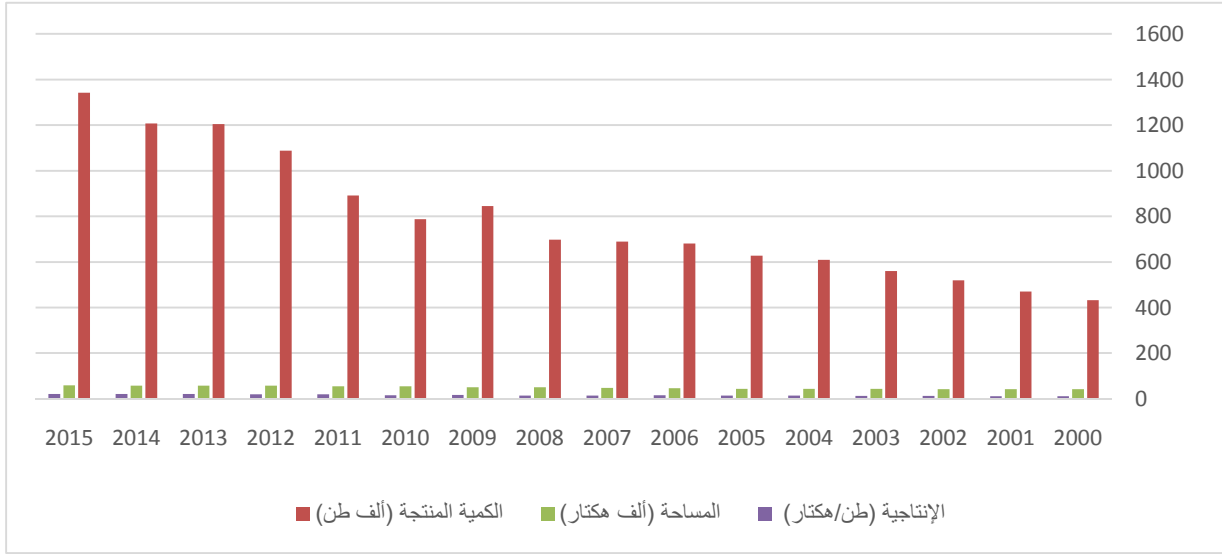
- إتلاف لشجار النخيل المصابة بمرض البيوض: قدر الدعم بـ 30 % ويسقف 4000 دج للنخلة.
 - إيادة الإعشاب الضارة المحيطة بالنخيل: حيث قدر الدعم بـ 30% ويسقف 5000 دج للهكتار.
 - حماية عراجين تمر دقلة نور: يقدر الدعم بـ 30% ويسقف 12000 دج للهكتار بكثافة 120 نخلة.
- **توظيف التمور الموجهة للتصدير:** وتضمن هذا الإجراء اقتناء العتاد لوحدة جديدة أو تجديد عتاد الوحدات المتواجدة سابقا حيث قدر الدعم بـ 30% ويسقف 4000000 دج.
- **التصدير:** وتضمن إجراءات دعم قدرت بـ 5 دج للكلغ بالنسبة للتمور على هيئة (أكوام) بالجملة أما بالنسبة للتمور الموضوعة في علب وزنها 1 كلغ أو اقل فقدر الدعم بـ 8 دج للكلغ.
- 6- **تحليل تطور إنتاج وإنتاجية فرع الحمضيات:** لا تقل الحوامض أهمية عن التمور، ويشير الجدول رقم (23) إلى تطور إنتاج وإنتاجية الحوامض في الجزائر خلال الفترة (2000-2015).
- الجدول رقم (23): تطور إنتاج وإنتاجية الحوامض في الجزائر خلال الفترة (2000-2015).

السنوات	الكمية المنتجة (ألف طن)	المساحة (ألف هكتار)	الإنتاجية (طن/هكتار)
2000	432.635	41.38	10.46
2001	469.96	41.68	11.28
2002	519.459	42.25	12.29
2003	559.93	42.942	13.04
2004	609.11	43.56	13.98
2005	627.406	43.995	14.26
2006	680.345	45.859	14.84
2007	689.467	47.57	14.49
2008	697.366	50.012	13.94
2009	844.495	50.567	16.7
2010	788.11	53.977	14.6
2011	891.078	55.227	20.04
2012	1087.832	57.157	19.03
2013	1204.851	57.479	20.96
2014	1207.312	57.97	20.826
2015	1342.102	58.22	20.763

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على إحصائيات وزارة الفلاحة والتنمية الريفية على الموقع الإلكتروني: <http://www.minagri.dz> consulté le 14/02/2018 À 13 :39h.

الفصل الثاني: تحليل واقع القطاع الفلاحي في الجزائر للفترة (2000-2016)

الشكل رقم (09): تطور إنتاج وإنتاجية فرع الحوامض في الجزائر خلال الفترة (2000-2015)



المصدر: من إعداد الطالبين اعتمادا على إحصائيات الجدول رقم (23).

ارتفعت الكمية المنتجة من الحوامض من 587.297 ألف طن في متوسط الفترة (2008-2000) إلى 840.761 ألف طن في متوسط الفترة (2015-2009)، ورافق هذا الارتفاع زيادة في المساحة المزروعة بالحوامض من 44.35 ألف هكتار في متوسط الفترة (2008-2000) إلى 55.39 ألف هكتار في متوسط الفترة (2015-2000) كما هو موضح في الجدول رقم (23) والشكل رقم (09)، ولقد كان التوسع في المساحة المخصصة لغرس الحوامض انعكسا إيجابيا على إنتاجية هذه الأخيرة، حيث قفزت هي الأخرى من 13.176 طن في الهكتار في متوسط الفترة (2008-2000) إلى 13.528 طن في الهكتار في متوسط الفترة (2015-2009) وبمعدل ارتفاع قدر بـ 3% فقط، وضمن برنامج تطوير زراعة الحمضيات بعد سنة 2008 العديد من الإجراءات نلخصها كالآتي:

- اقتلاع مغروسات الحمضيات المسنة: حيث قدر الدعم بـ 70 دج للشجرة المسنة بسقف 18000 دج.
- تجديد الغراسات: وقدر الدعم بـ 30% بسقف 50 دج للجدل وبحد أقصاه 13000 دج للهكتار.
- غراسات جديدة في المناطق الساحلية والشبه الساحلية: بنسبة 60% وبسقف 25000 دج للهكتار.

ثانيا- تطور الإنتاج الحيواني في الجزائر خلال الفترة (2000-2015)

تعتبر الثروة الحيوانية المصدر الأساسي للإنتاج الحيواني والذي يعتبر المكمل الأساسي للإنتاج النباتي. ويشمل الناتج الحيواني إنتاج الدواجن واللحوم والبيض ومنتجات الماشية من اللحوم الحمراء والحليب، وتعد اللحوم ذات أهمية كبيرة على مستوى التركيبة الغذائية للمستهلك فهي مصدر أساسي للبروتينات والدهون، وتنقسم اللحوم إلى قسمين اللحوم الحمراء واللحوم البيضاء ومصادر إنتاجها تتركز على الغنم والأبقار في المرتبة الأولى لتأتي بعدها الماعز والإبل والخيل، واللحوم البيضاء ومصادر إنتاجها تتركز على الثروة الداجنة، وللاشارة فان تطوير الإنتاج الحيواني بعد سنة 2008 شمل العديد من برامج والتي تضمنت¹:

¹ القرار رقم (2023) المتعلق بالصندوق الوطني لتنمية الاستثمار الفلاحي، مرجع سابق.

الفصل الثاني: تحليل واقع القطاع الفلاحي في الجزائر للفترة (2000-2016)

- برنامج تطوير تربية الغنم والماعز: وتضمن هذا البرنامج الإجراءات الآتية:
 - إنشاء مجبنة لحليب الماعز والنعاج: شمل البسترة، التجفيف والتقطير بـ 30% بمبلغ 500000 دج.
 - التحسين الوراثي وحماية الصحة الحيوانات الموجهة للتكثير: شمل دعم التلقيح الاصطناعي المخصب بقيمة 850 دج لكل مربي له قطيع ومندمج في البرنامج السنوي المعد من طرف المركز الوطني للتلقيح الاصطناعي والتحسين الوراثي والغرفة الوطنية للفلاحة والمصادق عليها من طرف الإدارة المركزية.
 - برنامج تطوير تربية الدواجن وتربية الحيوانات الصغيرة: وتضمن هذا البرنامج الإجراءات التالية:
 - تربية الديك الرومي: وشمل اقتناء تجهيزات خاصة بنسبة 30% دعم بسقف محدد بـ 160000 دج لكل مستثمر له منشآت تربية الحيوانات.
 - تثمين الإنتاج: وشمل إنشاء ورش ذبح وتقطيع الدواجن، حيث حددت نسبة دعم تجهيزات الذبح بـ 20% ويسقف 1000000 دج، بالإضافة إلى تهيئة المباني تربية الدواجن حيث شملت تهيئة، ترميم مباني التربية الحيوانية بنسبة دعم 20% ويسقف محدد بـ 1000000 دج.
 - برنامج تطوير تربية الإبل والخيول: وشمل البرنامج إجراءات تتمثل في:
 - حماية وتطوير الثروة الوراثية: وتضمن منحة الولادة بقيمة 20000 دج لسلاسل الخيل والإبل الحرة.
 - تثمين منتجات الإبل: إنشاء وحدات الصغيرة للخدمات، حدد الدعم بسقف 1000000 دج للوحدات (أغذية، معالجة) وبـ 500000 دج بالنسبة لوحدات تحويل الحليب الصغيرة، الصناعات التقليدية (الوبر).
 - تطوير المهن المتعلقة بالأحصنة (صناعة الرحال): وقدر الدعم بـ 1000000 دج .
- ومما سبق يمكن القول أن الثروة الحيوانية تؤدي أدوارا هامة ومتنوعة من بينها توفير فرص العمل للفلاح ولأفراد أسرته فضلا عن دورها كمستودع للثروة، وللثروة الحيوانية أيضا أهمية ثقافية، فملكية الثروة الحيوانية تشكل أساسا للتمسك بالعادات والتقاليد في المجتمعات العديدة. ولقد أدرج الاقتصاديون المهتمون بالاقتصاد الفلاحي تصنيف الحيوانات المزرعية حسب موقعها من الإنتاج إلى مجموعتين: حيوانات الإنتاج والتي تكون الغالية من تربيتها الحصول على منتجات استهلاكية كاللحوم والحليب والبيض، وحيوانات العمل والتي تكون الغالية من تربيتها العمل على انجاز العمليات الفلاحية. وبحكم تركيزنا على دراسة اثر الاستثمار الفلاحي على حركة التجارة الخارجية فإننا سنكتفي فقط بتحليل تطور حيوانات الإنتاج الفلاحي و التي تمثل ما نسبته 50% من الإنتاج الفلاحي.
- 1- تطور إنتاج اللحوم الحمراء في الجزائر خلال الفترة (2000-2015):** تتمثل اللحوم الحمراء بصفة أساسية في لحوم الأبقار، الأغنام والماعز وهي المنتجات الرئيسية الهامة لما تحتويه من معدلات عالية من البروتينات الحيوانية الضرورية لغذاء الإنسان. وتشمل تركيبة المواشي في الجزائر الأبقار، الأغنام، الماعز، الخيول، الإبل كما هو موضح في الجدول رقم (24) الموالي:

الفصل الثاني: تحليل واقع القطاع الفلاحي في الجزائر للفترة (2000-2016)

الجدول رقم (24): تطور تركيبة المواشي في الجزائر خلال الفترة (2000-2015).

السنوات	عدد الأبقار	عدد الأغنام	عدد الماعز	عدد الخيول	عدد الإبل	إجمالي عدد المواشي
2000	1595.38	17615.93	3026.73	264.2	234.22	22736.46
2001	1613.04	17298.79	3129.4	267.45	245.49	22554.17
2002	1551.57	17587.74	3280.54	261.72	249.69	22931.26
2003	1560.54	17502.79	3324.74	262.72	253.05	22903.84
2004	1613.7	18293.3	3450.58	245.78	273.14	23879.50
2005	1586.07	18909.11	3589.88	243.67	268.56	24597.29
2006	1607.89	19615.73	3754.59	238.87	268.67	25503.75
2007	1633.81	20154.89	3837.86	237.08	291.36	26155.01
2008	1640.73	19946.15	3751.36	230.45	295.08	25863.77
2009	1682.43	21404.58	3962.12	235.89	301.11	27586.13
2010	1747.7	22868.77	4287.3	220.04	313.99	29437.80
2011	1790.14	23989.33	4411.02	225.28	318.75	30734.52
2012	1843.93	25194.105	4594.52	218.4	340.14	32191.15
2013	1909.45	26880.41	4939.2	210.09	344.01	34283.16
2014	1918.32	27031.21	4980.9	207.41	348.14	34485.98
2015	2149.55	28111.77	5013.95	213.25	362.27	35850.79

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على إحصائيات وزارة الفلاحة والتنمية الريفية على الموقع الإلكتروني: <http://www.minagri.dz> consulté le 16/02/2018 À 00:01h.

يتضح من خلال الجدول رقم (24) أن متوسط عدد المواشي ارتفع من 24124.58 ألف رأس خلال الفترة (2008-2000) إلى 31453.02 ألف رأس في متوسط الفترة (2009-2015) منها 78% أغنام و 14.39% ماعز و 5.77% أبقار وبنسبة 1.04% و 0.69% بالنسبة للإبل والخيول على التوالي. ولقد شهد عدد المواشي ارتفاعا ضعيفا خلال الفترة (2009-2015) حيث لم يتعد معدل التغير السنوي 4.24% خلال الفترة (2008-2000)، وتجاوزت نسبة 6.71% بعد سنة 2008 فبعد الانخفاض المسجل في سنة 2008 بنسبة 1.11% قفزت نسبة الزيادة إلى 6.65% و 6.71% في سنتي 2009 و 2010 على التوالي ورغم الانخفاض المسجل في معدل الزيادة في عدد رؤوس المواشي في سنتي 2011، 2012 إلا أنها عاودت الارتفاع في سنة 2013 لتستقر في سنة 2014 حيث لم يتعدى معدل الزيادة 0.59% مقارنة بسنة 2013. وارتفعت في سنة 2015 إلى نسبة وصلت 13.64%. ويرجع التذبذب المسجل في رؤوس المواشي أساسا إلى سنوات الجفاف والتي يزداد فيها ذبح وهلاك رؤوس المواشي، فضلا عن انتشار الأمراض والأوبئة وضعف التأهيل، واتباع نظم الرعي التقليدي ونقص الأعلاف، والتي تعتمد الجزائر بشكل أساسي على استيرادها سواء كان ذلك في شكلها الخام أو مصنعة.

الفصل الثاني: تحليل واقع القطاع الفلاحي في الجزائر للفترة (2000-2016)

الجدول رقم (25): تطور إنتاج اللحوم الحمراء والبيضاء في الجزائر خلال الفترة (2000-2015)

الوحدة: مليون قنطار

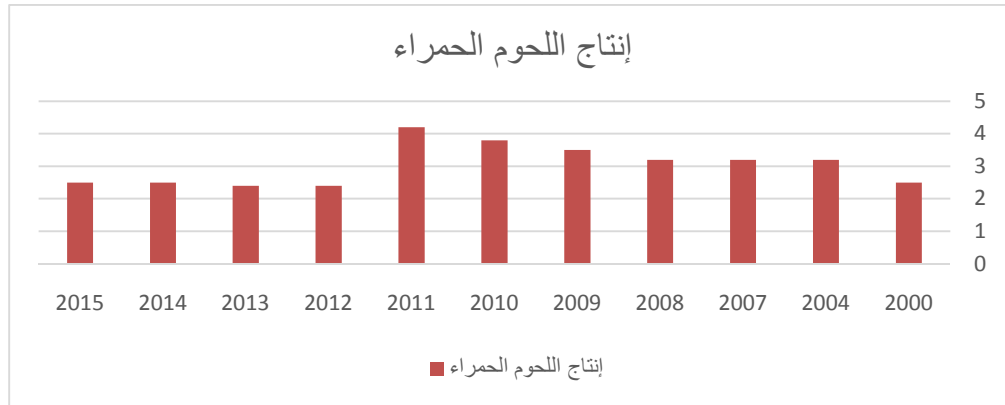
السنوات	2000	2004	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015
إنتاج اللحوم الحمراء	2.5	3.2	3.2	3.2	3.5	3.8	4.2	2.4	2.4	2.5	2.5
إنتاج اللحوم البيضاء	1.9	1.7	2.6	3.1	2.1	2.8	3.4	3.6	4.2	4.6	5.1

المصدر: المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصائيات الزراعية، المجلد 36، الخرطوم، 2016، ص 112. على

الرابط الإلكتروني: <http://www.aoad.org>

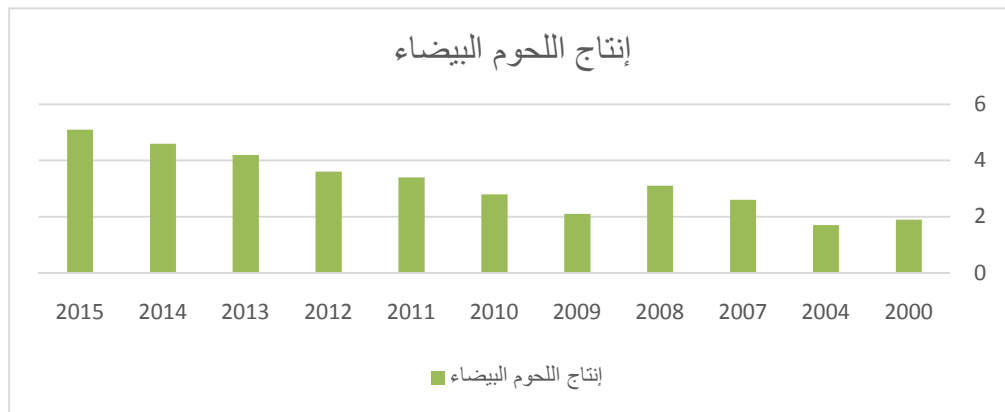
ويمكن توضيح ذلك من خلال الشكلان رقم (10) و(11) الموالين:

الشكل رقم (10): تطور إنتاج اللحوم الحمراء في الجزائر خلال الفترة (2000-2015).



المصدر: من إعداد الطالبين من خلال الاعتماد على إحصائيات الجدول رقم (25).

الشكل رقم (11): تطور إنتاج اللحوم البيضاء في الجزائر خلال الفترة (2000-2015).



المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على إحصائيات الجدول رقم (25).

يتضح من خلال الجدول رقم (25) والشكل رقم (10)، أن إنتاج اللحوم الحمراء عرف تطورا منذ سنة 2000 حيث ارتفعت كمية الإنتاج من 2.5 مليون قنطار إلى 3.2 مليون قنطار سنة 2004 وذلك بنسبة 28%، هذه الزيادات استمرت خاصة مع برامج تشجيع الإنتاج الحيواني منذ تطبيق مخطط PND حيث ارتفعت كمية الإنتاج إلى 4.2 مليون قنطار سنة 2011 وذلك بنسبة 31.25% مقارنة بسنة 2004، وفي سنة 2015 شهد إنتاج اللحوم انخفاضا بنسبة 40.47% مقارنة بسنة 2011 وينسب ذلك التراجع إلى

الفصل الثاني: تحليل واقع القطاع الفلاحي في الجزائر للفترة (2000-2016)

استمرار الاعتماد على الطرق التقليدية في إنتاج اللحوم واعتماد تغذية الماشية على المحاصيل الموسمية لكل سنة، فانخفاض محاصيل أعلاف الماشية يؤدي إلى ارتفاع أسعارها مما يدفع بالمنتجين إلى التخلي عن الإنتاج الحيواني، كما أن من أسباب ذلك تراجع المستهلكين عن شراء اللحوم الطازجة بسبب ارتفاع أسعارها وتحولهم إلى استهلاك اللحوم المجمدة المستوردة نظرا لانخفاض أسعارها.

أما فيما يخص اللحوم البيضاء فهي تتمثل بصفة خاصة في لحوم الدواجن، ويتضح ذلك من خلال الجدول رقم (25) والشكل رقم (11) التذبذب في كمية إنتاج اللحوم البيضاء، ومعدلات النمو المنخفضة فيه فمع بداية تطبيق المخطط الوطني للتنمية الفلاحية لم يعرف إنتاج اللحوم البيضاء تطورا ايجابيا بل سجلت كمية الإنتاج سنة 2004 انخفاضا يقدر بنسبة 10.52% مقارنة بسنة 2000 وذلك نتيجة الظروف غير المستقرة في المناطق الريفية التي تعد المكان المناسب لممارسة مثل هذه الأنشطة، وصعوبة المحافظة على صحة الحيوانات في ظل الظروف الصحية السيئة التي تعرضت لها الدواجن (أنفلونزا الطيور)، لكن تم استدراك هذا التراجع بفضل الدعم الذي أولته الدولة للأنشطة المتعلقة بفرع اللحوم البيضاء ويظهر ذلك من خلال الزيادات التي عرفها الإنتاج سنة 2008 وذلك بنسبة زيادة قدرت بـ 82.35%، لكن سرعان ما انخفضت هذه النسبة بسبب متطلبات ما بعد بداية المشروع، حيث يرجع ذلك لضعف الإمكانيات المادية والمالية والتي يحتاجها المربون خاصة وأن نشاط الدواجن مكلف بسبب ارتفاع أسعار التجهيزات وكذلك أسعار مواد التغذية والأدوية التي تعتبر في معظمها مستوردة.

2- تطور إنتاج الحليب في الجزائر خلال الفترة (2000-2015): إنطلاقا من الأهمية الكبيرة لمادة الحليب على اعتبار أنها من المواد ذات الاستهلاك الواسع التي تكلف الدولة مبالغ كبيرة من خلال دعم سعر الحليب فلقد وضعت وزارة الفلاحة تشجيع إنتاج الحليب في صلب اهتمامها، وهذا من خلال مرافقة ودعم المستثمرين في هذا النشاط بداية من استيراد الأبقار الحلوب وصولا إلى عملية الإنتاج إضافة إلى ضمان شراء الحليب المسوق والمجوز والموالي يلخص تطور إنتاج الحليب.

الجدول رقم (26): تطور إنتاج الحليب في الجزائر خلال الفترة (2000-2015).

السنوات	2000	2004	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015
إنتاج الحليب (10 ⁶) لتر	1.6	1.9	2.1	2.2	2.4	2.6	2.9	3.1	3.4	3.6	3.8

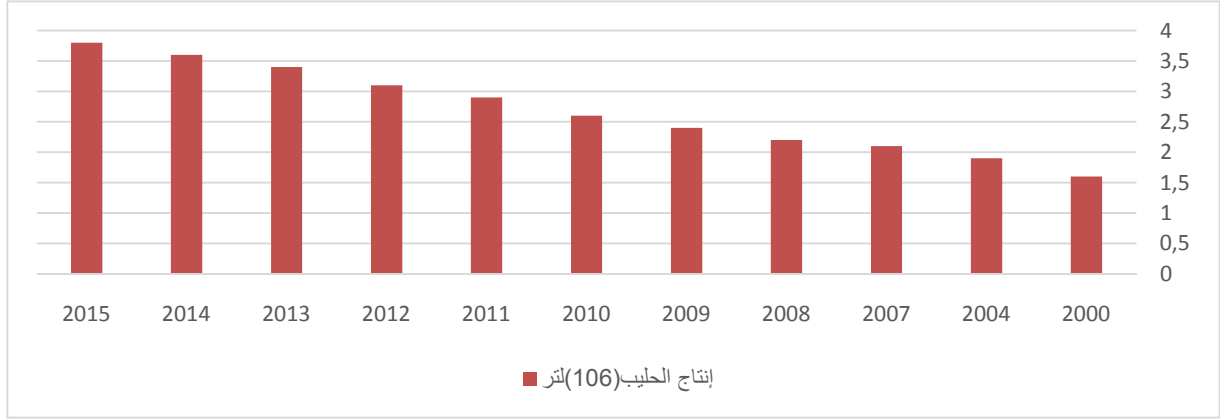
المصدر: المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصائيات الزراعية، المجلد 36، الخرطوم، 2016، ص: 115.

على الرابط الإلكتروني: <http://www.aoad.org>

ويمكن توضيح ذلك من خلال الشكل رقم (12) التالي:

الفصل الثاني: تحليل واقع القطاع الفلاحي في الجزائر للفترة (2000-2016)

الشكل رقم (12): تطور إنتاج الحليب في الجزائر خلال الفترة (2000-2015)



المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على الجدول رقم (26).

نلاحظ من خلال الجدول رقم (26) والشكل رقم (12) أن إنتاج الحليب ارتفع إلى 1.6 مليار لتر سنة 2000 ثم إلى 1.9 مليار لتر سنة 2004 وذلك بنسبة زيادة تقدر بـ 18.75%، هذا المعدل عرف نموا في السنوات اللاحقة حيث ارتفعت كمية إنتاج الحليب من 2.4 مليار لتر سنة 2009 إلى 3.1 مليار لتر سنة 2012 وذلك بنسبة زيادة تقدر بـ 29.16%، إلا أنه عرف تراجعاً في سنة 2014 من حيث نسب زيادة كمية الإنتاج، حيث ارتفعت كمية الإنتاج إلى 3.6 مليار لتر وفي سنة 2015 بلغ 3.8 مليار لتر وذلك بنسبة زيادة أقل من سابقتها تقدر بـ 16.12%. ويعود هذا التراجع إلى المشاكل التي لا تزال يعاني منها قطاع الحليب، حيث أن مردودية الأبقار في الإنتاج لا تزال ضعيفة جداً ويعود ذلك إلى سوء العناية بالأبقار إضافة إلى قلة استخدام الوسائل الحديثة في التربية، وكذا سوء التعامل مع الأبقار المستوردة منها، نظراً للفارق الشاسع بين مقومات العيش السليم لها في الجزائر وبين ما كانت عليه في بلدانها الأصلية¹. فالأبقار الفرنسية المختصة في إنتاج الحليب واللحم مثلاً بإمكانها أن تتأقلم مع أي بيئة في أرجاء الوطن، لكن الأبقار الألمانية والهولندية المختصة في إنتاج الحليب فقط لا تتأقلم مع المناطق الساحلية التي تقع في أقصى شرق وأقصى الغرب الجزائري، في حين أن الأبقار النمساوية لا تتأقلم إلا مع منطقتي الشرق والوسط في الجزائر، وبسبب عدم احترام هذا التوزيع المرتبط بالبيئة التي تعيش الأبقار في الجزائر في ظروف صعبة لا تناسبها وبالتالي يقل مردودها في إنتاج الحليب، فإذا كانت البقرة في ألمانيا تنتج ثلاثين لتراً في اليوم فإنها في الجزائر تنتج خمسة عشرة لتراً فقط، بسبب تغير الغذاء أو نقص كمياته نتيجة لأسعاره المرتفعة في الجزائر. لذلك وجب النظر في إمكانية الرفع من عدد الأبقار الحلوب ومراعاة تأقلمها مع البيئة التي ستعيش فيها ومراقبة المستفيدين من الدعم لشراء الأبقار ومدى صحة نواياهم إن كانت لإنتاج الحليب أو لإهمالها وذبحها عشوائياً.

3- تطور إنتاج البيض في الجزائر خلال الفترة (2000-2015): يتمركز نشاط البيض في المناطق الريفية التي يتمركز فيها نشاط تربية الدواجن، وتتواجد عدة أكواخ دجاج البيض بالقرب من أكواخ دجاج اللحم، ويمارس الكثير من الفلاحين النشاطين معاً، والجدول الموالي يلخص أكثر تطور إنتاج البيض في الجزائر.

¹ بوخالفة علي، انضمام الجزائر للمنظمة العالمية للتجارة وانعكاساتها على مشكلة التغذية، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الحاج لخضر باتنة، 2015، ص 179.

الفصل الثاني: تحليل واقع القطاع الفلاحي في الجزائر للفترة (2000-2016)

الجدول رقم (27): تطور إنتاج البيض في الجزائر خلال الفترة (2000-2015).

الوحدة: (ألف طن)

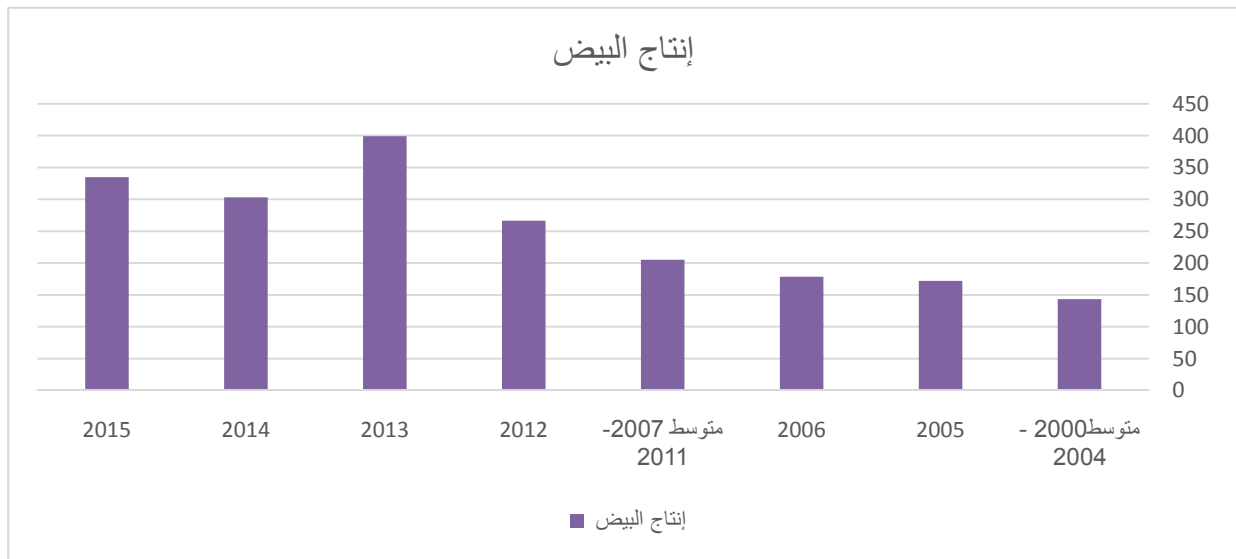
السنوات	متوسط 2004-2000	2006-2005	متوسط 2011-2007	2012	2013	2014	2015
إنتاج البيض	143.28	178.49	205.45	266.33	399.35	303.04	335.00

المصدر: المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصائيات الزراعية، المجلد 36، الخرطوم، 2016، ص ص:116.

على الرابط الإلكتروني: <http://www.aoad.org>

ويمكن توضيح ذلك من خلال الشكل رقم (13) التالي:

الشكل رقم(13): تطور إنتاج البيض في الجزائر خلال الفترة (2000-2015).



المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على إحصائيات الجدول رقم (27).

نلاحظ من خلال معطيات الجدول رقم (27) والشكل رقم (13) أن تطور إنتاج البيض خلال الفترة (2000-2015) أن إنتاج البيض قد عرف ارتفاعا تدريجيا من سنة 2000 حيث كانت كمية الإنتاج حوالي 140 ألف طن إلى سنة 2006 التي بلغت حوالي 179 ألف طن. إلى أن ارتفعت إلى 200 ألف طن وبلغ الإنتاج في متوسط الفترة (2007-2011) أي ارتفع بوتيرة نسبتها 9.41% مقارنة بسنة 2006، وخلال السنوات 2013، 2014 و 2015 وصلت إلى 299، 300 و 335 ألف طن على التوالي. وكننتيجة طبيعية لهذا التطور فقد شهد الوضع الغذائي للسكان تحسن ملموس حيث ازداد كل من الاستهلاك الفردي اليومي للسعيرات الحرارية من البيض حوالي 0.48% من الحريرات المشكلة للغذاء اليومي للمستهلك الجزائري، بينما البروتينات تشكل حوالي 1.5% من البروتينات المشكلة للغذاء اليومي للمستهلك الجزائري، أما الدهون تمثل حوالي 1.53% من الدهون المشكلة للغذاء اليومي للمستهلك الجزائري. وتبين هذه المعطيات أن إنتاج البيض مثله مثل إنتاج الدجاج قد عرف تطورا ملحوظا بفضل سياسة الدعم المقدمة من طرف الدولة، كما ساهمت عصرة وسائل الإنتاج في تحسين ظروف ممارسة هذا النشاط الفلاحي، ولكن يسجل هذا السياق أن مربي

الفصل الثاني: تحليل واقع القطاع الفلاحي في الجزائر للفترة (2000-2016)

دجاج البيض يواجهون في الكثير من الحالات مشكلة الارتفاع الكبير في أسعار الأعلاف وأدوية الدواجن الناتجة عن عوامل المضاربة والاحتكار.

4- تطور إنتاج العسل في الجزائر خلال الفترة (2000-2015): يعتبر العسل إحدى منتجات حشرة النحلة فضلا عن إنتاجها للغذاء الملكي والشهد وحبوب الطلع والعبر أو صمغ النحل، وتمتلك الجزائر عدد كبير من أنواع العسل أشهرها عسل الكاليتوس الذي ينصح به لأمراض المسالك الهوائية والتنفسية والروماتيزم ويوضح الجدول التالي تطور إنتاج العسل في الجزائر.

الجدول رقم (28): تطور إنتاج العسل في الجزائر خلال الفترة (2000-2015).

الوحدة: (ألف طن)

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007
الإنتاج	1.05	1.63	1.95	2.1	2.8	2.9	2.5	2.9
السنوات	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015
الإنتاج	3.02	3.96	4.86	5.07	5.24	6.15	5.70	6.59

المصدر: المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصائيات الزراعية، المجلد 36، الخرطوم، 2016، ص: 118.

على الرابط الإلكتروني: <http://www.aoad.org>

نلاحظ من خلال الجدول رقم (28) أن إنتاج العسل ارتفع خلال الفترة 2000 أين ظهر المخطط الوطني للتنمية الفلاحية والريفية على إنتاج هذا الفرع حيث ارتفع إنتاج العسل خلال الفترة (2000-2009) باستثناء سنة 2006 الذي انخفض فيها الإنتاج بكمية ضئيلة نسبيا حيث بلغت 2500 طن بعدما كانت في سنة 2005 حوالي 2991 طن، أي انخفاض قدره 16.42% وسجل إنتاج العسل سنة 2009 كمية قصوى بلغت 4002 طن حيث تطورت بنسبة 20.83% مقارنة بسنة 2008 وفي حين وصل متوسط الإنتاج خلال (2000-2009) إلى 2531 طن. وفي سنة 2010 ارتفعت كمية الإنتاج تدريجيا وذلك وفقا للمخطط الوطني للتنمية الفلاحية والريفية الذي خصص مبالغ مالية لدعم فرع العسل إلى أن وصلت كمية إنتاج العسل سنة 2014 إلى 5700 طن وفي سنة 2015 وصل إنتاج العسل إلى 6591 طن. والهدف الحالي هو العمل على استبدال الخلايا التقليدية بأخرى حديثة لان الخلايا التقليدية أصبحت تتسبب في انتشار الأمراض مثل الفاروا، وتحولت إلى رئيسية لإصابة الخلايا الحديثة بالعدوى لأنه من الصعب علاجها بالأدوية وسجل إنتاج العسل نهاية 2009 كمية قصوى بلغت حوالي.

5- تطور إنتاج الأسماك في الجزائر خلال الفترة (2000-2015): بالنسبة للأسماك يوضح الجدول رقم

(29) تطور إنتاج كل منها في المصايد الطبيعية ومزارع الصيد في الجزائر خلال الفترة (2000-2015).

الجدول رقم (29) : تطور إنتاج الأسماك في الجزائر خلال الفترة (2000-2015).

السنوات	إنتاج المصايد (ألف طن)	إنتاج المزارع (ألف طن)	الإنتاج الكلي (ألف طن)
2000	79.4	0.09	97.49
2001	110.06	0.12	110.18
2002	111.4	0.72	111.72
2003	110.63	0.18	110.81

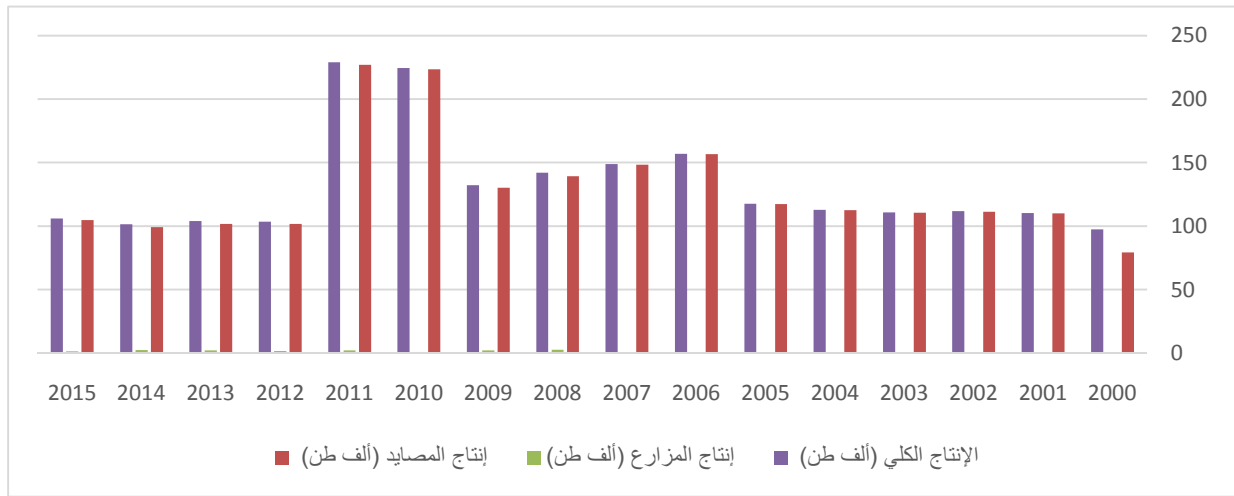
الفصل الثاني: تحليل واقع القطاع الفلاحي في الجزائر للفترة (2000-2016)

112.79	0.25	112.54	2004
117.48	0.25	117.23	2005
157.02	0.29	156.73	2006
148.84	0.4	148.44	2007
142.04	2.78	139.26	2008
132.27	2.15	130.12	2009
224.53	1.03	223.5	2010
229.1	2.1	227	2011
103.56	1.76	101.8	2012
103.99	2.19	101.8	2013
101.58	2.41	99.17	2014
106.1	1.31	104.79	2015

المصدر: من إعداد الطالبان بالاعتماد على إحصائيات وزارة الفلاحة والتنمية الريفية على الموقع الإلكتروني: <http://www.minagri.dz> consulté le 17/02/2018 À 14 :08h.

ويمكن توضيح ذلك من خلال الشكل رقم (14) التالي:

الشكل رقم(14): تطور إنتاج الأسماك في الجزائر خلال الفترة (2000-2015).



المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على إحصائيات الجدول رقم (29).

بالنظر إلى الجدول رقم (29) والشكل رقم (14) نلاحظ أن تطور الإنتاج السمكي بعد 2008، فإن أول ما يمكن ملاحظته هو الارتفاع التدريجي لإنتاج هذا الأخير من 97.49 ألف طن سنة 2000 إلى 111.72 ألف طن في سنة 2002 بعدما كان يمثل سنة 2001 حوالي 110 ألف طن، لترتفع بشكل تدريجي في سنتي 2004 و2005 على التوالي حيث تجاوزت الكمية المنتجة 157 ألف طن سنة 2006 وعرفت كل من سنتي 2007 و2008 انخفاضا في الكمية المنتجة وصل إلى 8.18 ألف طن و14.95 ألف طن على التوالي ليبلغ بذلك متوسط الإنتاج خلال الفترة (2000-2008) حوالي 123.15 ألف طن، ورغم أن الإنتاج الواصل انخفاضه في سنة 2009 إلى ما يقارب 132.27 ألف طن إلا أن هذه الأخيرة قاربت الضعف في سنة

الفصل الثاني: تحليل واقع القطاع الفلاحي في الجزائر للفترة (2000-2016)

2010 و 2011 على التوالي حيث بلغت الكمية المنتجة في سنة 2010 ما يفوق 224.53 ألف طن في سنة 2010 و 229.1 ألف طن في سنة 2011 ولم تتواصل هذه الزيادة في سنتي 2012، 2013 حيث عادت مستويات الإنتاج إلى 103 ألف طن لتتخف في سنة 2014 إلى 101.58 ألف طن وارتفعت سنة 2015 إلى 106.1 ألف طن في حين بلغ متوسط الإنتاج خلال الفترة (2009-2015) حوالي 143.01 ألف طن وبزيادة فاقت 20 ألف طن مقارنة بالفترة (2000-2008). ورغم النتائج الإيجابية المسجلة في مجال إنتاج الأسماك في الجزائر بعد أزمة الغذاء لسنة 2008، إلا أن مستوياته لا تزال ضعيفة مقارنة بنظيرها من اللحوم الحمراء والبيض، ولا يمكن إرجاع أسباب التراجع المسجل في الكمية المنتجة والتي تساهم فيها مصايد بنسبة 99.5% إلى نقص الإمكانيات أو المؤهلات فالشريط الساحلي يمتد على طول 1200 كلم أي بمساحة صيد تقدر بحوالي 10 مليون هكتار بالإضافة إلى أسطول الصيد المشكل من 2661 وحدة صيد و 29000 صياد مسجل و 30 ميناء صيد، بالإضافة إلى ذلك أن ارتفاع مستوى أسعار الأسماك في الأسواق المحلية وغياب ثقافة استهلاكها في العديد من مناطق الجزائر خاصة الداخلية منها يكبح الطلب على هذا النوع من المنتجات الفلاحية مما يؤثر بشكل مباشر على عزوف المستثمر الفلاحي على التوجه نحو هذا النوع من الاستثمار ناهيك عن المخاطر المرتبطة به.

المطلب الثالث: الأهمية النسبية للقطاع الفلاحي في الاقتصاد الوطني

يمكن للأهمية التي يتمتع بها القطاع الفلاحي في الجزائر أن تتمثل من خلال مساهمة النشاط الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي، ومساهمته في توظيف فرص عمل جديدة وتحقيق الأمن الغذائي ومن ثم تحقيق جزء من الموارد المتأتية عبر التجارة الخارجية، وهو ما سنوضحه فيما يلي:

أولاً- تطور مساهمة القطاع الفلاحي في الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر خلال الفترة (2000-2015)

تختلف نسبة مساهمة القطاع الفلاحي في إجمالي الناتج الوطني من دولة إلى أخرى حسب طبيعة اقتصاد كل دولة والأهمية التي توليها لهذا القطاع ومدى تطوره. وفي الجزائر يمثل القطاع الفلاحي أهمية معتبرة من حيث مساهمته في الدخل والذي يعتبر من بين أهم المؤشرات التي توضح النمو الاقتصادي للقطاع الفلاحي. وتشير إحصائيات الجدول رقم (30) إلى تطور مساهمة القطاع الفلاحي في الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر خلال الفترة (2000-2015)، حيث توضح الأرقام المبينة فيه إلى أن الناتج الفلاحي في الجزائر عرف تطوراً كبيراً خلال الفترة (2000-2015)، حيث انتقل من 359 مليار دج في سنة 2000 إلى 757 مليار دج في سنة 2008 وبمتوسط قدر بـ 583.44 مليار دج خلال الفترة (2000-2008)، ليستمر الارتفاع خلال فترة تطبيق سياسة تجديد الاقتصاد الفلاحي والريفي وما رفقاها من مشاريع للاستثمار الفلاحي الخاص، حيث بلغ الناتج الفلاحي في سنة 2009 حوالي 974 مليار دج واستمر هذا الارتفاع ليبلغ 1032 مليار دج في سنة 2010 و 1197 مليار دج في سنة 2011 وتجاوزت القيمة 1744 مليار دج في سنة 2014 و 1936.40 مليار دج سنة 2015 أي بمتوسط قدر خلال الفترة (2009-2015) بحوالي 1924.77 مليار دج حيث بلغت القيمة ثلاثة أضعاف ما كانت عليه في متوسط الفترة (2000-2008) وهو ما يمثل زيادة بـ 1341.32 مليار دج مقارنة بنفس الفترة.

الفصل الثاني: تحليل واقع القطاع الفلاحي في الجزائر للفترة (2000-2016)

الجدول رقم (30): تطور مساهمة القطاع الفلاحي في الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر خلال الفترة (2000-2015)
الوحدة: (مليار دج)

السنوات	الناتج المحلي الخام PIB	الناتج الفلاحي PA	نصيب الفلاحة من PIB
2000	3698.68	359	9.7
2001	3754.87	421	11.21
2002	4023.41	482	11.97
2003	4700.04	529	11.25
2004	5545.85	624	11.25
2005	6930.15	647	9.33
2006	7823.79	694	8.87
2007	8554.26	738	9.15
2008	9968.9	757	7.53
2009	8770.8	974	11.1
2010	10404.47	1023	9.91
2011	12139.97	1197	9.85
2012	13460.99	1457	10.82
2013	14044.75	1677	11.94
2014	15108.17	1744	11.52
2015*	20139.00	1936	9.61

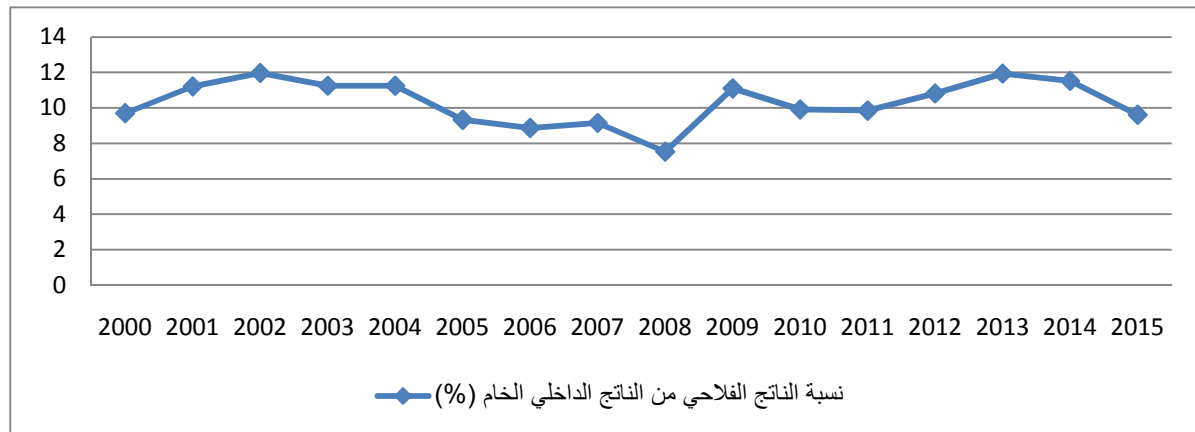
المصدر:

-Ministère de l'agriculture et de développement rural et de la pêche, direction des statistiques et de système d'information, Algérie, 2014 sur : <http://www.minagri.dz> consulté le 18/02/2018 À 13 :27.

* معطيات سنة 2015 معطيات مؤقتة مأخوذة من النشرة الإحصائية الثلاثية رقم 33، مارس 2016، ص 26، الموقع

الالكتروني لبنك الجزائر على الرابط الالكتروني: <http://www.bank-of-algeria.dz> consulté le 18/02/2018 À 14 :10h.

الشكل رقم (15): تطور نسبة الناتج الفلاحي من الناتج الداخلي الخام خلال الفترة (2000-2015)



المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على معطيات الجدول رقم (30).

الفصل الثاني: تحليل واقع القطاع الفلاحي في الجزائر للفترة (2000-2016)

وبالنظر إلى تطور الناتج المحلي الإجمالي خلال نفس الفترة، فإننا نلاحظ ارتفاع قيمة هذا الأخير من **3698.86** مليار دج في سنة **2000** إلى أكثر من الضعف في سنة **2008**، حيث بلغت قيمة الناتج المحلي الإجمالي في نفس السنة **9968.9** مليار دج، وبمتوسط بلغ حوالي **6111.10** مليار دج خلال الفترة (2008-2000) وارتفع في سنة **2009** إلى **8770.7** مليار دج وتواصل هذا الارتفاع ليبلغ في سنة **2015** ما يقارب **20139** مليار دج، بعدما مثل ما قيمته **15108.17** مليار دج و**14044.75** مليار دج في سنتي **2013**، **2014** على التوالي. وبتتبع الأرقام المبينة في الجدول رقم (30) نلاحظ كذلك انه في الوقت الذي ارتفع فيه الناتج الفلاحي من **588.44** مليار دج خلال الفترة (2008-2000) إلى **1429.71** مليار دج خلال الفترة مليار دج خلال الفترة (2009-2015)، أي بزيادة قدرت بـ **841.27** مليار دج، ارتفع الناتج المحلي الإجمالي خلال نفس الفترة من **6111.10** مليار دج خلال الفترة (2008-2000) إلى **13438.30** مليار دج خلال الفترة (2009-2015) بزيادة قدرت بـ **7327.2** مليار دج وبنسبة ارتفاع فاقت **100%** مما يعني أن زيادة الناتج المحلي الخام كانت اكبر بكثير من زيادة الناتج المحلي الفلاحي، ويعود ذلك بالأساس إلى التطورات الحاصلة في القطاعات الأخرى خاصة قطاع المحروقات والذي ساهم بنسبة كبيرة في زيادة الناتج المحلي الإجمالي، خاصة مع ارتفاع أسعاره إلى مستويات قياسية في سنة **2008** والتي وصلت إلى ما يقارب **150** دولار للبرميل في منتصف **2008**، ونلاحظ تأثير قطاع المحروقات على الناتج المحلي الإجمالي من خلال انخفاض قيمة هذا الأخير في سنة **2009**، والذي يعود أساسا إلى انهيار أسعار البترول إلى مستوى **40** دولار في منتصف عام **2009**، ما يفسر انخفاض الناتج المحلي الخام من **9968.9** مليار دج إلى **8770.8** مليار دج في سنة **2009**. كما أن نمو القطاع الفلاحي في الجزائر خلال الفترة (2009-2015) عرف ارتفاعا بنسبة **79.05%** مع العلم أن الأسعار في هذه الفترة عرفت شبه استقرار، وهذا ما يفسر أن الزيادة كانت في الإنتاج اكبر منها في الأسعار، ويعود ذلك إلى زيادة الاعتمادات المالية الموجهة لتشجيع الاستثمار الفلاحي وزيادة الدعم لمعظم الفروع، فضلا عن فتح المجال للمستثمرين الخواص للاستثمار في القطاع الفلاحي. من خلال الشكل رقم (15) نلاحظ أن نسبة مساهمة القطاع الفلاحي في الناتج المحلي الإجمالي لم تتعدى **0.83%** في متوسط الفترة (2009-2015) مقارنة بمتوسط الفترة (2008-2000)، حيث بلغت نسبة مساهمة الناتج الفلاحي في الناتج الإجمالي خلال الفترة (2008-2000) حوالي **10.02%** لترتفع خلال الفترة (2009-2015) إلى **10.85%** وهي نسبة ضعيفة جدا رغم أهمية القطاع ومكانته الإستراتيجية في الاقتصاد الوطني، ويرجع ذلك أساسا لعدم مواكبة تطور الإنتاج الفلاحي وأسعار المواد الفلاحية للتطور الحاصل في بقية القطاعات الأخرى، وهو ما يدفع بنا إلى دراسة تطور القيمة المضافة لجميع القطاعات الاقتصادية ذات الأهمية الإستراتيجية من خلال تحليل الجدول رقم (31)، حيث تشير الأرقام المبينة فيه إلى أن القيم المضافة لمعظم القطاعات الاقتصادية المهمة قد عرفت تطورا ملحوظا خلال الفترة (2009-2015) خاصة قطاع المحروقات والذي ارتفع من **1616.314** مليار دج في سنة **2000** إلى **4997.55** مليار دج في سنة **2008** وبمتوسط قدر بـ **2783.1** مليار دج خلال الفترة (2008-2000)، ليتواصل هذا الارتفاع بعد سنة **2008** إلى **4180.35** مليار دج رغم الانخفاض المسجل في سنة **2009** والذي يرجع أساسا إلى

الفصل الثاني: تحليل واقع القطاع الفلاحي في الجزائر للفترة (2000-2016)

انخفاض أسعار البترول في منتصف السنة واستمر في سنتي 2011، 2012 لينخفض في 2013، 2014، 2015 على التوالي ويرجع ذلك إلى التذبذب الذي عرفته أسعار البترول في الأسواق الدولية، والتي تظهر في نفس الوقت ضرورة توجيه الاستثمار نحو قطاعات أخرى منتجة، يليه قطاع البناء والأشغال العمومية بمعدل ارتفاع قدر بـ 840.31 مليار دج خلال الفترة (2009-2015) مقارنة بالفترة (2000-2008)، ثم القطاع الفلاحي في المرتبة الثالثة بمعدل ارتفاع قدر بـ 1416.2 مليار دج لمتوسط الفترة (2009-2015) مقارنة بنفس الفترة السابقة، ويأتي في المرتبة الرابعة قطاع النقل بمعدل ارتفاع 639.82 مليار دج ثم القطاع الصناعي في المرتبة الخامسة وقطاع الخدمات في المرتبة السادسة بمعدلي ارتفاع قدر بـ 239.57 مليار دج و 260.94 مليار دج على التوالي.

الجدول رقم (31): تطور القيمة المضافة لأهم القطاعات الاقتصادية في الجزائر خلال الفترة (2000-2015)

الوحدة: مليار دج

نسبة الفلاحة لإجمالي القيمة المضافة	الإنتاج المحلي الإجمالي	النقل	خدمات	الصناعة	البناء والأشغال العمومية	الفلاحة	المحرقات	القيمة المضافة لكل قطاع
								السنوات
9.36	3698.7	275.9	842.7	290.7	335	346.20	1616.3	2000
10.97	3754.9	303.6	921.8	315.2	358.9	412.10	1443.9	2001
10.36	4023.4	340.9	1004.2	337.6	409.9	417.20	1477	2002
10.96	4700	390.5	1112.2	355.4	445.2	515.30	1868.9	2003
10.46	5545.9	512.5	1303.2	388.2	508	581.00	2319.8	2004
8.39	6930.2	645	1518.9	418.3	564.4	579.70	3352.9	2005
8.19	7823.8	730.2	1684.8	449.6	674.3	642.00	3882.2	2006
8.28	8554.3	808.3	1919.6	479.8	825.1	708.10	4089.3	2007
7.29	9968.9	830.3	2113.7	519.6	956.7	727.40	4997.6	2008
10.61	8770.8	865.2	2349.1	570.7	1094.8	931.30	3109.1	2009
9.75	10404.5	933.7	2586.3	617.4	1257.4	1015.30	4180.4	2010
9.69	12210.6	1003.5	2933.2	663.8	1333.3	1183.20	5242.5	2011
10.48	13560.6	1095.2	3305.2	728.6	1491.2	1421.70	5536.4	2012
11.54	14099	1443.1	3849.6	771.8	1627.4	1654.00	4968	2013
12.21	14499.1	1723.2	4195.2	838.5	1794	1771.50	4657.8	2014
14.09	13738.2	1860.7	4549.9	900.9	1908.1	1936.40	3134.3	2015

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على:

- Les comptes économiques en volume de 2000-2015, N°751, office national des statistiques, ONS, 2015, pp 15-18, sur : <http://www.ons.dz> consulté le 18/02/2016 À 14 :57h.

الفصل الثاني: تحليل واقع القطاع الفلاحي في الجزائر للفترة (2000-2016)

وبالنسبة لمساهمة كل من القطاعات السابقة في القيمة المضافة الإجمالية فإننا نلاحظ أن القطاع الفلاحي يأتي في المرتبة الثالثة من حيث مساهمته في القيمة المضافة الإجمالية بنسبة **11.76%** بعد قطاع المحروقات بنسبة **41.26%** والبناء والأشغال العمومية بنسبة **12.03%** كما هو مشار إليه في الجدول رقم (31)، وتختلف نسبة مساهمة القطاع الفلاحي في القيمة المضافة الإجمالية من سنة إلى أخرى حيث بلغت في سنة **2000** حوالي **10.08%** ورغم أن النسبة انخفضت إلى **7.8%** ولا يعني هذا التراجع انخفاضا في الإنتاج لان قيمة الإنتاج الفلاحي ارتفعت من **336.2** مليار دج إلى **711.75** مليار دج في سنة **2008**، وإنما يرجع إلى الزيادة الكبيرة في القيمة المضافة لقطاع المحروقات وفي أسعارها، وقدرت نسبة مساهمة القيمة المضافة للقطاع الفلاحي في إجمالي القيمة المضافة في الجزائر خلال متوسط الفترة (2000-2008) بحوالي **10.13%** لترتفع النسبة خلال الفترة (2009-2015) إلى **11.56%** في سنة **2009** و**11.48%** في سنة **2012** بعد الانخفاض المسجل في سنتي **2010**، **2011** على التوالي لتبلغ النسبة في سنة **2015** حوالي **13.28%** بعدما كانت تمثل في سنة **2012** ما يعادل **12.7%** وقدر متوسط نسبة مساهمة القيمة المضافة للقطاع الفلاحي في الجزائر خلال الفترة (2009-2015) في المتوسط حوالي **11.66%** أي بنسبة زيادة بحوالي **1.53%**. وللتعمق أكثر في نسبة مساهمة كل قطاع من القطاعات الإستراتيجية في القيمة المضافة الإجمالية من خلال الجدول (32)، فإنه يتبين لنا أن نسبة مساهمة القطاع الفلاحي العام في القيمة المضافة الإجمالية لم تتجاوز نسبة **10%** خلال الفترة (2000-2015)، رغم ارتفاعها في سنة **2015** إلى ضعف ما كانت عليه سنة **2000**، في حين يبقى القطاع الخاص يستحوذ على نسبة تفوق **90%** مع استبعاد الشريك الأجنبي لأنه يمثل نسبة ضئيلة جدا، كما أن المعلومات المتاحة عنه شبه معدومة. وتفسر الأرقام التخلي التدريجي للدولة عن القطاع الفلاحي والاكتماء بدور المدعم فقط، فمنذ تسوية قضية العقار الفلاحي تم اعتبار القطاع الخاص المحرك الأساسي لنمو القطاع الفلاحي والريفي، وتركز دور الدولة في التنظيم، الضبط والمراقبة الدعم وتطوير نشاطاته، فمنذ إصدار القانون الأساسي للفلاح وكذا شروط وكيفيات الاعتراف بمهنته، تم تكليف الغرف الفلاحية للولايات بتعيين سجل الفلاحين، والى غاية **31 ديسمبر 2012** تم الاعتراف بـ **900** ألف فلاح، وأدى ذلك إلى الحصول على مختلف أشكال الدعم (مالي، تقني أو قروض استثمارية)، وحتى التامين العقاري منذ دخول الديوان الوطني للأراضي الفلاحية في النشاط في سنة **2010**، واتسم بنمط التسيير واتخاذ القرار في استغلال الأراضي الفلاحية عموما بالطابع الخاص¹، كما سمح تعدد الوضعيات القانونية سواء كانت فردية أو جماعية بممارسة مهنة الفلاح، ومنذ دخول الديوان الوطني للأراضي الفلاحية حيز العمل تم إنشاء مستثمرات جديدة على أراضي الأملاك الخاصة التابعة للدولة وفق نمط الامتياز القابل للتجديد على أربعين سنة وتم تفعيل ديناميكية جديدة يحملها الشباب لإعادة استغلال الأراضي المتواجدة في حالة راحة.

¹ بشير مصيطفى، حريق الجسد: مقالات في الاقتصاد الجزائري، دار جسر للنشر والتوزيع، الجزائر، 2011، ص: 72.

الفصل الثاني: تحليل واقع القطاع الفلاحي في الجزائر للفترة (2000-2016)

الجدول رقم (32): تطور نسبة مساهمة القطاعين العام والخاص للقطاع الفلاحي في القيمة المضافة الإجمالية للفترة (2000-2015).

السنوات	القيمة المضافة الإجمالية	القيمة المضافة للقطاع الفلاحي	مساهمة القيمة المضافة للقطاع الفلاحي في القيمة المضافة الإجمالية	القطاع العام		القطاع الخاص	
				نسبة مساهمة القيمة المضافة للقطاع الفلاحي العام في القيمة المضافة الإجمالية	القيمة المضافة للقطاع الفلاحي العام	نسبة مساهمة القيمة المضافة للقطاع الفلاحي الخاص في القيمة المضافة الإجمالية	القيمة المضافة للقطاع الفلاحي الخاص
2000	3430.85	346.20	10.09	1.551	1.43	344.649	98.57
2001	3451.95	412.10	11.93	1.628	0.39	410.472	99.61
2002	3645.91	417.20	11.44	1.31	0.31	415.89	99.69
2003	4296.96	515.30	11.99	1.245	0.24	514.055	99.76
2004	5099.67	581.00	11.39	2.56	0.44	578.44	99.56
2005	6436.13	579.70	9	2.826	0.48	576.874	99.52
2006	7332.26	642.00	8.75	2.654	0.41	639.346	99.59
2007	8021.81	708.10	8.82	3.166	0.44	704.934	99.56
2008	9314.97	727.40	7.80	3.582	0.49	723.818	99.51
2009	8054.98	931.30	11.56	1.377	0.19	929.923	99.71
2010	9656.78	1015.30	10.51	8.037	0.79	1007.26	99.21
2011	11285.34	1183.20	10.48	7.804	0.65	1175.3	99.35
2012	12383.48	1421.70	11.48	9.931	0.69	1411.76	99.31
2013	12808.85	1654.00	12.91	14.817	0.91	1639.18	99.09
2014	12978.74	1771.50	13.64	15.03	0.87	1456.47	99.13
2015	14290.3	1936.40	13.55	17.707	0.91	1918.69	99.09

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على إحصائيات الديوان الوطني للإحصاء على الموقع الإلكتروني:

<http://www.ons.dz> consulté le 18/02/2018 À 15 :32h.

ولأن أغلب المستثمرات ذات الحجم الصغير مساحتها أقل من 10 هكتار ما يعتبر كمبرر يؤخذ غالبا كصعوبة لترجمة المردودية الضئيلة للمستثمرة الفلاحية، وهو ما تم استدراكه من خلال وضع الصندوق الخاص لدعم مربي المواشي وصغار الفلاحين، وبالتالي إعطاء فرصة جديدة لدعم تنمية متنوعة من المنتجات الفلاحية

الفصل الثاني: تحليل واقع القطاع الفلاحي في الجزائر للفترة (2000-2016)

(تربية النحل، تربية الدواجن، ...) ذات قيمة مضافة كبيرة، وبالتالي فإن ارتفاع الطلب في السوق بإمكانه جذب الشباب للالتحاق بحرفة المستثمر الفلاحي.

ثانيا- مساهمة القطاع الفلاحي في التشغيل: تعتبر اليد العاملة من بين العوامل الأساسية في القطاع الفلاحي إذ لا يمكن بدونها قيام بأي عملية إنتاجية بالرغم من توفر مصادر الإنتاج الأخرى (رأس المال، الأرض). فزيادة فعالية العمل الفلاحي وتطوير كفاءته الإنتاجية تحدد بدرجة كبيرة فعالية وإنتاجية العوامل الأخرى، كما أن تكاليفه تشكل نسبة مرتفعة من مجمل تكاليف الإنتاج ومن هنا تبرز أهمية التخطيط القوي العاملة من خلال الاستخدام الأمثل للقوى العاملة المتاحة، وزيادة إنتاجية العامل وتوفير المهارات اللازمة للتنمية الفلاحية. ورغم أن قطاع الفلاحة يتميز بوجود عدد كبير من العمال الموسمين المرتبطين بطبيعة الظروف المناخية في الموسم الفلاحي إلا أن السلطات العمومية تراهن على هذا القطاع للمساهمة بشكل كبير في امتصاص البطالة. وتسمح متابعة التركيبة النسبية للعمال حسب قطاعات النشاط الاقتصادي بمعرفة المكانة التي يحتلها قطاع الفلاحة في توفير فرص العمل والتشغيل والجدول التالي يوضح العدد وتركيبية النسبية للعمال في القطاع الفلاحي .

الجدول رقم (33): مساهمة القطاع الفلاحي في التشغيل في الجزائر خلال الفترة (2000-2015)

النسبة (%)	عدد العمال في القطاع الفلاحي (ألف عامل)	السنوات
10.04	873	2000
15.31	1312	2001
16.11	1412	2003
17.07	1617	2004
14.54	1381	2005
15.92	1610	2006
11.74	1171	2007
12.13	1252	2008
11.77	1242	2009
10.50	1136	2010
9.69	1034	2011
7.98	912	2012
9.53	1141	2013
7.84	899	2014
8.7	917	2015

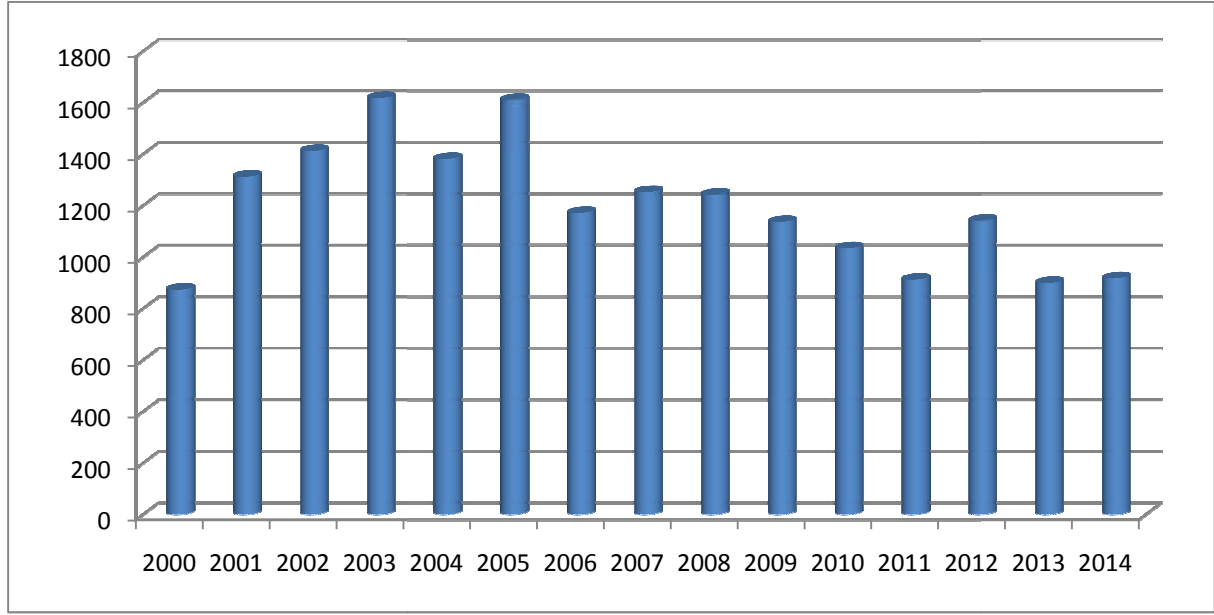
المصدر: تقارير العمل والبطالة، أعداد مختلفة، الديوان الوطني للإحصاء، الموقع الإلكتروني للديوان الوطني للإحصاء على الرابط الإلكتروني: <http://www.ons.dz> consulté le 18/02/2018 À 15 :39h.

كما يوضح الشكل رقم (16) الموالى تطور عدد العمال في القطاع الفلاحي خلال الفترة (2000-2015).

الفصل الثاني: تحليل واقع القطاع الفلاحي في الجزائر للفترة (2000-2016)

الشكل رقم (16): تطور عدد العمال في القطاع الفلاحي خلال الفترة (2000-2015).

الوحدة: (ألف عامل)



المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على إحصائيات الجدول رقم (32).

نلاحظ من خلال الجدول رقم (32) و الشكل رقم (16) أن عدد العمال في القطاع الفلاحي قد تراوح

خلال فترة الدراسة (2000-2015) بين 873 ألف عامل و 1617 ألف عامل، كما يلاحظ أن سنتي

2004 و 2006 مثلتا أفضل سنتين بتوظيف فاق 1600 ألف عامل، في حين عرفت سنتي 2000 و 2014

ادني مستويات التوظيف بأقل من 900 ألف عامل. وفي المقابل نلاحظ أن نسبة عمال القطاع الفلاحي من

العمالة الإجمالية قد رافقت على العموم تطور عدد العمال في القطاع، حيث أن هذه النسبة ترتفع تناسباً مع

زيادة التوظيف والعكس.¹

تبين هذه الملاحظات أن القطاع الفلاحي مازال رهينة الظروف المناخية وتساقط الأمطار، حيث انه في

السنوات التي تعرف مستويات عالية التساقط الأمطار يرتفع الإنتاج وبالتالي تزيد معدلات التشغيل الموسمي في

القطاع، وتنخفض هذه المعدلات التي تعرف ظروف مناخية صعبة وشح في تساقط الأمطار، بمعنى أن هناك

عمالة ثابتة في القطاع تتراوح بين 900 ألف عام ومليون عامل بينما باقي العمال هم عمال موسميون فقط يتم

اللجوء إليهم في السنوات التي تعرف وفرة كبيرة في الإنتاج.

ثالثاً - مساهمة القطاع الفلاحي في تحقيق الاكتفاء الذاتي: يعتبر عدم تحقيق الأمن الغذائي من أهم المشاكل

الاقتصادية التي تعاني منها دول العالم وخاصة الدول النامية، وذلك بسبب عدم قدرتها على تلبية احتياجات

السكان من الغذاء، لان توفير هذه الاحتياجات الغذائية بمقادير مناسبة ومستقرة وبطريقة سهلة يؤدي إلى

الاستقرار، واتجاه الأفراد إلى عملية التشديد والتنمية الاقتصادية والاجتماعية. لقد حاولت الجزائر من خلال

مخططاتها التنموية مواجهة هذه التنمية منذ الاستقلال إلى غاية برامج التنمية الفلاحية التي انطلقت منذ سنة

¹ براكنتية بلقاسم، الزراعة والتنمية في الجزائر: دراسة مستقبلية، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية، شعبة

اقتصاد التنمية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الحاج لخضر باتنة، 2014، ص 134.

الفصل الثاني: تحليل واقع القطاع الفلاحي في الجزائر للفترة (2000-2016)

2000، والتي عرفت تحسينات في الإنتاج الغذائي لعدد المنتجات الزراعية نوضح أهمها من خلال الجدول رقم (34) الموالي:

الجدول رقم (34): تطور كمية الإنتاج للاستهلاك ونسبة الاكتفاء الذاتي والفجوة الغذائية للمجموعات الزراعية الغذائية الرئيسية في الجزائر خلال الفترة (2001-2015)

السنوات	المجموعات الغذائية	المتاح للاستهلاك (ألف طن)	الاكتفاء الذاتي (%)	الفجوة الغذائية (%)
متوسط الفترة 2005-2001	الحبوب	10794.09	30.46	69.54
	البطاطس	3645.64	99.60	0.4
	اللحوم الحمراء والبيضاء	471.65	89.38	10.62
	الخضروات	3645.64	99.60	0.4
2007	الحبوب	10646.25	33.83	66.17
	البطاطس	5536.93	99.77	0.23
	اللحوم الحمراء والبيضاء	437.11	85.14	14.86
	الخضروات	5536.93	99.77	0.23
2008	الحبوب	10623.50	16.02	83.98
	البطاطس	6084.88	99.72	0.28
	اللحوم الحمراء والبيضاء	435.95	86.71	13.29
	الخضروات	6084.88	99.72	0.28
2009	الحبوب	13172.31	39.88	60.12
	البطاطس	7316.87	99.65	.035
	اللحوم الحمراء والبيضاء	524.70	88.13	11.87
	الخضروات	7316.87	99.65	0.35
2011	الحبوب	11665.80	31.96	68.04
	البطاطس	3975.40	97.15	2.85
	اللحوم الحمراء والبيضاء	660.49	90.50	9.5
	الخضروات	9594.31	99.73	0.27
2013	الحبوب	12413.41	39.57	60.42
	البطاطس	5002.13	98.52	1.48
	اللحوم الحمراء والبيضاء	709.93	93.05	7.47
	الخضروات	11897.60	99.74	0.26
2014	الحبوب	15865.74	21.65	78.34
	البطاطس	4796.46	97.44	2.56
	اللحوم الحمراء والبيضاء	794.21	90.13	1.63
	الخضروات	12322.15	99.80	0.2
2015	الحبوب	17582.07	21.39	78.61

الفصل الثاني: تحليل واقع القطاع الفلاحي في الجزائر للفترة (2000-2016)

3.26	96.74	4692.49	البطاطس
8.04	91.96	836.20	اللحوم الحمراء والبيضاء
0.22	99.78	12496.53	الخضروات

المصدر: من اعداد الطالبين بالاعتماد على الكتاب السنوي للإحصائيات الزراعية العربية، المجلدات رقم (28، 29، 30، 31،

33، 34)، المنظمة العربية للتنمية الزراعية على الرابط الالكتروني: <http://www.aoad.org>

يتبين من خلال الجدول رقم (34) أن مجموعة الحبوب تنصدر قائمة المنتجات الغذائية في مستوى الفجوة الغذائية العالمية وهي تمثل ثقلا اقتصاديا وغذائيا باعتبارها مصدرا أساسيا للغذاء ونمطا استهلاكيا رئيسيا، ومعدل الاكتفاء الذاتي فيها منخفض جدا مقارنة بباقي المنتجات الأخرى فهو اخذ في التراجع باستثناء بعض السنوات مثل سنة 2009 وسنة 2013 حيث سجلت زيادة في معدل الاكتفاء الذاتي للحبوب تمثلت في 39.88% سنة 2009 و 39.57% سنة 2013، هذه المستويات تدل على أن إنتاج الحبوب في الجزائر عاجز عن تغطية الطلب الوطني، وهو ما دفع الجزائر إلى الاستيراد. أما فيما يخص المنتجات الأخرى نلاحظ من خلال الجدول رقم (34) أن هناك تحسنا ملحوظا في الخضر والبطاطس خاصة حيث عرفت معدلات اكتفاء ذاتي عالية وصلت إلى نسبة 99.77% سنة 2007 بالنسبة للبطاطس، لكنها عرفت فيما بعد تراجع طفيف جدا بسبب المشاكل التي عانى منها الفلاحون بسبب الفائض في الإنتاج وصعوبات التخزين والتسويق.¹ أما اللحوم فان نسبة الاكتفاء الذاتي بها عالية جدا، حيث ارتفع معدل الاكتفاء الذاتي فيها تدريجيا من 85.14% سنة 2007 إلى 88.13% سنة 2009، ثم إلى 93.05% سنة 2013 لكنه تراجع قليلا سنة 2014 إلى نسبة 90.13% وارتفعت إلى 91.96% في سنة 2015، كما تجدر الإشارة إلى أن هذه النسب العالية من الاكتفاء الذاتي لا تعكس وفرة الإنتاج الوطني بقدر ما هي بسبب ارتفاع أسعار اللحوم في الجزائر، مما يؤدي إلى نقص الطلب المحلي عليه.

رابعا- مساهمة القطاع الفلاحي في ترقية وتنويع التجارة الخارجية: قبل معالجة وضعية الميزان التجاري، حري بنا الوقوف على تطور التجارة الخارجية الزراعية ونسبتها إلى إجمالي التجارة الخارجية، وهو ما سنوضحه بالاعتماد على الجدول رقم (35) أدناه.

الجدول رقم (35): تطور الميزان التجاري الزراعي الجزائري خلال الفترة (2000-2015)

السنوات	الصادرات الزراعية	الواردات الزراعية	العجز	الصادرات الكلية	الواردات الكلية	نسبة الصادرات الزراعية إلى الصادرات الكلية (%)	نسبة الواردات الزراعية إلى الواردات الكلية (%)
2000	111.23	2778.21	2666.98	22031	9173	0.50	30.29
2001	151.85	3024.08	2872.23	19132	9940	0.79	30.42
2002	126	3441	3315	18825	12009	0.67	28.65
2003	135	3561	3426	24612	13534	0.55	26.31
2004	154	4773	4619	31713	18199	0.49	26.23

¹ بوخالفة علي، انضمام الجزائر لمنظمة التجارة العالمية وانعكاساتها على مشكلة التغذية، مرجع سابق، ص 165.

الفصل الثاني: تحليل واقع القطاع الفلاحي في الجزائر للفترة (2000-2016)

22.30	0.36	20357	46001	4375	4539	164	2005
21.80	0.30	21456	54613	4512	4677	165	2006
19.10	0.30	27631	60163	5096	5277	181	2007
23.64	0.39	39093.35	76825.75	8939.62	9242.16	302.54	2008
18.45	0.46	39297.54	45189.34	7043.56	7252.07	208.51	2009
15.06	0.55	40210.00	57159.00	5743	6058.00	315.00	2010
16.54	0.28	47300.00	73493.00	7618.20	7826.71	208.51	2011
22.32	1.17	50376.00	71852.00	10404.5	11244.49	840.03	2012
31.94	0.86	54846.00	65917.00	16949.07	17517.58	568.51	2013
33.11	1.22	58274.09	62884.29	18636.84	19409.38	772.54	2014
22.79	2.09	51733.01	37951.39	10995.14	11790.68	795.54	2015

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على: المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصائيات الزراعية العربية، المجلد رقم 29 (ص 131). المجلد رقم 31 (ص ص 133-134)، المجلد رقم 35 (ص ص 117-196)، المجلد رقم 36 (ص ص 131-212).

خصصت الجزائر جزءا مهما من مواردها بالعملة الصعبة لوارداتها المنتجات الغذائية، وذلك راجع للنقص الملحوظ في الإنتاج الفلاحي الوطني مقارنة بالاحتياجات الغذائية الداخلية، وقد كان لارتفاع عدد السكان تأثير على ارتفاع الطلب على الاستهلاك، مما دفع بالدولة لتشجيع سياسة الاستيراد لتعديل الكفة بين الإنتاج المتناقص والاستهلاك المتزايد. إن حجم هذه الواردات في الجزائر لم يتوقف عن الارتفاع رغم سياسات الدعم التي تنتهجها الدولة سواء لتشجيع الإنتاج المحلي أو تشجيع الإنتاج للتصدير، وهذا يدل على أن القطاع الفلاحي لا يزال ضعيفا وهشا إلى حد يصعب علاج حالته بهذه الميكانيزمات التي تحرك برامج التنمية الفلاحية، ويكفي بهذا الصدد أن نشير إلى حجم واردات الفلاحية والغذائية ذات الاستهلاك الواسع كالحبوب والخضر واللحوم والبقول الجافة.

نلاحظ من معطيات الجدول رقم (35) أن الميزان الزراعي الجزائري يعاني من عجز مزمن، والأسوأ من ذلك أنه عجز متزايد، إذ ارتفع هذا العجز من 2666.2 مليون دولار أمريكي سنة 2000 إلى 4619 مليون دولار سنة 2004، وصولا إلى 7618.20 مليون دولار سنة 2011، وذلك بنسبة زيادة تقدر بـ 73.20% خلال الفترة (2000-2014)، وبنسبة 74.12% خلال الفترة (2005-2011). يمثل هذا العجز حوالي 10.36% من إجمالي الصادرات كما يمثل في ذات الوقت 16.10% من إجمالي الواردات الجزائرية سنة 2011.

إن الجزائر تكاد تعتبر مستوردا صافيا للمنتجات الزراعية، حيث بلغ نصيب الواردات الزراعية من إجمالي الواردات في المتوسط خلال الفترة (2000-2011) ما يقارب 23.23% وهي نسبة مرتفعة، وما تجدر الإشارة إليه إن الواردات الغذائية تمثل معظم السلع الزراعية التي تستوردها الجزائر، فخلال متوسط الفترة (2007-2011) مثلا بلغت نسبة الواردات الغذائية حوالي 73.68% من قيمة الواردات الزراعية، أي بمبلغ

الفصل الثاني: تحليل واقع القطاع الفلاحي في الجزائر للفترة (2000-2016)

يقدر بـ **5633.35** مليون دولار، وهي مرتفعة من حيث النسبة والقيمة.¹ وفيما يلي نستعرض تطور محتوى أهم الواردات والصادرات للسلع الغذائية في الجزائر خلال الفترة (2005-2015).

1- تطور واردات الجزائر من السلع الغذائية الرئيسية خلال الفترة (2000-2015): رغم أن الجزائر وضعت مخططاتها التنموية الزراعية لتحقيق الأمن الغذائي وتقليص فاتورة الغذاء بالدرجة الأولى إلا أن الكمية وقيمة استيرادها لأهم السلع الغذائية تشهد تزايداً سنة بعد أخرى كما يوضح ذلك في الجدول رقم (36) الموالي:

الجدول رقم (36): تطور الواردات من المنتجات الغذائية الرئيسية للفترة (2005 - 2015).

الوحدة: (مليون دولار أمريكي)

السنوات البيان	متوسط الفترة -2005 2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015
الحبوب ومشتقاتها	2213.68	1286.67	4052.10	3295.03	3310.84	3679.51	3541.20
السكر	421.37	678.67	1163.04	1010.92	944.67	910.57	751.20
الحليب و مشتقاته	931.98	993.96	1544.11	1268.66	1261.81	2045.16	1170.37
البقول الجافة	143.69	299.41	394.85	359.08	457.98	370.12	386.23
البن والشاي	130.33	244.69	356.35	392.08	374.74	378.35	378.15
اللحوم	174.32	168.77	164.61	256.85	253.70	307.27	259.28
إجمالي الواردات الزراعية	6357.49	6058.00	7826.71	11244.49	17517.58	19409.38	6486.43

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على:

- Ministère de finance. Direction générales des douanes Statistiques du commerce extérieur de l'Algérie, cnis, 2010, 2011, 2012, 2013, 2014, 2015.

- المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصائيات الزراعية العربية، المجلد رقم 33، الخرطوم، 2013 على الرابط

الإلكتروني: <http://www.aoad.org>

تعرف الكميات المستوردة من الحبوب ارتفاعاً مقارنة بباقي المنتجات الغذائية الأخرى، وذلك بسبب عجز الإنتاج الوطني عن تلبية الطلب المحلي منها، هذا الاتجاه نحو الواردات لتحقيق الأمن الغذائي شكل ثقلًا كبيراً على الفاتورة الغذائية من خلال قيمتها المرتفعة وهو ما يظهر من خلال الجدول رقم (36)، حيث تمثل قيمة واردات الحبوب ومشتقاتها بالنسبة لقيمة إجمالي الواردات الزراعية نسبة عالية وصلت لمستوى **51.77%** سنة **2011**، وهي نسبة تتغير وفقاً لأسعار الصرف وكذا أسعار المنتج المستوردة من الأسواق العالمية. كما نلاحظ أن واردات الحبوب ومشتقاتها ارتفعت حوالي **04** مليار دولار سنة **2011** وذلك بنسبة قدرها **103%** مقارنة

¹ المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصائيات الزراعية العربية، المجلد رقم 35، الخرطوم، 2014، ص 117 على الرابط

الإلكتروني: <http://www.aoad.org>

الفصل الثاني: تحليل واقع القطاع الفلاحي في الجزائر للفترة (2000-2016)

بسنة 2010، لكنها انخفضت في السنة التي تليها بسبب تحسن الإنتاج المحلي، ثم عاودت الارتفاع سنة 2013 وسنة 2014 نظرا لارتباط تحسن الإنتاج المحلي بالعوامل المناخية بالدرجة الأولى، لتتخفف مرة أخرى في سنة 2015. أما بالنسبة لواردات الحليب ومشتقاته فقد شهدت هي الأخرى ارتفاعا سنة 2011 حيث تجاوزت مبلغ 1.5 مليار دولار سنة 2011 لتصل إلى 20.45 مليار دولار سنة 2014، وانخفضت سنة 2015 حيث بلغت 11.70، وهو مبلغ لا يعكس المجهودات التي تبذلها الدولة لتحقيق الاكتفاء الذاتي من مادة الحليب، وتعتبر اغلب الكميات المستوردة من الحليب الجاف وهو ما يستدعي النظر في دعم مزارع تجميع الحليب بمصانع غذائية للحليب ومشتقاته لتفادي الخسائر الحاصلة في الإنتاج خاصة مع النتائج الايجابية التي حققها الإنتاج بعد تطبيق المخطط الوطني للتنمية الفلاحية. أما بالنسبة للبقول الجافة فانه يتضح من خلال الجدول رقم (36)، إن فاتورة استيرادها لم تعرف تراجعا كبيرا في قيمتها حيث ارتفعت من متوسط 143.69 مليون دولار للفترة (2009-2005) إلى 299.41 مليون دولار سنة 2010، وذلك بنسبة 108.37%، ثم ارتفعت إلى 457.98 مليون دولار سنة 2013 وذلك بنسبة تقدر حوالي 53%، ويعود ذلك لأهمية البقول الجافة في الاستهلاك المحلي وعدم قدرة الزراعة الجزائرية على تغطية الطلب المحلي، فالجزائر تعتبر من بين اضعف المستويات في إنتاجية البقول الجافة مقارنة بغيرها من الدول العربية.¹

كما تشكل اللحم كغذاء أساسي جزءا مهما من فاتورة الاستيراد الغذائية، فرغم كميات اللحم المنتجة سنويا إلا أن الجزائر تلجا للاستيراد لتدارك النقص المسجل في السوق، وكذلك للحد من ارتفاع الأسعار للحوم، وهي تستورد اللحم الطازجة والمجمدة، ويتضح من خلال الجدول رقم (36) إن قيمة الواردات من اللحم في تزايد مستمر حيث ارتفعت من 164.61 مليون دولار سنة 2011 إلى 307.27 مليون دولار سنة 2014 وذلك بنسبة 82.02% وانخفضت سنة 2015 إلى 259.28 مليون دولار. أما بالنسبة للمنتجات الأخرى (البن والشاي والسكر)، فهي منتجات ذات استهلاك واسع وترتبط أسعارها ارتباطها وثيقا بالأسعار العالمية، وانخفاض أو ارتفاع قيمتها لا يمثل عن تراجع لكمية الواردات بل هو سبب في تذبذب الأسعار. ولقد ركزت الدولة على مشروع إعادة الاعتبار لزراعة الشمندر السكري في مناطق زراعته التقليدية وكذلك في محيطات استصلاح الأراضي بالجنوب حيث تم تشجيع هذه الزراعة عن طريق FNRDA باقتناء مدخلات عملية الإنتاج والعتاد الخاص، وكذا ترقية الشراكة مع المتعاملين المحليين والأجانب في تنفيذ هذه البرامج ووضع كهدف أول تغطية 10% من الاحتياجات الوطنية. لكن الملاحظ أن تجسيد وحدات صناعية مثل مشروع مؤسسة " سيفيتال " عزز واردات الجزائر لهذا المنتج، بدل الاستثمار في الإنتاج للمادة الأولية واستخراجها من الزراعة الجزائرية، خاصة وان زراعة الشمندر السكري كانت ناجحة في سنوات الثمانينات.

2- تطور الصادرات الجزائرية خلال الفترة (2000-2015): تمثل مساهمة الزراعة في ترقية الصادرات مؤشرا آخر من المؤشرات المهمة للدلالة على أهمية القطاع الزراعي، في تنمية الاقتصاد الوطني، وتمثل

¹ هاشمي الطيب، القطاع الزراعي في الجزائر في ظل الوفرة المالية للفترة 2006-2013 بين الانجازات والعقبات، مداخلة مقدمة ضمن فعاليات الملتقى الدولي التاسع حول استدامة الامن الغذائي في الوطن العربي في ضوء المتغيرات والتحديات الاقتصادية الدولية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الشلف، يومي 23-24 نوفمبر 2014.

الفصل الثاني: تحليل واقع القطاع الفلاحي في الجزائر للفترة (2000-2016)

الصادرات عامة مصدرا أساسيا من مصادر جلب العملة الصعبة لتغطية مبالغ الاستيراد، وتمويل مشاريع التنمية المحلية، كما يعتبر التصدير منفذا أساسيا للسلع الوطنية على استيعابها، نتيجة الاكتفاء الذاتي ونقص القدرة الشرائية للمواطنين، وتتمثل صادرات الجزائر من الإنتاج الزراعي في (التمور، الحمضيات، الجلود، الزيوت)، لكنها لا تمثل سوى نسبة قليلة من إجمالي الصادرات، حيث يتضح من الجدول رقم (35)، إن نسبة الصادرات الزراعية إلى إجمالي الصادرات تراوحت بين 0.28% و 1.22% خلال الفترة (2000-2015) وهي نسبة ضئيلة جدا مقابل ما تطمح إليه برامج التنمية الفلاحية المطبقة من تشجيع وترقية للصادرات وتقليص حجم الواردات. حيث ركزت إستراتيجية التنمية الفلاحية في برامجها على الاهتمام بترقية إنتاج وتصدير المنتجات الممكن توفرها خارج الفصل (المبكرات وما بعد المبكرات)، وكذا بعض المنتجات الأخرى المنتجة حسب الطلب (التوابل، الزهور، النباتات العطرية،...)، ومواد الزراعات الغذائية التي يمكن أن تكون محل تصدير (زيت الزيتون، عصير الفواكه، خضر، لحوم حمراء وبيضاء، ومنتجات الصيد البحري)¹.

لكن أهم المنتجات الفلاحية والغذائية الجزائرية المصدرة إلى الخارج تتمثل في التمور، بذور الخروب، زيت الزيتون وزيتون نباتية، المعجنات ومنتجات الصيد البحري بالإضافة إلى حصص من البطاطا والطماطم والبصل، وفاكهة المشمش بالدرجة الأولى بعد انخفاض حصة الحمضيات الموجهة للتصدير. وتتصدر قائمة هذه المنتجات التمور وذلك بقيمة 39 مليون دولار سنة 2014، بعدما كانت قيمة صادراتها 10.4 مليون دولار سنة 2001، التي ارتفعت خلالها كمية الصادرات من 7850 طن إلى 28644.9 طن سنة 2015 وذلك بنسبة تقدر بحوالي 163%، وتستوردها فرنسا بحصص كبيرة، حيث قدرت حصتها من التمور الجزائرية سنة 2010 بـ 78% من إجمالي القيمة المصدرة، تليها الإمارات العربية المتحدة ثم روسيا والمغرب بنسب تقدر بـ 4.8%، 2.7%، 2.5%، على التوالي. كما يعرف منتج الزيتون الجزائري أيضا طلبا في الأسواق العالمية حيث عرفت قيمة صادراتها ارتفاعا من 40000 دولار سنة 2001 إلى 1.3 مليون دولار سنة 2006 وذلك بنسبة 31.70% لكنها سرعان ما انخفضت لتصل إلى 57000 دولار سنة 2014، وتعتبر كندا وفرنسا من أهم مستوردي هذا المنتج من الجزائر.²

كما عرف منتج البطاطا توجهها نحو التصدير لكنه كان توجهها متذبذبا بقيمة صادراتها انتقلت من 0.1 مليون دولار سنة 2001 إلى أن انعدمت سنة 2009، ثم ارتفعت من جديد لتصل 0.4 مليون دولار سنة 2013، ويتم تصديرها إلى فرنسا وتونس. أما بالنسبة لباقي المنتجات الأخرى فهي لم تعرف استمرار في عملية التصدير مثل الطماطم التي تم تصديرها خلال سنتي 2005 و 2006 بقيمة لم تتجاوز 30000 دولار ثم انخفضت لتتعدم تماما سنة 2012، وكانت وجهة تصديرها لكل من فرنسا وإسبانيا. أما منتج البصل فقد كانت قيمة صادراته متزايدة منذ سنة 2001 إلى غاية 2011 حيث سجل مبلغ 4.2 مليون دولار سنة 2011 بعدما

¹ محمد خياطي، الممارسات الزراعية الجيدة في الجزائر، لقاء الخبراء حول الممارسات الزراعية الجيدة في الدول العربية، المنظمة العربية للتنمية الزراعية، السودان، ديسمبر 2007، ص 209.

² تم الاعتماد على الاحصائيات المتوفرة على الموقع: http://trademap.org/Country_SelProductCountry_TS.aspx تاريخ

الزيارة 2018/03/05.

الفصل الثاني: تحليل واقع القطاع الفلاحي في الجزائر للفترة (2000-2016)

كان 15000 دولار سنة 2001، وتعتبر إيطاليا وتونس من أكثر الدول استيرادا له من الجزائر. وبالنسبة لفاكهة المشمش فهي لم تلق رواجاً على مستوى التصدير إلا لسنة واحدة وهي سنة 2008 وذلك بقيمة 145000 دولار.

إن الصادرات الزراعية الجزائرية تصنف في الأسواق العالمية ضمن أجود المنتجات الطبيعية في العالم، التي لم تدخل عليها التعديلات الجينية، وعليه فقد تم وضع رواق اخضر للمصدرين الجزائريين مع تحديد حصص معفية من الجمركة للعديد من المنتجات الزراعية على غرار التمور، البطاطا، اللحوم بمختلف أنواعها، لكن بعد سنوات من النشاط ضمن اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي لم يتمكن القطاع الفلاحي من بلوغ مستوى كل الحصص المتفق عليها لأسباب عديدة أرجعها المنتجون الفلاحيين إلى عراقيل بيروقراطية في الإدارة الجزائرية، إضافة إلى الخبرة الغائبة والتخوف من المنافسة الخارجية.

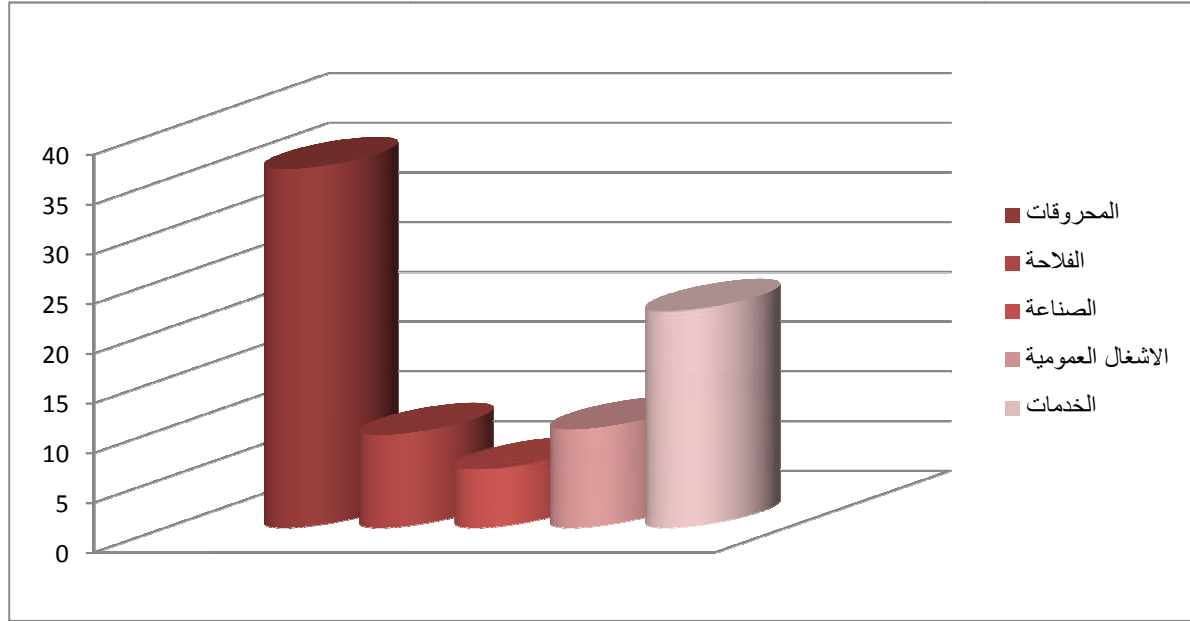
إن صادرات الجزائر من المنتجات الفلاحية لم تصل يوماً إلى الأهداف المرجوة في إطار تنمية الصادرات خارج قطاع المحروقات بالنظر للإمكانيات الطبيعية التي تتوفر عليها الجزائر، لذا وجب النظر في العراقيل التي تحول دون ذلك خاصة وأن الطلب عليها عالمياً موجود، ليبقى المشكل يخص العرض فقط، والعبرة هنا لا تكمن في فائض تجاري في دولة تشكل المحروقات فيها نسبة 97% وأكثر من الصادرات، بل في البحث عن سبل لجعل الاقتصاد أكثر متانة وأكثر قدرة على تحمل الصدمات، وهذا يتطلب إدارة جيدة للعملية الاقتصادية وحوكمة حقيقية في مجال السياسات، فإنتاج الربيع لا بد أن يخدم إنتاج الثروة حتى تتمكن القطاعات الاقتصادية الأخرى من النمو وسط محيط دولي تنافسي، وغياب هذه الإدارة هو سبب تأخر هذه المشاريع التي منها المشاريع الزراعية وتعطل بعضها، وهو أيضاً سبب البطالة وسوء تخصيص الموارد.

خامساً- مساهمة القطاع الفلاحي في تطور معدلات النمو الاقتصادي خلال الفترة (2000-2016): تهدف كل دول العالم إلى تحقيق التوازن الاقتصادي ويعتبر النمو الاقتصادي الهدف الأكثر أهمية لدى أي اقتصاد حيث تسعى الدولة من خلال تنفيذ برامج الاستثمارات العمومية إلى الرفع من الطاقات الإنتاجية في جل المجالات الاقتصادية بغية رفع معدلات النمو الاقتصادي الذي يمثل أهم مؤشر لقياس ومتابعة النشاط الاقتصادي.

يعتبر استهداف الرفع من معدلات النمو الاقتصادي في القطاع الفلاحي من بين أهم أهداف الحكومة المسطرة وذلك من خلال تنفيذ البرامج التنموية الموضوعة من الفترة (2001-2019)، حيث يتحدد الدور الذي يلعبه هذا القطاع في تحفيز ودعم النمو الاقتصادي دراسة لتطور الناتج المحلي الإجمالي خلال نفس الفترة كما هو موضح في الجدول رقم (37) التالي:

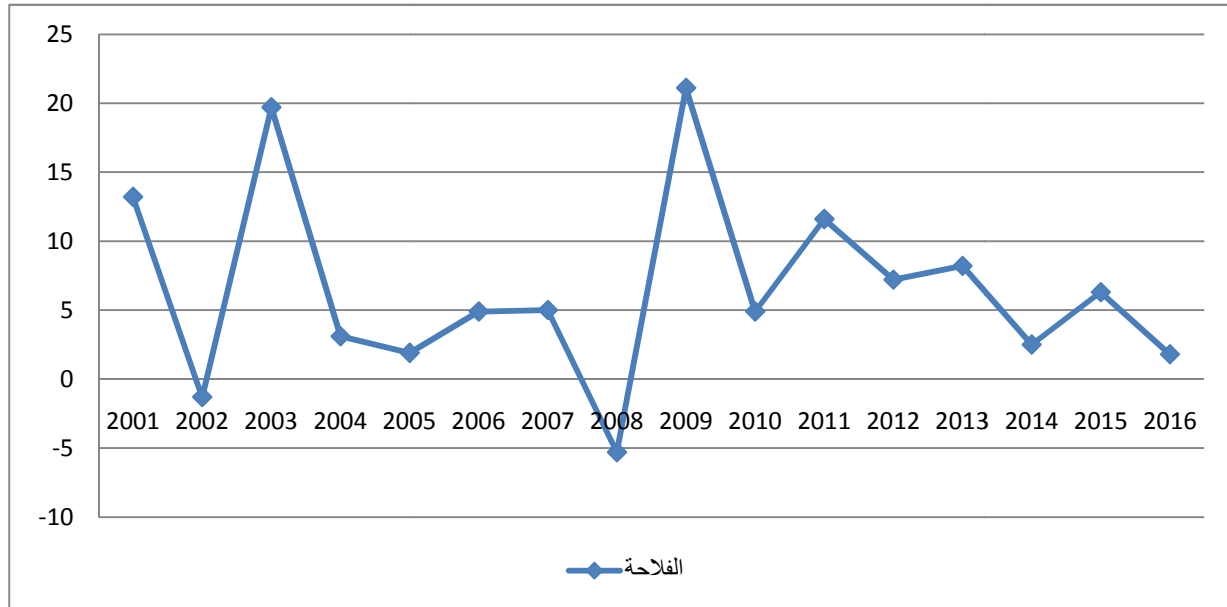
الفصل الثاني: تحليل واقع القطاع الفلاحي في الجزائر للفترة (2000-2016)

الشكل (17): متوسط مساهمة القطاعات الاقتصادية في الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر (2001-2016)



المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على معطيات الجدول رقم (37).

الشكل (18): تطور معدلات النمو الاقتصادي للقطاع الفلاحي في الجزائر للفترة (2001-2016)



المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على معطيات الجدول رقم (37).

من خلال الشكل رقم (18) يمكن تحليل معدلات النمو للقطاع الفلاحي كالتالي:

خصص للقطاع الفلاحي ما قيمته 55.9 مليار دج ضمن برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي توزعت على مدار أربع سنوات، حيث شهدت هذه السنوات معدلات متذبذبة ارتفاعا وانخفاضا وهذا راجع بالدرجة الأولى إلى الظروف المناخية، حيث كانت نسبة مساهمته في الناتج الداخلي الخام 10.5% سنة 2001، إلا أن هذه النسبة انخفضت سنة 2002 إلى 10.10% بنسبة نمو سالبة قدرت بـ 1.3% ويعود ذلك لمشكلة الجفاف في البلاد لتلك السنة، لتعاود الارتفاع سنة 2003 حيث سجل الناتج المحلي الإجمالي نسبة نمو تعد الأحسن في هذه الفترة قدرت بـ 19.7% وهذا راجع إلى تحسن الظروف المناخية للبلاد. في حين خصص البرنامج

الفصل الثاني: تحليل واقع القطاع الفلاحي في الجزائر للفترة (2000-2016)

التكميلي لدعم النمو للفترة (2005-2009) ما قيمته 300 مليار دج فنلاحظ أن معدلات النمو استمرت في التذبذب رغم مضاعفة المخصص المالي لهذا القطاع، فخلال سنة 2008 تراجع معدل النمو بشكل حاد قدر بـ 5.3% بسبب القحط والجفاف وكذا آثار أزمة 2008 وعرفت سنة 2009 انتعاشا قياسيا بمعدل نمو 21.9% وتعد هذه النتائج استثنائية بسبب وفرة في إنتاج الحبوب الذي وصل حجم ناتجه إلى 61 مليون قنطار.¹

ويعد برنامج توطيد النمو (2010-2014) الأكثر دعما من حيث المبلغ المالي المخصص للقطاع الفلاحي بقيمة 1000 مليار دج، لكن ما يلاحظ من الجدول رقم (37) أن هذا الدعم لم يساهم بشكل كافي في تطوير حركية هذا القطاع الذي سجل معدلات نمو موجبة ولكنها ذات تذبذب كبير وصل أقصاها 11.6% سنة 2011، أما أدنى معدل نمو لهذه الفترة سجل سنة 2014 بمعدل نمو قدره 2.5% وهذا راجع لعدم وجود إستراتيجية واضحة يتبعها هذا القطاع والتي تضمن له التطور والنمو.

أما في إطار البرنامج الخماسي (2015-2019) نلاحظ من خلال الجدول رقم (37) ارتفاع معدل نمو القطاع الفلاحي مقارنة بسنة 2014 فقد بلغ هذا الأخير 6.3% وذلك راجع إلى تدهور أسعار النفط وزيادة نمو القطاعات خارج قطاع المحروقات وشهدت سنة 2016 تدهور حاد في نسبة نمو القطاع حين بلغت 1.8% بسبب التراجع الكبير لأسعار النفط وكذا تراجع نشاط القطاعات الحقيقية خارج قطاع المحروقات.

وإذا ما قارنا القطاع الفلاحي بالقطاعات الاقتصادية الأخرى يتضح لنا أن الإنتاج المحلي الإجمالي في الجزائر يتحدد بدرجة كبيرة بقطاع المحروقات بمتوسط قدره 36.04%، ثم يأتي بالمرتبة الثانية قطاع الخدمات الذي يبلغ في متوسط الفترة 21.76%، ثم قطاعي الأشغال العمومية والفلاحة اللذان يتقاربان في النسبة، لنجد في الأخير قطاع الصناعة بنسبة ضعيفة جدا لا تتعدى 5.86%.

وكنتيجة لمعطيات الجدول رقم (37)، نجد أن معدلات نمو القطاع الفلاحي خلال فترة تنفيذ الإنعاش الاقتصادي كانت متذبذبة وغير مستقرة، ويمكن القول انه ساهم في رفع معدلات النمو ولكن بأداء ضعيف جدا على عكس قطاع المحروقات والخدمات، وهذا يعني أن الدعم الكبير الذي حضي به القطاع خلال الفترة (2001-2016) لم يصل إلى الأهداف المرجوة بجعل قطاع الفلاحة بديل لقطاع المحروقات، وما يفسر كذلك الأداء الضعيف اعتماد القطاع الفلاحي على الظروف الطبيعية والمناخية باعتبار أن معظم المحاصيل الزراعية تعتمد على مياه الأمطار.

المبحث الثاني: القطاع الفلاحي في الجزائر بين التحديات وأهم الحلول اللازمة

اخيرا وبعد هذا العرض والتحليل والمناقشة للعوامل الداخلية والخارجية التي قادت الى تراجع متضمنات الامن الغذائي في الجزائر، فان استشراف مخاطرها في المستقبل المنظور في ظل المتغيرات الراهنة لا يبعث على التفاؤل، وبذلك تصبح الطروحات والتساؤلات حول ما العمل؟ مسألة حتمية تفرضها بيئة الأمن الغذائي في الجزائر وضرورة توفيره والتحوط تجاه التداعيات التي يمكن ان يحدثها تراجع عرض الغذاء مقرونا بتزايد الطلب

¹ التقرير السنوي التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، بنك الجزائر، 2010، ص 24.

الفصل الثاني: تحليل واقع القطاع الفلاحي في الجزائر للفترة (2000-2016)

عليه مع مرور الزمن. حيث يعتبر القطاع الفلاحي من بين أكثر القطاعات تعرضا للمشاكل والمعوقات وهذا نظرا لاعتماده على عوامل لا يمكن التحكم فيها اهمها الارض والمناخ هذا من جهة ومن جهة اخرى الضعف والتخلف وقلة التكوين والاهمال الذي يتعرض له هذا القطاع في غالبية الدول لا سيما النامية منها.

وباعتبار ان اهمية تحقيق قدر مناسب من الامن الغذائي تعد من الاهداف التي تسعى اليها كافة الدول دون استثناء، وعليه فان المشكلة تحتاج الى استخدام حلول منهجية حديثة للتعامل معها وهو ما سنحاول الاجتهاد من اجل الوصول اليه في هذا المبحث.

المطلب الأول: نقاط القوة ومكامن الخلل والفرص المتاحة للقطاع الفلاحي في الجزائر

من خلال ما تبين من محتويات هذا الفصل يتضح أن للجزائر إمكانيات زراعية لا يستهان بها، كما أنها في الوقت نفسه تعاني من مشاكل تعترض طريق تنميتها بشكل لا يسمح باستغلالها.

أولاً- نقاط قوة القطاع الفلاحي الجزائري

تتمثل نقاط قوة القطاع الفلاحي في الجزائر في وفرة الموارد الطبيعية وخصائصها والتي تتمثل في الآتي:

- اتساع الأراضي وجودتها بمساحة 08 مليون هكتار، فبالإضافة إلى الأراضي الصالحة للزراعة التقليدية، تستغل الجزائر مساحة 1118.25 هكتار من الأراضي الصالحة للزراعة البيولوجية (العضوية) وهي زراعات تقوم على تقادي استخدام الأسمدة والمبيدات الكيماوية، باستخدام الأسمدة الخضراء، وليست لديها أي أضرار على البيئة ولا على نوعية المنتج ولا على المستهلك. وتتطور هذه المساحات بنسبة 0.2% وهي نسبة ضئيلة جدا مقارنة بما تحققه بلدان مجاورة مثل تونس والمغرب (4.6% و 34.8%) على التوالي، رغم أن مساحتها الزراعية اقل بكثير من مساحة الجزائر الصالحة للزراعة)، وقد بلغ عدد المستثمرات التي تستخدم الزراعة البيولوجية 81 مستثمرة، وهي مستثمرات في اغلبها تنتج الزيتون أو التمر، مما ساعد على وصول هذه المنتجات للأسواق العالمية.¹

- وفرة الموارد المائية مع إمكانية توسيعها خاصة إذا تمت عملية صيانة وتطهير السدود بصفة دورية.
- تباين درجات الحرارة مما يجعل البيئة مخزنا وراثيا للأصول النباتية.
- وفرة الثروة الحيوانية، وجودتها (الخروف الجلاي الذي يعتبر أجود أنواع اللحوم عالميا).
- التصنيف الدولي للمنتجات الزراعية الجزائرية نظرا لمطابقتها للمعايير الصحية والبيئية المطلوبة.²
- ظهور نوايا للنهوض بالقطاع بما يتواءم مع متطلبات السوق وذلك من خلال مخططات برامج التنمية الفلاحية منذ سنة 2000.³

- تخصيص ما قيمته 55.9 مليار دج للقطاع الفلاحي ضمن برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي بهدف تنمية المنتجات الملائمة للمناطق الطبيعية بهدف تكثيف وإدماج الصناعات الغذائية حسب الفروع (الحبوب، الحليب،

¹ فوزية غربي، الزراعة الجزائرية بين الاكتفاء والتبعية، اطروحة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة منتوري، قسنطينة، 2008، ص 251.

² عبابة علي، فقير سامية، مرجع سابق، ص 11.

³ فوزية غربي، مرجع سابق، ص 254.

الفصل الثاني: تحليل واقع القطاع الفلاحي في الجزائر للفترة (2000-2016)

البطاطا، الأشجار المثمرة، اللحوم الحمراء والبيضاء)، وتكيف أنظمة استغلال الأراضي في المناطق الجافة وشبه الجافة وتلك المهدهدة بالجفاف بتحويلها لصالح زراعة الأشجار المثمرة وزراعة الكروم، وتربية المواشي وأنشطة أخرى ملائمة مع التركيز على إنتاج الحبوب في المناطق المعروفة بقدراتها العالية، وكذا تطوير الإنتاج الزراعي والحيواني كافة وكذلك المنتجات ذات الاستهلاك الواسع والمنتجات ذات المزايا النسبية والموجهة للتصدير مع الحفاظ على العمالة الزراعية وزيادة طاقة الإنتاج الفلاحي بزيادة حجم العمالة مع تشجيع الاستثمار الفلاحي و تحسين وزيادة معدل نمو الزراعة الصناعية والصناعة الزراعية.

- خصص البرنامج التكميلي لدعم النمو للفترة (2005-2009) ما قيمته 300 مليار دج للقطاع الفلاحي بهدف إعادة بعث الحياة في الفضاءات الريفية خاصة في المناطق المعزولة والمهمشة، وقد تم تصور المخطط الوطني للتنمية الفلاحية والريفية باعتباره ردا شاملا ومنسجما للتحديات الرئيسية والضغوط الطبيعية والتقنية والتنظيمية والمؤسسية التي كانت سببا في إضعاف قواعد الأمن الغذائي لبلادنا، وفي تدهور الموارد الطبيعية وفي انقطاع التلاحم والسلم الاجتماعيين في الوسط الريفي لما لهما من ضرورة في التوازنات الشاملة للمجتمع الجزائري.

- يعد برنامج توطيد النمو (2010-2014) الأكثر دعما من حيث المبلغ المالي المخصص للقطاع الفلاحي بقيمة 1000 مليار دج بهدف عصنة الإدارة و التجديد الفلاحي وكذا حماية الصحة النباتية والحيوانية، ودعم مداخيل الفلاحين وضبط الإنتاج الفلاحي، حيث دفعت الأزمة الغذائية العالمية إلى تخصيص أكبر ميزانية لدعم الأسعار واستمرار ذلك التوجه إلى غاية سنة 2014.

ثانيا- مكان الخلل في القطاع الفلاحي الجزائري

رغم الإمكانيات الفلاحية المتوفرة في الجزائر، يقف القطاع الفلاحي عاجزا عن تلبية الاحتياجات الغذائية وتحقيق الاكتفاء الذاتي لأهم المنتجات ذات البعد الاستراتيجي، كما أن مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي ضعيفة جدا رغم برامج التنمية الفلاحية المطبقة منذ سنة 2000 وهي لا تتعدى نسبة 9% كمتوسط الفترة (2000-2016)، وذلك بسبب كميات الإنتاج الضعيفة وهو ما لم يؤهله لتحقيق فائض في الميزان التجاري الفلاحي، فالواردات الزراعية من إجمالي السلع الإستراتيجية تسيطر بنسبة كبيرة على تغطية الطلب المحلي ويعود ذلك للأسباب الجوهرية التالية:¹

- قلة إقبال اليد العاملة على العمل الزراعي مع قدرات المنتجين (الأمية والفقر).
- مشكل الحيازات الفلاحية الصغيرة مع سوء الاستخدام غير المرشد لموارد الأرض والمياه.
- غياب رؤية واضحة تجاه القطاع الزراعي خاصة القطاع التقليدي.
- تقليدية الإنتاج واستخدام تقنيات غير متطورة.
- ضعف البنى التحتية الأساسية.

¹ عماري زهير، مرجع سابق، ص 15

الفصل الثاني: تحليل واقع القطاع الفلاحي في الجزائر للفترة (2000-2016)

- ضعف التمويل وضعف توجيهه للأنشطة الملائمة بما يتناسب مع قدرات الوسط الريفي والتجاوب مع عملية التنمية الفلاحية (عدم استغلال مخصصات صناديق التنمية الخاصة بمكافحة التصحر وتنمية الاقتصاد الرعوي والسهوب، وصندوق التنمية الريفية واستصلاح الأراضي عن طريق الامتياز).
- عدم فعالية وسوء تعميم برامج الإرشاد الفلاحي، خاصة فيما يتعلق بالزراعة البيولوجية.
- ضмор التصنيع الزراعي.
- غياب الاستشراف والدراسات المبنية على أطر واقعية.
- تلف المنتجات الزراعية بسبب ظروف التخزين السيئة، مما يحول دون وصولها للأسواق في حالات كثيرة.
- معظم المساحات الزراعية بدون عقود مما يحول دون الاستفادة من أي خدمات مالية.
- الاعتماد على الزراعة البدائية وعدم فهم الفلاحين لجغرافيتهم مما كان سيوفر كثيرا في تنويع المنتجات الزراعية.

ثالثا- الفرص المتاحة أمام القطاع الفلاحي

- عصرنة الزراعة وإمكانية تطبيق النظام التكنولوجي مثلما هو الحال في الولايات المتحدة الأمريكية.
- اعتماد شركات مختصة في الإمداد الفلاحي بحلول أنجع.
- الاعتماد على السقي بالمياه العذبة أو المياه الخالية من العذوبة عن طريق مياه البحر المعالجة، أو مياه السدود، فالمنتج الزراعي في هذه الحالة يكون أكثر جودة وأكثر كثافة مما يمكن من استرجاع تكلفة المياه المعالجة، والتي قد لا تتجاوز 20% من التكلفة الإجمالية للمنتج.
- يعتبر الاتفاق بشأن تخفيض الدعم في الاتفاقيات الزراعية العالمية فرصة للجزائر، حيث أن تقديم الدعم الداخلي للإنتاج الزراعي في الجزائر الذي يقابله رفع الدعم عن صادرات الدول المنافسة من شأنه أن يساعد المنتج الجزائري لاحتلال مكانة في السوق.

المطلب الثاني: الحلول المقترحة لمواجهة عقبات تطور القطاع الفلاحي

ان اهمية تحقيق قدر مناسب من الامن الغذائي تعد من الاهداف التي تسعى اليها كافة الدول دون استثناء، وعليه فان المشكلة تحتاج الى استخدام حلول منهجية حديثة للتعامل معها وهو ما سنحاول الاجتهاد من اجل الوصول اليه من خلال اقتراح بعض الحلول لمواجهة العقبات التي تحول دون تطور القطاع الفلاحي.

أولاً- الحلول المقترحة لتقليل الفاقد والهدر الغذائي

أصبح الفاقد والهدر الغذائي يمثلان إحدى أهم التحديات الإستراتيجية التي تقف كعائق أمام تحقيق أهداف التنمية الفلاحية، لما يسببانه من ضياع لكميات كبيرة من الغذاء الموجه للاستهلاك البشري، كما يساهمان أيضا في إضاعة ثلث العوامل والمستلزمات المستخدمة في الإنتاج، وثلث جهد الإنسان العامل ضمن سلسلة الغذاء¹. وسيتم في هذا العنصر اقتراح بعض الحلول التي رأينا أنها قد تكون مناسبة لتقليل الفاقد والهدر الغذائي على

¹ عبد الحسين الحكيم، تقليص الفاقد والهدر في الغذاء (منهجية جديدة لتحسين واقع الأمن الغذائي في العراق)، نقلا عن الموقع

الالكتروني: http://www.hasadzeraa.com/index.php_consulté le 20/03/2018 a 12:32.

الفصل الثاني: تحليل واقع القطاع الفلاحي في الجزائر للفترة (2000-2016)

طول مراحل السلسلة الغذائية، بدءاً من الإنتاج ووصولاً إلى الاستهلاك النهائي، ولا بأس في البداية أن نشير إلى مفهوم وأنواع الفاقد والهدر الغذائي وأهم مسبباتهما كما يلي:¹

1- مفهوم وأنواع الفاقد والهدر الغذائي: نهدف في هذا الجزء من الدراسة إلى توضيح مفهوم الفاقد والهدر الغذائي وأهم أنواعهما كما يلي:

1-1- مفهوم الفاقد والهدر الغذائي: يشير الفاقد الغذائي إلى انخفاض كمية الغذاء الصالحة للأكل في مرحلة سلسلة الإمدادات الغذائية المؤدية على التحديد إلى توفير الغذاء المخصص للاستهلاك البشري، حيث يحصل الفاقد الغذائي في مرحلة الإنتاج، وما بعد الحصاد والتجهيز في السلسلة الغذائية، في حين يشير الهدر الغذائي إلى الفاقد الغذائي الذي يحصل في نهاية السلسلة الغذائية، أي على مستوى تجارة التجزئة والاستهلاك النهائي، ويتعلق ذلك بتجارة التجزئة وبالمستهلك النهائي.

1-2- أنواع الفاقد والهدر الغذائي: تم تحديد خمسة نظم في السلسلة الغذائية للسلع النباتية والحيوانية وتم تقدير الفاقد والهدر الغذائي لكل واحدة من هذه الفئات في السلسلة الغذائية بالنظر إلى الجوانب التالية:

1-2-1- السلع النباتية: وتضم كل من:

- **الإنتاج الفلاحي:** يعبر الفاقد خلال مرحلة الإنتاج الفلاحي عن الفاقد الناتج عن الأضرار الميكانيكية أو الانسكاب خلال عملية الحصاد (الدرس وقطف الفاكهة)، وفرز المحاصيل بعد الحصاد،... الخ.

- **المناولة والتخزين بعد الحصاد:** بما في ذلك الفاقد الناتج عن الانسكاب والتدهور أثناء عملية المناولة والتخزين والنقل بين المزارع والتوزيع.

- **التجهيز:** بما في ذلك الفاقد الناجم عن الانسكاب والتدهور أثناء التجهيز الصناعي أو المنزلي (إنتاج العصير والتعليب)، وقد يحدث الفاقد عندما يتم فرز المحاصيل إذا لم تكن صالحة للتجهيز أو أثناء عمليات الغسل والتقسير أو عند انقطاع عمليات التجهيز والانسكاب العرضي.

- **التوزيع:** يشمل الهدر في نظام الأسواق (أسواق الجملة، محلات السوبر ماركت، محلات تجارة التجزئة، الأسواق التقليدية).

- **الاستهلاك:** يشمل الهدر أثناء الاستهلاك على المستوى المنزلي.

1-2-2- السلع الحيوانية: وتضم كل من:

- **الإنتاج الفلاحي:** يشير الفاقد فيما يتعلق باللحوم الحمراء والدواجن إلى موت الحيوان خلال فترة التربية ويشير بالنسبة للأسماك إلى المرتجع منها خلال عملية الصيد.

- **التجهيز:** يشير الفاقد بالنسبة للحوم الحمراء والدواجن إلى الضائع خلال عملية الذبح والتجهيز الصناعي الإضافي، وبالنسبة للأسماك يشير الفاقد إلى الضائع خلال التجهيز الصناعي مثل التعليب.

¹ جيني غوستافسون وكريستل سيديريغ وآخرون، الفاقد الغذائي والهدر الغذائي في العالم، دراسة أجريت للمؤتمر العالمي لحفظ الأغذية والزراعة، روما، 2011، ص 13.

الفصل الثاني: تحليل واقع القطاع الفلاحي في الجزائر للفترة (2000-2016)

- **المناولَة والتخزين بعد الحصاد:** يشير الفاقد بالنسبة لمصادر اللحوم الحمراء والدواجن إلى الموت أثناء النقل إلى المذبح وبالنسبة للأسماك فان الفاقد يشير إلى الضائع خلال التجميد والتعبئة والتخزين والنقل بعد الوصول إلى اليابسة.

- **التوزيع:** يشمل الهدر في نظام الأسواق، على سبيل المثال أسواق الجملة ومحلات السوبر ماركت وتجار التجزئة والأسواق التقليدية.

- **الاستهلاك:** يشمل الهدر أثناء الاستهلاك على المستوى المنزلي.

2- أسباب الفاقد والهدر الغذائي: يحدث الفاقد والهدر الغذائي على طول مراحل السلسلة الغذائية، من الإنتاج الفلاحي وصولاً إلى الاستهلاك المنزلي، ويتم هدر الغذاء في المناطق المتوسطة والمرتفعة الدخل بدرجة عالية، أي انه يرمي حتى وان كان صالحاً للاستهلاك البشري ويحدث فاقد كبير للأغذية في المراحل الأولى من السلسلة الغذائية، في المناطق منخفضة الدخل خاصة في المراحل بين الإنتاج والتجهيز.

2-1- تجاوز الإنتاج لحجم الطلب: يحصل الفاقد الغذائي عندما يتجاوز الإنتاج الفلاحي الطلب ومن أجل ضمان تسليم الكميات المتفق عليها، فيما يتم توقع الأحوال الجوية السيئة أو هجمات الآفات التي لا يمكن التنبؤ بها، يضع الفلاحون في بعض الأحيان خططا للإنتاج آمنة، وينتهي بهم المطاف إلى إنتاج كميات اكبر من اللازم حتى ولو كانت الظروف متوسطة. وفي الحالة التي يفوق فيها الإنتاج الطلب تباع بعض المحاصيل الفائضة للمصنعين أو كعلف للحيوانات، ومع ذلك فان هذا الأمر غير مريح ماديا في كثير من الحالات بالنظر إلى انخفاض الأسعار في هذه القطاعات مقارنة بأسعار التجزئة.

2-2- الحصاد السابق لأوانه: وقد يفقد الغذاء كذلك بسبب الحصاد السابق لأوانه، ويحصد الفلاحون الفقراء المحاصيل الفلاحية في وقت مبكر جدا بسبب نقص الغذاء أو الحاجة الماسة للنقد خلال النصف الثاني من الموسم الفلاحي، وبهذه الطريقة ينكبد الغذاء خسارة في القيمة الغذائية والقيمة الاقتصادية، وقد يهدر إذا لم يكن مناسباً للاستهلاك.

2-3- مرافق التخزين الفقيرة والتي تنعدم فيها البنية التحتية: قد تسبب مرافق التخزين الفقيرة والتي تنعدم فيها البنية التحتية فاقدًا غذائيًا في مرحلة ما بعد الحصاد خاصة في المناطق الحارة، حيث يمكن أن تفسد المنتجات الطازجة مثل الفواكه والخضروات والأسماك واللحوم مباشرة من المزرعة، أو بعد الصيد بسبب عدم وجود البنية التحتية للنقل والتخزين والتبريد والأسواق.

2-4- الأغذية غير الآمنة (غير الصالحة للاستهلاك البشري): الأغذية غير الآمنة التي لا تصلح للاستهلاك البشري يتم هدرها، حيث يمكن لعدم الامتثال لمعايير الحد الأدنى لسلامة الأغذية أن يؤدي إلى فاقد غذائي. وقد تؤدي مجموعة من العوامل إلى أن يكون الغذاء غير آمن مثل السموم التي تتكون بشكل طبيعي في الغذاء نفسه والمياه الملوثة والاستخدام غير الآمن للمبيدات، وقد تؤدي الظروف غير الصحية والسيئة للمناولَة والتخزين وعدم التحكم في درجة الحرارة المناسبة إلى أغذية غير آمنة أيضا.

الفصل الثاني: تحليل واقع القطاع الفلاحي في الجزائر للفترة (2000-2016)

2-5- ضعف مرافق التجهيز: يؤدي ضعف أو عدم وجود مرافق التجهيز إلى فاقد غذائي عالي، حيث وفي كثير من الأحيان يصعب تجهيز وحفظ المنتجات الفلاحية الطازجة، لتتمكن من تلبية الطلب وينبع جزء من المشكلة من موسمية الإنتاج وتكلفة الاستثمار في مرافق التجهيز التي يتم استخدامها على مدار السنة.

2-6- ضعف نظم السوق: تؤدي نظم السوق غير الكافية إلى فاقد غذائي مرتفع حيث ولتخفيف الفاقد يجب أن تصل السلع التي ينتجها الفلاحون إلى المستهلكين بطريقة فعالة، وهناك عدد قليل جدا من مرافق البيع بالجملة ومتاجر التجزئة التي توفر التخزين المناسب وظروف البيع المناسبة للمنتجات الفلاحية، وغالبا ما تكون أسواق الجملة والتجزئة صغيرة ومكتظة وغير صحية وتفتقر إلى معدات التبريد.

2-7- الوفرة وسلوك المستهلك: تؤدي الوفرة وسلوك المستهلك إلى هدر غذائي على مستوى الاستهلاك، والذي ربما يكون احد أهم أسبابه هو أن المستهلكين يمكنهم ببساطة أن يتحملوا هدر الأغذية خاصة في ظل زيادة كمية الغذاء المتوفرة.

3- تحديد حجم الفاقد والهدر الغذائي لبعض السلع الغذائية في الجزائر: تم تحديد الحجم المادي للأغذية المنتجة والموجهة للاستهلاك البشري، وللفاقد والهدر الغذائي الحاصل على امتداد سلسلة الإمدادات الغذائية باستخدام البيانات المتاحة والنتائج من البحوث بشأن الهدر الغذائي العالمي وافترضات المعهد السويدي للغذاء والتكنولوجيا الحيوية (SIK)¹، ولكل مجموعة سلع تم استخدام نموذج للتدفقات الشاملة لاحتساب الفاقد الغذائي في كل مرحلة من مراحل السلسلة الغذائية للسلعة، ويوفر الملحق رقم (01) نموذجا عن المعادلات، وقد طبقت عوامل التحويل لتحديد الكمية الصالحة للأكل وتم تقدير الفاقد والهدر الغذائي في سنة 2015 في الجزائر، عند كل مرحلة من مراحل سلسلة الإمدادات الغذائية بالنسبة لمحصولي البطاطا الموجهة للاستهلاك البشري، الطماطم والحوامض كما هو موضح في الملحق رقم (02)، (03)، (04).

إذا وبالنسبة لمحصول البطاطا فان النتائج تشير إلى أن اكبر كمية من هذا المحصول تفقد خلال مرحلة الإنتاج الفلاحي، ويعتمد هذا بشكل رئيسي على فرز المحصول في مرحلة ما بعد الحصاد نظرا لمعايير الجودة المطبقة من قبل تجار التجزئة، ومع ذلك فان الهدر الغذائي على مستوى المستهلك يبقى مرتفعا أيضا حيث تتميز مراحل السلسلة الغذائية للإنتاج الفلاحي وما بعد الحصاد والمناولة والتخزين بفاقد غذائي مرتفع نسبيا (22.8% و97.2%) على التوالي من الكمية الإجمالية للفاقد والتي قدرت في سنة 2015 بحوالي 1055 ألف طن مقارنة بمرحلتَي التوزيع والاستهلاك (12.68% و18.27%) على التوالي وأحد أسباب ذلك هو أن محصول البطاطا يعد من بين المنتجات السريعة التلف، ما يعرضها للتلف بسهولة خلال مرحلتَي الحصاد وما بعد الحصاد خاصة في الأقاليم المناخية الحارة والرطبة في كثير من المناطق في الجزائر.

وبالنسبة للطماطم فان اكبر كمية تفقد خلال مرحلة الإنتاج بنسبة 29.06% والتوزيع بنسبة 21.02% ويعود ذلك إلى فرز الطماطم في مرحلة ما بعد الحصاد وارتفاع الكميات المنتجة منها في المواسم الفلاحية ما يجعل العرض منها يفوق الطلب عليها، وبالتالي يصعب على الفلاح التحكم في الكميات الفائضة من الإنتاج، بالإضافة إلى عمليات الضياع والهدر في أسواق الجملة والتجزئة والأسواق التقليدية، خاصة وان هذه السلع

¹ SIK : Institut suédois pour l'alimentation et la biotechnologie. المعهد السويدي للغذاء والتكنولوجيا الحيوية.

الفصل الثاني: تحليل واقع القطاع الفلاحي في الجزائر للفترة (2000-2016)

تعتبر سريعة التلف فضلا عن الموسمية التي تؤدي إلى الإفراط في البيع. ويسيطر الفاقد أثناء مرحلتي الإنتاج الفلاحي والتوزيع بنسبتي (29.77% و 22.06%) على التوالي على الفاقد الغذائي بالنسبة لمحصول الحوامض، ما يشير في نفس الوقت إلى إشكالية إيجاد منافذ لتسويق الفائض من الإنتاج خاصة في مواسم الإنتاج الفلاحي فضلا عن ضعف هياكل التخزين، وعلى العموم يمكن القول أن الفاقد الغذائي يتوزع على طول السلسلة الغذائية من الإنتاج إلى الاستهلاك غير أن الفاقد يرتفع نسبيا بالنسبة لمحصول الحوامض في الجزائر في مرحلة الإنتاج الفلاحي.

4- الحلول المقترحة لتقليل الفاقد الغذائي على طول مراحل السلسلة الغذائية: وفي الوقت نفسه وحيث أن زيادة الإنتاج الفلاحي أمر أساسي لتلبية الطلب النهائي المستقبلي من الممكن تخفيض الضغط بين الإنتاج والوصول إلى الغذاء من خلال الاستفادة من الإمكانيات المتاحة للحد من الفاقد الغذائي، وتوجد العديد من الحلول الفعالة على طول السلسلة الغذائية للحد من الكميات الإجمالية للمواد الغذائية المفقودة والمهدرة، ولا ينبغي توجيه الإجراءات نحو المراحل المعزولة من السلسلة الغذائية فقط، بما أن ما يتم أو لا يتم فعله في مرحلة ما يؤثر على المراحل الأخرى، ويمكن الإشارة في هذا الجزء إلى أهم الاقتراحات الممكنة لتقليل الفاقد الغذائي:

4-1- المؤسسات التعاونية التسويقية والتحويلية: يزخر التاريخ الفلاحي بأمتثلة عديدة عن النزاع المستمر بين الفلاحين وموزعي السلع الفلاحية، ذلك أن الفلاحون غالبا ما يشتكون من اضطرابهم لبيع منتجاتهم الفلاحية بأسعار أقل مما يجب، بينما يشتكون الموزعون بأنهم يشترون المعروض من المنتجات الفلاحية بأسعار عالية، وبالتالي فإنهم مضطرون لبيعها بأسعار عالية للمستهلكين لهذا السبب يلجأ الفلاحون إلى تأسيس التعاونيات كحل لتلك المشاكل، وتقوم هذه التعاونيات بخدمة الفلاح من خلال مساعدته على بيع محصوله وشراء احتياجاته من المواد الأولية (البذور والأسمدة) بأسعار معقولة وبيعها إليهم بأسعار وبشروط يمكن تحملها، وينظر البعض لهذه التعاونيات على أنها طريقة تمكن الكثير من المستثمرات الفلاحية الصغيرة والمستقلة من التنافس بفعالية في عالم يتكون من شركات ضخمة وقوية من الناحية المالية والتسويقية وتضم:

4-1-1- المؤسسات التعاونية التسويقية: يقوم هذا النوع من التعاونيات ببيع البذور وغيرها من مستلزمات الإنتاج الفلاحي للفلاحين بنوعيات وأسعار معقولة، كما أنها تقوم بشراء المحاصيل من الفلاحين بأسعار مربحة، وقد تقوم هذه التعاونيات بجمع المحاصيل من الأعضاء وبيعها بطريقتها بالإضافة إلى إمكانية قيامها بعمليات التصنيف والتدرج ومهام أخرى كالترويج والنقل بالنيابة عن الفلاحين أنفسهم، وقد تعمل بعض التعاونيات كوكيل بين الفلاحين وتجار آخرين مقابل عمولة، بينما قد تتخبط تعاونيات أخرى بعمليات المفاوضة ما بين الفلاح والمستهلك، وهذا النوع من التعاونيات لا يقوم غالبا بعمليات النقل أو التملك وإنما شراء بعض المحاصيل بهدف إعادة بيعها¹.

4-1-2- المؤسسات التعاونية التصنيعية: يقوم هذا النوع من التعاونيات بإجراء العمليات التحويلية على المنتجات الفلاحية الأولية لتوليد قيمة مضافة أو لإنتاج سلع نهائية لكي توفر احتياجات المستهلك ولتسهيل

¹ محمد عبيدات، التسويق الزراعي، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن، 2005، ص 145.

الفصل الثاني: تحليل واقع القطاع الفلاحي في الجزائر للفترة (2000-2016)

عمليات التسويق، وهي بذلك تساهم في حماية أعضائها من احتكار المصنعون، وتقليل نفقات التسويق وتساعد على تصريف السلع في الأسواق بصورة منتظمة، وضمان الحصول على أسعار أفضل لمنتجات الأعضاء مثل جمعيات صنع الزبدة والجبن في هولندا والدانمارك وإيرلندا وألمانيا وفرنسا.¹

ويشكل عام يمكن القول أن المؤسسات التعاونية التسويقية والتحويلية يمكن أن تمكن الفلاحين من أمور لا يستطيعون تحقيقها بطريقة منفردة، ذلك أن قيام مثل هذه التعاونيات يعمل على تعديل الهيكل التنافسي في الأسواق الفلاحية، كما أنها قد تقوم بتجميع مبيعات ومشتريات أعداد كبيرة من الفلاحين في إدارة واحدة. ومن المعروف أن الجمعيات التعاونية تمكن الفلاحين من ممارسة أعمالهم كشركة كبيرة مع الإبقاء على هوية الفلاح، كما تمكن هذه الجمعيات الفلاحين من تحقيق عدد من الأهداف الأخرى:

- زيادة العوائد من خلال رفع كفاءتهم الإنتاجية، وتحسين مستوى التنسيق فيما بين الفلاحين في الأسواق الفلاحية وبما يؤدي إلى دعم القدرات التفاوضية للفلاحين الأعضاء.
- خفض التكلفة على الفلاحين فيما يتعلق بشراء المواد أو تسويق المنتجات الفلاحية، حيث تتولى الجمعيات التي ينضم إليها أولئك الفلاحون توفير احتياجاتهم من البذور والأسمدة، وغيرها من الموارد الضرورية اللازمة للإنتاج الفلاحي بأسعار ونوعيات مناسبة.
- توفير خدمات أخرى للفلاحين وبنوعيات جيدة كالنقل، التجميع، التصنيف، التخزين وغيرها والتي قد لا يكونون قادرين على الحصول عليها أو لا تكون موجودة في السوق بالكميات والنوعيات المطلوبة.
- العمل على استقرار السوق وتوسعته حسب المستجدات البيئية المحيطة، من خلال التدخل الإيجابي أو السلبي في السوق وحركته وفيما يتعلق بحجم الكميات المعروضة من فترة لأخرى.
- تمكن الجمعيات كمؤثر لوجود درجة معينة من درجات المنافسة من حيث مقارنة أدائها وعوائدها بالأداء والعوائد المتحققة للأطراف غير المنظمة لأي جمعيات، كما يمكن لهذا النوع من الجمعيات تقليل الفاقد الغذائي عن طريق زيادة كفاءة هذه الأنشطة.

4-2- تدرج وتصنيف المنتجات الفلاحية: تساعد معايير الجودة² التي يتم الاتفاق عليها من طرف كافة الأطراف في تحقيق أهدافها، فالفلاحون والمؤسسات التسويقية يقومون بتسويق منتجاتهم الفلاحية بدون مشاكل كبيرة، كما أن وضع الأسعار المقبولة للسلع المطروحة للتداول يوفر للمستهلكين إمكانية إشباع حاجاتهم من الأغذية حسب قدرتهم الشرائية. ويضاف إلى ذلك أن التصنيف يتيح الفرصة أمام رجال التسويق وفقا للتوصيف الموضوع لوضع البرامج البيعية الكفيلة ببيع السلع الفلاحية بسهولة، كما أن هذا النظام إذا ما تم تطبيقه فسوف

¹ علي الهادي جبرين، إدارة الأعمال المزرعية، دار إثراء للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الأردن، 2012، ص 146.

² يمكن النظر إلى معايير جودة المنتجات الفلاحية على أنها تلك الخصائص المتعارف عليها، والتي هدفها الأساسي تمييز المنتجات الفلاحية من ناحية القيمة المدركة فيها بالنسبة للمستهلك المستهدف، كما قد تكون هذه المعايير نفسية على سبيل المثال الخصائص الغذائية لصنف ما تكون عادة حسية (كالمذاق، الرائحة، اللون واللمس)، أما القيمة الغذائية فلا خلاف عليها وكما أن الخاصية التي تفرق بين جودة قطعة جبن عالية الجودة ومنخفضة الجودة تختلف عن تلك التي تميز نوعين من الأسماك.

الفصل الثاني: تحليل واقع القطاع الفلاحي في الجزائر للفترة (2000-2016)

يوفر المعلومات الكافية والدقيقة لأطراف العملية التبادلية مما سيكون له الأثر الإيجابي على خفض كلفة الإنتاج والبحث، وإجراء الصفقات المناسبة لكل من البائع والمشتري.

4-3- التسويق الاجتماعي كنقطة ممكنة لتغيير مواقف المستهلك المتعلقة بالهدر الغذائي: تبين وتيرة الشراء الخاصة بالمستهلك الجزائري وجود أربعة مجموعات، تحتوي أولها على أغذية تشتري بصفة يومية لو شبه يومية، وفي الغالب هي سلع ضرورية لا يمكن الاستغناء عنها أما سلع المجموعات الأخرى فتشتري عدة مرات في الأسبوع أو بوتيرة اقل من ذلك، وكثيرا ما يتعلق الأمر بأغذية تسوق في أحجام كبيرة (أكياس 25 كلغ، صفائح سعتها 5 لتر، ...الخ)، لكنها في نفس الوقت أغذية تستورد بكثرة وتوفر قدرا كبيرا من الطاقة الغذائية اليومية. وهذا يعني أن توضيب هذه السلع في أحجام كبيرة قد يشجع على استهلاكها ويزيد من حدة التبذير، وبالتالي من حدة الفاقد الغذائي ما يأخذ على عاتق الدولة مسئولية تغيير النمط الغذائي ليس لأنها مسئولة على الوضع فحسب بل كذلك لان التغيير سيصب في مصلحة المستهلكين ومصلحة الاقتصاد الوطني، ولكن السؤال الذي يطرح نفسه هنا هو كيف يجب أن يكون التغيير وكيف يتحقق؟ أو بتعبير آخر ما هي السلع التي يجب كبح الطلب عليها وما هي تلك التي يجب التشجيع على استهلاكها وكيف يمكن أن يتحقق ذلك؟ وفي رأينا أن الأغذية الواجب كبح الطلب عليها هي تلك التي يكون الطلب عليها كبير وإنتاجها المحلي متواضع وتحتل مكانة هامة في النمط التغذوي الجزائري، وأسعارها العالمية شديدة التقلب وهذا ما ينطبق على الخبز مثلا، أما الأغذية الواجب تحفيز الطلب عليها فهي تلك التي تمتلك فيها الجزائر قدرات إنتاجية عالية ومتوازنة تغذويا، والتي بإمكانها تصحيح الخلل الذي يميز النمط التغذوي في الجزائر، وبالتالي تقليل الفاقد في مرحلة الاستهلاك، والأغذية التي تستوفي هذه الشروط (اللحوم البيضاء، السمك، البقوليات) أما الجواب عن الشطر الثاني من السؤال (كيف يمكن تحقيق التغيير) فنحن نظن بان استغلال آلية السعر (خفض أو تدعيم أسعار الأغذية المرغوبة ورفع أسعار أو إلغاء دعم الأغذية غير المرغوبة) لن يكون مجديا في الوقت الراهن كما أن تحسين القدرة الشرائية من خلال زيادة الأجور لن ينعف هو الآخر لإحداث التغيير التغذوي، بل يمكن أن يشجع ذلك على اقتناء أغذية نسعى في الأصل إلى كبح الطلب عليها.. ولكن هناك استراتيجيات أخرى لتغيير الأنماط التغذوية للمستهلك الجزائري وبالتالي تقليل الفاقد في مرحلة الاستهلاك، وانسبها تلك التي تسمح بتغيير آراء ومواقف المستهلكين والتي تنبهم حول خطورة تفاقم الفاقد الغذائي، والتسويق الاجتماعي يفي بالغرض تماما حيث يشير هذا الأخير إلى إمكانية استعمال مبادئ وتقنيات التسويق بغية التأثير على الجمهور المستهدف حتى يقبل أو يرفض أو يغير طواعية من سلوك معين، وتعود الفائدة من ذلك على الفرد والمجتمع بأكمله، وبالتالي فهو لا يجتهد لتغيير السلوكيات الاستهلاكية فقط، بل حتى الذهنيات والأفكار، ولا يقتصر استغلال التسويق الاجتماعي وتقنياته على الخبراء أو على الهيئات المختصة فقط، بل يمكن للجماعات الاجتماعية والأفراد أن يمارسوه.

ثانيا- الحلول المقترحة على مستوى محور الإنتاج الفلاحي

إن إيجاد قاعدة إنتاجية لتوفير الغذاء أصبح أمرا حتميا في ضوء المتغيرات والتحديات الدولية، حيث أصبحت تجارة المواد الغذائية من أهم ركائز الاقتصاد العالمي بعدما كانت تجارة السلع الصناعية هي مطمح

الفصل الثاني: تحليل واقع القطاع الفلاحي في الجزائر للفترة (2000-2016)

العديد من البلدان¹، حيث بات من الضروري وضع خطط متكاملة تؤدي إلى زيادة المساحة الفلاحية، ومضاعفة المساحة المروية ورفع إنتاج المحاصيل إلى أقصى ما يمكن، وكذلك الاهتمام بالمصادر الرئيسية لإنتاج الغذاء وتميئتها والوصول بها إلى الوضع الأمثل والمقبول في أسرع وقت. وسنعمد في هذا الجزء على اقتراح مجموعة من الحلول والتي رأينا أنها قد تكون كفيلة بزيادة الإنتاج في الجزائر. وإن كان يحق لنا في سياق الاستشراف الإشارة إلى بعض الأفكار الجديدة والهادفة لحل مشكلة توفير الغذاء عن طريق زيادة الإنتاج بأقل تكلفة ممكنة، في محاولة أيضا لاستشراف المستقبل يمكننا طرح بعض الأفكار الجديدة والهادفة والتي من شأنها فتح أبواب التفكير والتأمل للاستفادة منها في الجزائر لزيادة إنتاج الغذاء على النحو التالي:

1- وضع آليات مناسبة لخلق مناخ موات للاستثمار الفلاحي: تركزت قرارات الاستثمار الفلاحي على الربحية المحتملة والمخاطر مقارنة بفرص الاستثمار الأخرى، وعلى القيود التي تقابل كل واحدة منها²، ففي أي بلد تتأثر العائدات والمخاطر والقيود النسبية المرتبطة بالاستثمار الفلاحي بالمناخ العام للاستثمار وبالسياسات الفلاحية وتوفير مستلزمات الإنتاج الفلاحي وبالتالي فإن حكومات البلدان التي تعتمد على الفلاحة لتحقيق نصيب أكبر من العمالة ومن الناتج المحلي الإجمالي تقع على كاهلها مسؤولية توفير مناخ موات للاستثمار في هذا القطاع³، كما يلي:

1-1- دور الحكومة في توفير المناخ الجيد للاستثمار العام: إن دور الحكومة في توفير المناخ الجيد للاستثمار العام يمكن أن يشمل:

- كفالة الاستقرار والأمن بما في ذلك الحق في الحصول على الأراضي وحيازتها وتنفيذ العقود.
- تحسين التنظيم وجباية الضرائب سواء محليا أو على الحدود.
- تسيير أسواق الأيدي العاملة، عن طريق رعاية اليد العاملة الماهرة ووضع تنظيمات العمل المرنة والمصنفة ومساعدة العمال على مجازة التغيير.

وهناك عوامل أخرى خارج نطاق الحكومة قد تسيير مباشرة أو تعوق عمليات القائمين بالنشاط الاقتصادي أو المستثمرين، مثل إمكانية الحصول على وسائل النقل والتمويل والكهرباء وهذه العوامل يصعب تقدير حجمها. غير أن وجود مناخ استثمار موات بالنسبة للمشروعات الصغيرة والمتوسطة خارج المستثمرات الفلاحية الموجودة في المناطق الفلاحية يمكن أن يحدث تأثيرات مفيدة على الفلاحة أيضا، (أهمية مشروعات التصنيع الفلاحي والتسويق في التأثير على الحوافز الدافعة للاستثمار الفلاحي)، كما أن تقديرات مناخ الاستثمار الريفي قد وجدت أن العقبات التي تواجهها المشاريع الريفية تختلف عن العقبات التي تواجهها المشاريع الحضرية الكبرى، وتتفاوت حسب الموقع. وهكذا فإن الأولويات بالنسبة للحكومات والجهات المانحة للاستثمار المهتمة بالتصدي لهذه القيود

¹ مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، معالجة أزمة الغذاء العالمي، دور السياسات الأساسية للتجارة والاستثمار والسلع في ضمان الأمن الغذائي المستدام والتقليل من الفقر، الأمم المتحدة، نيويورك، جونيف، 2008، ص 28.

² جوزيه غرازيانو، تقرير حالة الزراعة والأغذية "الاستثمار في الزراعة من أجل مستقبل أفضل"، منظمة الأغذية والزراعة، الأمم المتحدة، روما، 2012، على الموقع الإلكتروني: <http://www.fao.org/catalog/inter.e.htm> consulté le: 14/03/2018 à 23:10h.

³ يعكس مناخ الاستثمار الكثير من العوامل الموجودة في أماكن محددة والتي تشكل الفرص والحوافز أمام الفلاحين للقيام باستثمارات منتجة وخلق فرص العمل والتوسع.

الفصل الثاني: تحليل واقع القطاع الفلاحي في الجزائر للفترة (2000-2016)

يجب أن تعتمد على السياق الذي ترد فيه، فمثلا فان القيود المرتبطة بالنقل، مقص الطلب، وجود قيود على التسويق تمثل مشاكل اكبر بالنسبة للمشاريع الريفية أكثر مما تمثله للمشاريع الحضرية، وثمة عوامل من بينها توفير الخدمات العامة مثل الكهرباء، الاستقرار السياسي، كلها عوامل رئيسية يذكرها المستثمرون في كل من الخلفيتين الريفية والحضرية.

1-2- خلق بيئة تمكينية لسلاسل القيمة الفلاحية: تشمل سلاسل القيمة الفلاحية الكثير من المشاريع التي توفر السلع والخدمات للفلاحين، مثل إمدادات المستلزمات والتخزين ومرافق التجهيز وخدمات التسويق، وهي توفر رابطة حاسمة الأهمية بين الفلاحين والأسواق وبين عمليات الإنتاج والسوق، كما أنها أساسية من اجل الانتقال الفعلي والفعال للحوافز الاستثمارية من الأسواق إلى الفلاحين. ومع ازدياد التحول إلى الطابع الحضري أخذت المسافة بين الفلاحين والمستهلكين تتسع فأصبح دور الصناعة الغذائية أكثر بروزا كوسيط يدير الطلب على الأغذية للمنتجين الأوليين، ويمكن لتطوير هذه القطاعات أن يحسن بدرجة كبيرة عائدات الإنتاج الفلاحي، والحوافز التي تدفع الفلاحين إلى الاستثمار، وتمتد دائرة مثل هذا التطوير إلى ما هو ابعد من المشروعات ذات الحجم الكبير لتصل إلى المشروعات الصغيرة والمتوسطة الحجم بصفة خاصة، التي قد تحسن الربط بين أصحاب الحيازات الصغيرة. ويمكن أن يشجع وجود بيئة تمكينية لتطوير الصناعات الفلاحية على دخول المشروعات الصغيرة والمتوسطة الحجم بل ويعزز قدرتها التنافسية كذلك.

2- الحوافز الاقتصادية للاستثمار في القطاع الفلاحي وكيفية تشكيل السياسات في هذا القطاع: يمكن للسياسات الحكومية والتدخلات في السوق أن تحدث تأثيرا عميقا على مناخ الاستثمار الفلاحي وبصورة محددة في الحوافز الاقتصادية للاستثمار في هذا القطاع، وتختص بعض هذه السياسات بالفلاحة وان كان غيرها يتصل بقطاعات أخرى أو يخص الاقتصاد بأسره. ومن بين السياسات النوعية في هذا القطاع الرئيسي التي تؤثر في الفلاحة، التعريفات الجمركية، دعم المستلزمات، الدعم الائتماني، الضوابط السعرية والقيود الكمية على التجارة والمصروفات والضرائب الحكومية، وقد يكون هنالك تأثيرات غير مباشرة على الفلاحة تنشأ عن سياسات أخرى مثل حماية القطاعات الأخرى (الحماية الصناعية)، وأسعار العملة ومعدلات الفائدة والسياسات الضريبية والنقدية، ويمكن لمثل هذه السياسات أن تؤثر بدرجة كبيرة على حوافز الاستثمار الفلاحي بالنسبة لباقي القطاعات الأخرى، كما أن المستوى الكلي للحماية أو لفرض الضرائب على القطاع الفلاحي أهمية لا تخفى على احد، غير أن الاختلافات بين السلع تؤثر أيضا وبشدة على الحوافز الاستثمارية فيمكن أن يكون هناك تفاوت كبير بالنسبة لبعض السلع التي تحظى بالحماية وبين أخرى تفرض عليها ضرائب، وقد يترتب على وجود مثل هذه الاختلافات بين السلع تأثيرات مختلفة على مختلف أنواع المنتجين بحيث يكون بعض الفلاحين أكثر تمتعا بالمزايا من غيرهم، وقد يعني هذا ضمنا وجود حوافز مختلفة تقدم لمنتجي المحاصيل النقدية أو التصديرية في مقابل منتجي محاصيل الأغذية الثابتة أو إلى أصحاب الحيازات الصغيرة في مقابل فلاحو الحيازات الكبيرة.

ثالثا- مقترحات وحلول واعدة في مجال الإنتاج الفلاحي

وان كان يحق لنا في سياق هذا الاستشراف أن نخلق مع بعض الأفكار الجديدة والهادفة لحل مشكلة توفير الغذاء، عن طريق زيادة الإنتاج بأقل تكلفة ممكنة، في محاولة أيضا لاستشراف المستقبل، من خلال استعراض بعض الأفكار الجديدة التي من شأنها فتح أبواب التفكير والتأمل في محاولة الاستفادة منها في الجزائر لزيادة إنتاج الغذاء على النحو التالي:¹

1- النموذج الأول: إمعان النظر في بعض التجارب الواعدة التي قد تتجح في بعض المناطق حيث تقل الأراضي الفلاحية الصالحة للإنتاج، وتقل المياه الكافية للري وتكثر ملوحة التربة التي تقف كعقبة أمام أداء الإنتاج الفلاحي وخاصة الخضروات. فقد تمكن باحثون عرب مثلا بدولة البحرين من التوصل إلى طريقة جديدة للزراعة الرأسية فأنتجوا على سبيل المثال 100 رأس خس في المتر المربع الواحد، خلال فترة إنتاجية قدرت بـ 27 يوم فقط، وأنتجوا كذلك 180 شجرة طماطم في المتر المربع الواحد، وذلك بإتباع أحدث التقنيات الزراعية بالري بالماء الممغنط، لحل مشكلة الملوحة وبدون استخدام التربة، وذلك بأسلوب الزراعة العضوية التي توفر 95% من استهلاك المياه والأسمدة، حتى أصبح من الممكن الاكتفاء الذاتي من بعض المحاصيل الإستراتيجية كالخضروات بأنواعها، كما تمكن باحثون عرب أيضا في سلطنة عمان من القيام بنفس الشيء في إنتاج الأعلاف الخضراء للماشية والدواجن والخيول بكميات كبيرة طوال السنة.

2- النموذج الثاني: تطبيق تقنية الزراعة بدون حرث ونشرها خاصة في مناطق القطاع الفلاحي المطري، إذ أدت نتائج تطبيقها في السودان مثلا إلى ارتفاع كبير في الإنتاجية حيث بلغت 500 كغ إلى 750 كغ في الفدان، من الذرة البيضاء الرفيعة وتقول إدارة الأمن الغذائي في وزارة الزراعة والغابات السودانية (التقرير السنوي للأمن الغذائي عام 2007)، أن التطور في تطبيق مثل هذه التقنية يتطلب بالضرورة التحول من النظرة التقليدية للاستثمار في القطاع المطري قليل التكلفة إلى النظرة الاستثمارية الشاملة، أي إلى العملية الاقتصادية لأنها تتطلب تكلفة أولية عالية تتعلق بالآليات والمدخلات الأخرى، ويمكن أن تستفيد الجزائر من هذه التقنية باعتبار أن الفلاحة فيها يغلب عليها الطابع المطري.

3- النموذج الثالث: تطبيق الزراعة العضوية وخاصة في الأراضي البكر التي لم تشهد استخداما للأسمدة الكيماوية بالرجوع إلى الطبيعة، والزراعة العضوية هي واحدة من بين العديد من المنهجيات التي تساعد البيئة بالاعتماد على تقليل استخدام الأسمدة والمبيدات، والاستفادة المثلى من الاعتماد المتبادل بين التربة والنباتات والحيوان والإنسان وخاصة المحافظة على خصوبة التربة على المدى الطويل، وإعادة استخدام المخلفات الحيوانية والنباتية، بهدف إعادة العناصر الغذائية فيها إلى التربة وعدم استخدام مواد غير متجددة، وقد أثبتت التجارب الخاصة بالفلاحة المدمجة في تربية المائيات واستخدام مياه تربية الأسماك في عملية الري نجاحات كبيرة ووفرة إنتاجية كبيرة ومنتج ذو جودة عالية في مدة زمنية قصيرة ويمكن للجزائر الأخذ بهذه التقنية وتعميمها على المستوى الوطني حيث لا تتطلب هذه الأخيرة تقنيات حديثة.

¹ الصادق عوض البشير، تحديات الأمن الغذائي العربي، الدار العربية للعلوم، الطبعة الأولى، لبنان، 2009. ص 158.

الفصل الثاني: تحليل واقع القطاع الفلاحي في الجزائر للفترة (2000-2016)

ونعتقد بالاعتماد على ما سبق إن المستقبل سيكون مفتوحا وواعدة بكل الخيارات، وان التكنولوجيا الحديثة من شأنها حل الكثير من المشكلات في مجال زيادة الإنتاج الفلاحي وتوفير الأمن الغذائي في الجزائر شريطة أن تعرف الحكومة كيفية التضامن والإمساك بزمام مصالحها وكيفية التعامل مع مختلف أنواع الشراكات من منطلق أن من لا يملك غذاءه لا يملك قراره ومصيره.

خلاصة الفصل الثاني

تطرقنا في بداية هذا الفصل إلى المقاربات الأساسية التي يعتمد عليها في تحديد التطورات الحاصلة في البرامج التنموية وكذا المخصصات المالية والأهمية الإستراتيجية، وخلصنا في النهاية إلى أن برامج التنمية الفلاحية والريفية تهدف إلى توسيع الإنتاج الفلاحي بشقيه النباتي والحيواني ورفع الإنتاجية الفلاحية، بالإضافة إلى توفير الخدمات الضرورية للقطاع، وهذا بفضل المخصصات المالية من ميزانية الدولة لتنمية الاستثمارات، حيث أشارت الإحصائيات إلى الارتفاع الكبير الذي سجلته المخصصات المالية بارتفاع من 156 مليار دينار جزائري خلال الفترة (2000-2008) إلى 280 مليار دينار جزائري في متوسط الفترة (2009-2014)، أي بنسبة ارتفاع 79.11% مقارنة بالفترة الأولى التي سبقت أزمة الغذاء العالمي لسنة 2008، ويعود هذا الارتفاع أساسا إلى زيادة اهتمام الدولة بالقطاع الفلاحي خلال السنوات الأخيرة خاصة مع تطبيق سياسة تجديد الاقتصاد الفلاحي والريفي في سنة 2009.

ومن خلال تتبعنا لتطور إنتاج وإنتاجية بعض السلع الغذائية الإستراتيجية (القمح، البقوليات، الطماطم، الحوامض، التمور، اللحوم البيضاء، اللحوم الحمراء والأسماك)، والتي تعتبر في نفس الوقت أحد أهم الفرص الإستراتيجية للاستثمار وتوفير الغذاء بأقل تكلفة ممكنة، وعدم اللجوء للاستيراد إلا عند الضرورة القصوى وتجنب رهن احتياجات السكان بجهات أجنبية وربما الانتقال حتى إلى عملية التصدير من الوصول إلى نتائج مهمة يمكن تلخيص أهمها فيما يلي:

- فيما يخص الإنتاج: تبين لنا أن سنة 2008 وبداية سنة 2009 كانت نقطة انعطاف حاسمة نحو زيادة إنتاج بعض السلع الغذائية التي شملتها الدراسة تجاوزت نسبة الزيادة في غالبيتها 50% في متوسط الفترة (2009-2015) مقارنة بالفترة (2000-2008)، تصدرتها في المرتبة الأولى إنتاج البطاطا بنسبة فاقت 133.43% لتليها البقوليات بنسبة 84.8% ثم اللحوم البيضاء، الطماطم والحوامض بـ 73.33% و 71.27% و 70.94% على التوالي ليأتي بعدها كل من القمح بنسبة 69.38% والتمور بـ 58.41% ثم الأسماك بنسبة 54.07% في حين بقيت الزيادة في إنتاج اللحوم الحمراء دون 50% إذ بلغت نسبة الزيادة 42.34%، وان كانت النتائج المسجلة ايجابية بالنسبة لغالبية الفروع المدروسة إلا انه لا بد أن لا يخفى علينا أن نشير إلى أن المواد الخام المستخدمة في الإنتاج تبقى ولازالت مرهونة بشكل كبير جدا وفي بعض الحالات كلي بعملية الاستيراد.

- أما الواردات الفلاحية: فلقد تبين لنا بأنها كما وتكلفة سنة بعد سنة حيث انتقلت الواردات الفلاحية الكلية من 8400 ألف طن في متوسط الفترة (2000-2008) إلى أكثر من 12023 ألف طن في متوسط الفترة (2009-2015) وبنسبة ارتفاع قدرت بـ 43.13%. كما سمح لنا تحليل الإحصائيات الخاصة بالواردات تحديد خمسة أنواع من السلع الغذائية تلك التي بقيت نسبة الكميات المستوردة منها ثابتة نسبيا بين الفترتين (2000-2008) و(2009-2015) وتظم كل من الطماطم، التمور، الحوامض، اللحوم الحمراء، الأسماك وأخرى انخفضت الكمية المستوردة منها وضمت كل من القمح، البطاطا واللحوم البيضاء، ما يشير إلى مكانة

الفصل الثاني: تحليل واقع القطاع الفلاحي في الجزائر للفترة (2000-2016)

هذه السلع في نظر الدولة فالمجموعة الأخيرة تضم سلعا تعتبرها الدولة إستراتيجية بالدرجة الأولى من الناحية الاستهلاكية ولا يمكن التقليل من الكميات المتوفرة منها في السوق.

- **وبشأن الصادرات الفلاحية:** فبالنسبة لصادرات السلع التي شملتها الدراسة فهي شبه منعدمة حاليا حيث لم تتعدى الكمية المصدرة منها **0.5** ألف طن بالنسبة لأغلبها باستثناء تلك المتعلقة بالتمور والأسماك حيث انتقلت الكمية المصدرة منها من **10.13** ألف طن في متوسط الفترة (2000-2008) إلى **19.11** ألف طن في متوسط الفترة (2009-2015) بالنسبة للتمور ومن **77** ألف طن في متوسط الفترة (2000-2008) إلى **182** ألف طن في متوسط الفترة (2009-2015) بالنسبة للأسماك.

وبالرغم من الأهمية الإستراتيجية للقطاع الفلاحي في الاقتصاد الوطني إلا انه في تحليلنا لإحصائيات مساهمة القطاع الفلاحي في الدخل الإجمالي والقيمة المضافة، أوضحت عن تراجع الدولة في القطاع الفلاحي والتعويل أكثر على القطاع الخاص. فالبنسبة لمساهمة كل القطاعات في القيمة المضافة الإجمالية فقد لاحظنا أن القطاع الفلاحي يأتي في المرتبة الثالثة من حيث المساهمة في القيمة المضافة الإجمالية بنسبة **11.76%** بعد قطاع المحروقات بنسبة **41.26%** وقطاع البناء والأشغال العمومية بنسبة **12.03%** وللتعمق أكثر في مدى مساهمة كل من القطاعين العام والخاص في القيمة المضافة للقطاع الفلاحي، فقد تبين لنا أن نسبة مساهمة القطاع العام في القيمة المضافة لم تتجاوز نسبة **1%** خلال الفترة (2000-2015)، في حين يبقى القطاع الخاص يستحوذ نسبة مساهمة تفوق **90%**، وتفسر الأرقام تخلي الدولة التدريجي عن القطاع الفلاحي والاكتفاء فقط بدعم هذا القطاع.

الخاتمة العامة

خاتمة عامة

تم التطرق في موضوع البحث والذي تتمحور إشكاليته حول مدى قدرة القطاع الفلاحي في الجزائر على المساهمة في تنفيذ إستراتيجية التنويع الاقتصادي خلال الفترة (2000-2016).

1- الملخص

أخذ موضوع التنويع الاقتصادي أهمية كبيرة بعد أن أدركت البلدان وبخاصة الريفية منها والتي تعاني من اختلالات وتشوهات كبيرة في هياكل اقتصادياتها، الناجم من اعتمادها على المورد الوحيد للدخل، والمتأتي من خلال امتلاكها لثروات طبيعية كبيرة، يقع في مقدمتها النفط، ولهذا فقد سعت العديد من البلدان بالعمل الجاد على تطبيق إستراتيجية التنويع الاقتصادي وإنجاحها من خلال تبني حزمة من السياسات الاقتصادية التنويعية والتي يكون الهدف منها إعادة هيكلة الاقتصاد ورفع مستوى مساهمة القطاعات الاقتصادية البديلة في الناتج المحلي. وإن واقع الفلاحة الجزائرية يستدعي إعادة بعثه من جديد، لخدمة الاقتصاد الوطني، شرط إتباع أسس سليمة منبثقة من الواقع.

حيث قامت الجزائر في مطلع الألفية الجديدة بإطلاق سياسة الإنعاش الاقتصادي لتحقيق تنمية شاملة ومستدامة، وقد تمخض عن ذلك إطلاق ثلاثة برامج تنموية كبرى بغلاف مالي إجمالي قدر بحوالي 25942 مليار دينار، تمثلت في برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي للفترة (2001-2004) بغلاف مالي قدر بـ 55.9 مليار دينار جزائري، البرنامج التكميلي لدعم النمو للفترة (2005-2009) بغلاف مالي قدر بحوالي 300 مليار دينار جزائري، وأيضا برنامج توطيد النمو للفترة (2010-2014) بغلاف مالي قدر بـ 1000 مليار دينار جزائري، كما استفاد القطاع الفلاحي في هذا السياق من برنامجين هاميين تمثل في المخطط الوطني للتنمية الفلاحية والريفية للفترة (2000-2008) وبعد أزمة الغذاء العالمي سنة 2008 تبنت الدولة سياسة جديدة للنهوض بالقطاع الفلاحي ومعالجة أخطاء البرامج السابقة تمثلت في سياسة التجديد الفلاحي والريفي للفترة (2009-2014) حيث خصصت الجزائر لذلك ما يقارب 1400 مليار دينار جزائري، ورغم الإجراءات والسياسات المتبعة التي اتخذتها الجزائر تبين أن هذا القطاع لم يساهم بشكل كبير في تنمية الاقتصاد رغم ما رصد من مبالغ مالية ضخمة للنهوض به وتطويره، فهي لم تعكس على أرض الواقع ولم ترق إلى المستوى المطلوب، حيث كانت مساهمة القطاع الفلاحي في الناتج المحلي الخام حوالي 8.2%، في حين أن مساهمة هذا الأخير في القيمة المضافة تأتي في المرتبة الثالثة بعد قطاع المحروقات، البناء والأشغال العمومية بنسبة 11.76% من القيمة المضافة الإجمالية، أما مساهمة القطاع الفلاحي في توفير مناصب الشغل فبلغت نسبة 11.92% خلال الفترة (2000-2016)، كما أن مخططات التنمية الفلاحية لم تصل إلى أهدافها المتمثلة في معالجة مشكلة البطالة في الريف وتحسين ظروف المعيشة وهو ما يتعارض مع أهداف مخططات التنمية الفلاحية، وفي المقابل فإن الفلاحة الجزائرية لم تحقق الزيادة المستهدفة في الإنتاج المقابلة للطلب على الغذاء، حيث يوفر القطاع الفلاحي حوالي 72% فقط من الاحتياجات الغذائية محليا بينما النسبة الباقية فهي مستوردة الأمر الذي ساهم في اتساع الفجوة الغذائية، في المقابل لم تتجاوز الصادرات الغذائية نسبة 1% من إجمالي الصادرات الكلية ما شكل عائق أمام السياسات التنموية لتغطية فاتورة العجز. وبالنسبة لمعدلات نمو القطاع

خاتمة عامة

الفلاحي خلال فترة تنفيذ الإنعاش الاقتصادي كانت متذبذبة وغير مستقرة، حيث شهد برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي معدلات نمو متذبذبة قدرت في المتوسط بـ 8.67%، أما برنامج توظيف النمو للفترة (2010-2014) الذي يعد الأكثر دعما من حيث المبلغ المالي لم يساهم بشكل كافي في تطوير حركية هذا القطاع حيث سجل معدلات نمو موجبة لكنها متذبذبة وصل أقصاها 11.6% سنة 2011 وأدنى معدل نمو سنة 2014 بنسبة 2.5%، أما البرنامج الخماسي للفترة (2015-2019) بلغ معدل نمو القطاع 6.3% وهذا راجع إلى تدهور أسعار النفط، هذا يعكس أن الدعم الكبير الذي حضي به القطاع خلال الفترة (2001-2016) لم يصل إلى الأهداف المرجوة لاجل القطاع بديل للمحروقات وما يفسر كذلك الأداء الضعيف اعتماد القطاع الفلاحي على الظروف الطبيعية والمناخية باعتبار أن معظم المحاصيل الزراعية تعتمد على مياه الأمطار.

ومن خلال ما سبق يمكن للقطاع الفلاحي في الجزائر أن يلعب دورا مهما في تحقيق التنوع الاقتصادي من خلال المساهمة في توفير مناصب الشغل لأفراد المجتمع وتوفير الغذاء والمواد الأولية لتغذية الصناعات المحلية، كما يمكن أن يلعب دورا هاما في ترقية الصادرات والحد من الواردات وذلك من خلال ما تمتلكه الجزائر من الإمكانيات الطبيعية والبشرية والرأسمالية ما يؤهلها لتحقيق معدل الاكتفاء الذاتي، والمحافظة على أمنها الغذائي، لكن رغم ذلك فإن مكانة القطاع الفلاحي من حيث النتائج المحصلة ومساهمته في الناتج الوطني الإجمالي لا تعكس أهميته، وعليه وجب على الجزائر التوجه للتركيز على الاقتصاد المبني على الموارد المحلية بإطلاق ثورة في القطاع الزراعي تثن من خلالها كل القيم المادية والقاعدية بصيغ تتمحور حول الفلاح المنتج بالدرجة الأولى، والتركيز على الاستثمار الفلاحي الذي يمكنه أن يلعب دورا استراتيجيا في هذا المجال باعتباره احد أهم حلول أزمة تطوير القطاع الفلاحي، والمحرك الرئيسي والدافع للتنمية الفلاحية المستدامة ومن ثم تحقيق الأمن الغذائي، من حيث تضيق الفجوة بين الإنتاج والاستهلاك ورفع كفاءة استغلال الموارد الفلاحية المتاحة.

2- اختبار الفرضيات: وللتحقق من صحة أو نفي الفرضيات تم اختبارها بالشكل الآتي:

تنص الفرضية الأولى على: اعتبار التنوع الاقتصادي إحدى الأدوات الهامة في عملية التنمية الاقتصادية المستدامة، ويعتبر من أهم التحديات التي تواجه اقتصاديات الدول التي تعتمد بشكل كبير على تصدير سلعة واحدة هي النفط، والتي تتعرض عوائدها للتقلبات والتذبذبات في الأسواق العالمية، وبالتالي لا يمكن الاعتماد عليها في دفع عملية التنمية المستدامة (فرضية صحيحة)، لان التنوع الاقتصادي احد الآليات الهامة الهادفة إلى تحقيق الاستقرار الاقتصادي، وتقليل من التأثيرات السلبية للمنافسة في مرحلة العولمة المعاصرة من خلال تنوع القاعدة الاقتصادية، وخاصة بالنسبة للبلدان الريفية التي تعاني من التبعية لقطاع واحد الذي تشكل مداخيله المصدر الرئيسي للثروة، الأمر الذي يخلق صعوبات كثيرة على مستوى الاقتصاد الكلي، ويجعله مرتبطا بالأسواق العالمية والتقلبات الخاصة بها.

أما الفرضية الثانية تنص على أن القطاع الفلاحي من أهم القطاعات الإستراتيجية لما يتوفر عليه من مقومات مادية وبشرية تؤهله في رفع عجلة النمو وتوفير المنتجات الغذائية والزيادة في الناتج المحلي الخام، وتحسين مستوى المعيشة (فرضية صحيحة)، لان القطاع الفلاحي من أهم القطاعات الإستراتيجية في التنمية

خاتمة عامة

الاقتصادية في الجزائر، لما يتوفر عليه من مقومات طبيعية وبشرية تؤهله في رفع عجلة النمو وتوفير المنتجات الغذائية والمدخلات الوسيطة للعديد من الصناعات التحويلية، وكذلك للعاملين في الأنشطة الإنتاجية والخدمية الأخرى المرتبطة بهذا القطاع.

والفرضية الثالثة نصت على أن الحكومة الجزائرية أولت اهتماما كبيرا بالقطاع الفلاحي، حيث خصصت له اعتمادات مالية كبيرة للنهوض به وتطويره، فهو بذلك يحتل مكانة متقدمة في سلم أولويات السياسات الاقتصادية في الجزائر، (فرضية خاطئة)، لتبني الجزائر مع مطلع الألفية الثالثة سياسة الإنعاش الاقتصادي لتحقيق تنمية شاملة و مستدامة، معتمدة في ذلك على سياسة مالية توسعية في ظل وجود وفرة مالية، وتحسن الوضعية الأمنية والخارجية للبلاد، وقد ترتب عن ذلك إطلاق ثلاثة برامج تنموية كبرى بغلاف مالي إجمالي يقدر بحوالي 25.942 مليار دينار، أي ما يعادل 100 مليار دولار تقريبا، وتمثلت في: برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي (2001-2004)، البرنامج التكميلي لدعم النمو للفترة (2005-2009)، المخطط الخماسي للتنمية (2010-2014)، كما استفاد القطاع الفلاحي في هذا السياق من برنامجين هامين هما: المخطط الوطني للتنمية الفلاحية والريفية للفترة (2000-2008)، وسياسة التجديد الفلاحي والريفي (2009-2014)، وقد خصصت الجزائر لذلك ما يقارب 1400 مليار دولار.

الفرضية الأخيرة تنص على أن الجزائر تتمتع بقدرات فلاحية معتبرة، فهي تمتاز بطابع فلاحي بالدرجة الأولى، وبالنظر للإمكانيات الفلاحية التي تزخر بها يعتبر أن يحتل القطاع الفلاحي مكانة هامة وإستراتيجية في الاقتصاد الوطني، نظرا لأهميته في تكوين الناتج المحلي الخام، وتوفير الاحتياجات الغذائية وخلق مناصب شغل السكان، بالإضافة إلى مساهمته في عملية التجارة الخارجية عبر تشجيع التصدير وتوفير العملة الصعبة للبلد (فرضية خاطئة)، لأن القراءة المتأنية والمتعمنة لأداء القطاع الفلاحي في الجزائر، تبين أن هذا القطاع لم يساهم بشكل كبير وكما كان منتظر منه في الاقتصاد الوطني، وذلك رغم الأغلفة المالية التي رصدت للنهوض به وتطويره، فهي لم تنعكس على أرض الواقع، ولم ترق إلى المستوى المطلوب، وهو ما عكسته الأرقام والنسب التي تم التوصل إليها، إذ يساهم القطاع الفلاحي في الناتج المحلي الخام بحوالي 8.2%، كما أن تنفيذ مخططات التنمية الفلاحية نتج عنه انخفاض في قوة العمل الفلاحية من سنة إلى أخرى، إذ يشغل بحوالي 11% فقط من العمالة الكلية، وهذا ما يتعارض مع أهداف التنمية الفلاحية في منح العمل، وبما أن الفلاحة لم تحقق هذا الهدف، أصبحت مشكلة البطالة في الريف عائقا كبيرا للتنمية، وتحول دون تحسين ظروف المعيشة. وفي المقابل، فإن الفلاحة الجزائرية لم تحقق الزيادة المستهدفة في الإنتاج لمقابلة الطلب على الغذاء، حيث يوفر القطاع الفلاحي حوالي 72% فقط من الاحتياجات الغذائية محليا، بينما النسبة الباقية تأتي من الاستيراد، الأمر الذي ساهم في اتساع الفجوة الغذائية، حيث أصبحت الجزائر تستورد نسبة كبيرة من احتياجاتها من المواد الغذائية والتي قاربت 18% من إجمالي الواردات، وفي المقابل لم تتجاوز الصادرات الغذائية 1% من إجمالي الصادرات، مما يشكل عائق أمام السياسات التنموية لتغطية فاتورة هذا العجز من جراء زيادة الكميات الغذائية المطلوبة، ناهيك عن عامل الارتفاع المرجح للأسعار في الأسواق الدولية في الفترات المقبلة، وهذا بدوره يشكل

خاتمة عامة

استنزافا للموارد المالية ويثقل كاهل الدولة، على اعتبار أن هذا الضعف يترجم في تحويل موارد مالية هائلة لتغطية الفجوة الغذائية بدلا من استعمالها في تنمية القطاعات الاقتصادية.

3- نتائج الدراسة: تتمثل أهم النتائج التي تم التوصل إليها في هذه الدراسة فيما يلي:

✚ يعتبر القطاع الفلاحي من بين أهم القطاعات الاقتصادية، وتأتي هذه الأهمية من خلال ما يمكن أن يحققه هذا القطاع عبر إشباع الحاجيات المتزايدة للأفراد من الغذاء فهو الركيزة الأساسية لتحقيق الأمن الغذائي تملك الجزائر موارد وإمكانات راعية متوفرة بشكل يؤدي إلى تغيير في القطاع الفلاحي وتطويره وهذا ما ينعكس على زيادة الناتج الزراعي ومن ثم مساهمته في التنوع الاقتصادي وذلك بما تمتلكه من موارد طبيعية وبشرية.

✚ تعد الفترة التي اعتمد فيها المخطط الوطني للتنمية الفلاحية فترة إنعاش القطاع الفلاحي، إذ يميز الطرح الذي جاء به هذا المخطط ذات التمهيد بين مختلف البرامج (البرنامج الوطني للتشجير، برنامج استصلاح الأراضي عن طريق التنازل، برنامج تطوير الشعب والفروع..). ومختلف أجهزة البرمجة والمتابعة والتقييم لمشاريع التمويل وأجهزة الاستناد المحلية (مكاتب الدراسات، خلايا الاستمتاع) التي تشرف عليها مختلف الهيئات.

✚ تركز سياسة التجديد الفلاحي والريفي إلى إعادة تنظيم مختلف أجهزة التأطير الموجودة عن طريق تثمين التجارب السابقة ومواجهة التحديات الجديدة التي يفرضها الوضع الدولي. وترتكز سياسة التجديد الفلاحي والريفي على قانون الزراعة التوجيهي 2008، وهو الذي يحدد المعالم والإطار العام لسياسة التجديد الفلاحي و الريفي بهدف تمكين الزراعة الوطنية من المساهمة في تحسين الأمن الغذائي للبلاد وتحقيق التنمية المستدامة.

✚ تساهم مؤسسات التمويل المصغر، ENSEJ, ANGEM, CNAC في تمويل المشاريع الزراعية تعتمد على دعم، نصح ومرافقة المستفيدين من القرض المصغر في إطار انجاز أنشطتهم، مع التنسيق مع بنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR الذي يعتبر الممول الرئيسي للقروض الزراعية، لكنها تفقر إلى المرافقة بعد نهاية انجاز المشاريع.

✚ إن تقليص الفجوة الغذائية والاطمئنان لقدرة أي دولة على تحقيق الأمن الغذائي، لا يمكن أن يتم دون تبني سياسات فلاحية متكاملة، إذ يتطلب تنفيذها توفر متطلبات متعددة يحتاج بعضها لان يتوفر بشكل كمي والآخر بشكل نوعي والتي تتمثل في الموارد الطبيعية اللازمة للإنتاج النباتي والحيواني.

✚ يعد معدل تغطية الاحتياجات الغذائية من الإنتاج الوطني من أهم مؤشرات تحقيق الأمن الغذائي، وهنا يتضح تداخل وارتباط الفجوة والتبعية الغذائية بالاستثمار الفلاحي، والذي يعد المسؤول الأول عن توفير الغذاء بالنسبة لغالبية الفروع الغذائية، وبالتالي فإن حجم الفجوة الغذائية يتحدد تبعا لكفاءة الاستثمار في القطاع الفلاحي، فكلما كان المستوى الإنتاج المحلي مرتفعا كلما تقلصت الفجوة، والعكس صحيح.

✚ تعتبر سنة 2009 نقطة انعطاف حاسمة في الجزائر نحو زيادة بعض السلع الغذائية التي شملتها الدراسة، تجاوزت نسبة الزيادة في غالبيتها 50% في متوسط الفترة (2009-2015) مقارنة بالفترة (2000-2008)، تصدرها في المرتبة الأولى إنتاج البطاطا بنسبة فاقت 133.43% لتليها البقوليات بنسبة 84.8% ثم اللحوم البيضاء، الطماطم والحوامض بـ 73.33% و 71.27% و 70.94% على التوالي، ليأتي بعدها كل من القمح بنسبة 69.38% والتمور بـ 58.41% ثم الأسماك بنسبة 54.07% في حين بقيت الزيادة في إنتاج اللحوم

خاتمة عامة

الحمراء دون 50%، وان كانت النتائج المسجلة ايجابية في غالبية الفروع الغذائية المدروسة، إلا انه لا بد ان لا يخفى علينا أن نشير إلى أن المواد الخام المستخدمة في إنتاج هذه الأخيرة تبقى ولازالت مرهونة بشكل كبير جدا وفي بعض الحالات كلي بعمليات التصدير من الخارج.

✚ ورغم زيادة الإنتاج الفلاحي في الجزائر إلا أن الواردات الغذائية هي الأخرى ارتفعت كما وتكلفة، حيث انتقلت الواردات الفلاحية الكلية من 8400.095 ألف طن في متوسط الفترة (2000-2008)، إلى أكثر من 12023.46 ألف طن في متوسط الفترة (2009-2015) وبنسبة ارتفاع قدرت ب 43.13%.

✚ إن تحليل الإحصائيات الخاصة بالواردات الفلاحية مكننا من التمييز خمسة أنواع من السلع الغذائية تلك التي بقيت نسبة الكميات المستوردة منها ثابتة نسبيا بين الفترتين (2000-2008) و(2009-2015) وتظم كل من الطماطم، التمور، الحوامض، اللحوم الحمراء، الأسماك وأخرى انخفضت الكمية المستوردة منها وضمت كل من القمح، البطاطا واللحوم البيضاء، ما يشير إلى مكانة هذه السلع في نظر الدولة فالمجموعة الأخيرة تضم سلعا تعتبرها الدولة إستراتيجية بالدرجة الأولى من الناحية الاستهلاكية ولا يمكن التقليل من الكميات المتوفرة منها في السوق.

✚ وبشأن الصادرات الفلاحية التي شملتها الدراسة فهي شبه منعدمة حاليا حيث لم تتعدى الكمية المصدرة منها 0.5 ألف طن بالنسبة لأغلبها باستثناء تلك المتعلقة بالتمور والأسماك حيث انتقلت الكمية المصدرة منها من 10.13 ألف طن في متوسط الفترة (2000-2008) إلى 19.11 ألف طن في متوسط الفترة (2009-2015) بالنسبة للتمور ومن 77 ألف طن في متوسط الفترة (2000-2008) إلى 182 ألف طن في متوسط الفترة (2009-2015) بالنسبة للأسماك.

✚ وعن اجتهادنا في تقديم بعض الحلول فان أول ما يطرح في هذا المجال هو أن إلغاء فكرة الاعتماد على الموارد المتأتية من صادرات القطاعات الإستراتيجية وخاصة قطاع المحروقات، يعد أولى الخطوات المهمة نحو ضمان واستدامة توفير الغذاء في الجزائر.

✚ إذا كان الاهتمام بتفعيل الشراكة الإنتاجية يعد خطوة مهمة لتطوير الاستثمار الفلاحي، فان الاهتمام بمعالجة المشاكل المرتبطة بالاستهلاك لا تقل أهمية عن سابقتها، ففي الوقت نفسه وحيث أن زيادة الإنتاج الفلاحي أمر أساسي لتلبية الطلب النهائي المستقبلي، من الممكن تخفيض الضغط بين إنتاج واستهلاك الغذاء من خلال الاستفادة من الإمكانيات المتاحة للحد من الفاقد.

✚ إن تقديم الحلول الفعالة للحد من الكميات الإجمالية للمواد الغذائية المفقودة والمهدرة، لا ينبغي أن يتم بتوجيه الإجراءات نحو المراحل المعزولة من السلسلة الغذائية، بما أن ما يتم فعله في مرحلة ما يؤثر على المراحل الأخرى، ويمكن أن يتحقق ذلك بالاعتماد على المؤسسات التعاونية التسويقية والتحويلية، تدرج وتصنيف المنتجات الفلاحية، التأمين ضد تلف المنتجات الفلاحية، تبني فكرة التسويق الاجتماعي كنقطة انطلاق مهمة لتغيير مواقف المستهلك المتعلقة بالهدر الغذائي.

- 4- **توصيات الدراسة:** على ضوء مختلف النتائج التي تم التوصل إليها، نوجز مجموعة من التوصيات أهمها:
- ✚ ضرورة التأكيد على أن النجاح الحقيقي لعملية التنويع الاقتصادي في الجزائر، يتضمن اعتماد سياسة اقتصادية متجددة للتنمية القطاعية، تكفل معالجة الضعف الهيكلي الذي يعاني منه الاقتصاد الوطني، وذلك بتركيز الجهد التنموي في ترقية وتطوير أنشطة إنتاجية بديلة في القطاع الفلاحي.
 - ✚ ضرورة معالجة مشكلات التنمية الزراعية وذلك بالقيام بدور رئيسي في دعم الإنتاج الزراعي بشقيه النباتي والحيواني، وإعادة تنظيم القطاع وفق أسس علمية، تقوم على الاستخدام الأمثل للموارد الزراعية، وتوجيهها بكيفية سليمة لرفع مستوى إنتاجية القطاع.
 - ✚ على الجهات المعنية النظر في ما يعاني منه الفلاحون من الإجراءات المطولة والمعقدة للحصول على القرض أو الدعم، فالمؤسسات مثل **ANSEJ, CNAC, ANGEM** التي تقوم بدراسة ملف طالب القرض والموافقة عليه، وإرساله إلى البنك لإتمام إجراءات منح القروض يمكنها أن تقوم بإنهاء إجراءات منح القرض من خلال إنشاء فروع البنك المختص في وكالاتها، وبذلك يصبح للمستثمر الزراعي من جهة واحدة يتعامل معها تستوعب ثقافته ومستواه.
 - ✚ لا بد من مراجعة شروط الاستفادة من القروض البنكية، خاصة القرض الرفيق الذي يمنحه بنك الفلاحة والتنمية الريفية، وتعميمه على أكبر عدد ممكن من المستحقين سواء كانوا فلاحين، مربي مواشي أو دواجن وكذا تعميمه ليشمل دعم منتجات أخرى أفضل مثل الحبوب.
 - ✚ العمل على تفعيل السياسات الزراعية التي تهدف إلى زيادة حجم الإنتاج ورفع الكفاءة الإنتاجية من أجل تحقيق الأمن الغذائي وزيادة مساهمة القطاع الزراعي في تنويع مصادر الدخل الوطني.
 - ✚ القيام بتطبيق السياسات الزراعية الهادفة إلى زيادة المساحات المزروعة ورفع مستوى الإنتاجية الزراعية، وذلك من خلال تطبيق التكنولوجيا الزراعية الحديثة واستصلاح الأراضي الزراعية.
 - ✚ إعادة النظر في قائمة الأغذية الإستراتيجية والكف عن هدر الأموال لتطوير سلع وأغذية عوائدها وفوائدها قليلة، كدعم إنتاج الفراولة في الجزائر مثلا، والاهتمام بدعم تلك التي تملك فيها الميزة النسبية في الإنتاج كالقمح الصلب، البطاطا، التمور، اللحوم البيضاء، على أمل أن تصبح في المستقبل القريب مصدرا لتمويل واردات نظيرتها من السلع الغذائية التي لا تملك الميزة النسبية في إنتاجها أو أن إنتاجها غير كافي لتلبية الطلب المحلي عليها، وبمعنى آخر أن يصبح القطاع الفلاحي ممولا لذاته دون الاعتماد على القطاعات الإستراتيجية كالمحروقات.
 - ✚ الاهتمام بخلق مناخ ملائم للاستثمار الفلاحي، خاصة ما تعلق بصغار الفلاحين "الزراعة الأسرية" باعتبارهم يشكلون أعلى نسبة من اليد العاملة في القطاع الفلاحي.
 - ✚ إعطاء أولوية أكبر للصناعة الغذائية، نظرا لدورها المهم في توفير السلع الغذائية في غير مواسم إنتاجها.
 - ✚ دفع القطاع الخاص للاستثمار في المشاريع الأخرى في الأرياف والمناطق الفلاحية.
 - ✚ تفعيل دور مراكز البحث والتطوير المتخصصة في إنتاج وتكثيف مختلف أصناف البذور المحلية.

خاتمة عامة

✚ النهوض بمستوى التعليم الفلاحي الجامعي والمهني وبرامج إعادة التأهيل، والتحقق من ملائمة مخرجات التعليم لاحتياجات الاستثمار الفلاحي.

✚ دعم مشاريع التنمية الريفية المتكاملة والارتقاء بمستوى المرافق والخدمات الريفية، وزيادة مشاركة المرأة الريفية في التنمية الفلاحية.

5- آفاق الدراسة: من خلال ما تم التطرق إليه في هذه الدراسة، تم اقتراح بعض الإشكاليات التي هي كما يلي:

✚ دور مؤسسات البحث العلمي في تطوير القطاع الفلاحي.

✚ دور الصناعات الفلاحية الغذائية في تحقيق التنمية الفلاحية المستدامة.

✚ دور الاستثمار الأجنبي المباشر في تحقيق التنويع الاقتصادي في الاقتصاديات النفطية.

✚ محاكاة النماذج العالمية للاستثمار الفلاحي وبحث إمكانية تطبيقها في الجزائر.

تمت المراجع

I. الكتب

- 1- بشير (محمد التجاني)، مفاهيم وآراء حول تنظيم الإقليم وتوطن الصناعة، ديوان المطبوعات الجامعية، 1987.
- 2- بشير (مصطفى)، حريق الجسد: مقالات في الاقتصاد الجزائري، دار جسر للنشر والتوزيع، الجزائر، 2011.
- 3- حمدان (محمد رفيق)، التخطيط الإقليمي والتنمية الريفية، ط 1، منشورات جامعة القدس المفتوحة، عمان، الأردن، 2001.
- 4- الصادق (عوض البشير)، تحديات الأمن الغذائي العربي، الدار العربية للعلوم، الطبعة الأولى، لبنان، 2009.
- 5- عبد العزيز (فهيم هيكل)، موسوعة المصطلحات الاقتصادية والإحصائية، دار النهضة العربية، بيروت، لبنان، 1980.
- 6- عبد اللطيف (بن أشهوب)، الجزائر اليوم بلد ناجح، دار ألفا للنشر، الجزائر، 2009.
- 7- العقاد (مدحت محمد)، مقدمة في التنمية والتخطيط، دار النهضة العربية، بيروت (لبنان)، 1980.
- 8- علي (الهادي جبرين)، إدارة الأعمال المزرعية، دار إثراء للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الأردن، 2012.
- 9- كامل (بكري)، التنمية الاقتصادية، دار النهضة العربية، دون سنة نشر، بيروت، لبنان.
- 10- محمد (خياطي)، الممارسات الزراعية الجيدة في الجزائر، لقاء الخبراء حول الممارسات الزراعية الجيدة في الدول العربية، المنظمة العربية للتنمية الزراعية، السودان، ديسمبر 2007.
- 11- محمد (عبيدات)، التسويق الزراعي، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن، 2005.
- 12- مدحت (القرشي)، التنمية الاقتصادية، نظريات وسياسات وموضوعات، دار وائل للنشر، الأردن، 2007.
- 13- ميشيل (تودارو)، التنمية الاقتصادية، تعريب محمود حسن حسني، دار المريخ للنشر، السعودية، 2006.
- 14- يسرى (الجوهري)، جغرافية التنمية، مكتبة الإشعاع الفنية، الإسكندرية، مصر، 1999.

- 15- إبراهيم (زناقي)، القطاع الفلاحي الجزائري وتحديات العولمة، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2009.
- 16- بلقاسم (براكتية)، الزراعة والتنمية في الجزائر: دراسة مستقبلية، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية، شعبة اقتصاد التنمية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الحاج لخضر باتنة، 2014.
- 17- بلال (خزار)، السياسات الزراعية وأفاق تحقيق الأمن الغذائي في الجزائر، أطروحة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة باتنة، 2013.
- 18- علي (بوخالفة)، انضمام الجزائر للمنظمة العالمية للتجارة وانعكاساتها على مشكلة التغذية، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الحاج لخضر باتنة، 2015.
- 19- خديجة (عياش)، سياسة التنمية الفلاحية في الجزائر دراسة حالة المخطط الوطني للتنمية الفلاحية 2000-2007، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص التنظيم السياسي والإداري، جامعة الجزائر، 2011.
- 20- وحيد (خير الدين)، أهمية الثروة النفطية في الاقتصاد الوطني والإستراتيجية البديلة لقطاع المحروقات: دراسة حالة الجزائر، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد دولي، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة بسكرة، الجزائر، 2013.
- 21- دهينة (مجدولين)، إستراتيجية التنمية الفلاحية في ولاية بسكرة: أفاق تطوير سهل لوطاية في إطار سياسة الدعم الفلاحي، مذكرة ماجستير، تخصص نفود وتمويل، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2006.
- 22- بومدين (زاوي)، التمويل البنكي، الدعم وتنمية القطاع الفلاحي في الجزائر (مقاربة كمية)، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد وتسيير عمومي، جامعة معسكر، 2016.
- 23- ياسمين (زرنوح)، إشكالية التنمية المستدامة في الجزائر، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2006.
- 24- عبد الوهاب (رميدي)، التكتلات الاقتصادية الإقليمية في عصر العولمة وتفعيل التكامل الاقتصادي في الدول النامية، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2007.

- 25- زهير (عماري)، تحليل اقتصادي قياسي لأهم العوامل المؤثرة على قيمة الناتج المحلي الفلاحي الجزائري خلال الفترة 1980-2009، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد تطبيقي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة بسكرة، الجزائر، 2014.
- 26- محمد (غردوي)، القطاع الزراعي الجزائري وإشكالية الدعم في ظل الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر 3، سنة 2012.
- 27- ريم (قصوري)، الأمن الغذائي والتنمية المستدامة - حالة الجزائر -، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة باجي مختار عنابة، 2012.
- 28- محمد كرم (قروفي)، أثر السياسات الاقتصادية على النمو الاقتصادي في الجزائر: دراسة تطبيقية للفترة (1999-2014)، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية، شعبة تحليل اقتصادي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الحاج لخضر باتنة، 2015.
- 29- هادي (صادق)، دور التنوع الاقتصادي في تحقيق التنمية المستدامة في الاقتصاديات النفطية (دراسة مقارنة بين الجزائر-النرويج 2000-2012)، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص: اقتصاد دولي وتنمية مستدامة، جامعة سطيف، 2014.

III. الملتيقيات

- 30- اشرف (الصوفي)، عبد المنعم (الدامي)، القطاع الفلاحي كآلية للتنوع الاقتصادي الجزائري، ورقة بحثية مقدمة ضمن الملتيقى الدولي حول المؤسسات الاقتصادية الجزائرية واستراتيجيات التنوع الاقتصادي في ظل انهيار أسعار البترول، يومي 25/26 افريل 2017.
- 31- آمال (حفناوي)، مشاريع الجزائر الاستثمارية في القطاع الفلاحي ضمن برامج النمو والإنعاش الاقتصادي بين الواقع والطموح، ورقة بحثية مقدمة ضمن أعمال المؤتمر الدولي حول تقييم آثار برامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي خلال الفترة 2001-2014، يومي 11 و12 مارس 2013، جامعة سطيف (01)، الجزائر.
- 32- رشيد (بلخريصات)، دراسة تقييمية للمخطط الوطني للتنمية الفلاحية PNDA، مداخلة مقدمة إلى الملتيقى الوطني حول البنوك التجارية والتنمية الاقتصادية، جامعة قالمة.
- 33- دلال (بن سميحة)، بن سميحة عزيزة، سياسة التمويل المصرفي للقطاع الفلاحي في ظل الإصلاحات الاقتصادية: دراسة حالة الجزائر، مداخلة مقدمة للمشاركة في الملتيقى الدولي حول سياسات التمويل وأثرها على

ثبت المراجع

الاقتصاديات والمؤسسات: دراسة حالة الجزائر والدول النامية، كلية العلوم الاقتصادية بالتعاون مع مخبر العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر بسكرة، يومي 21-22 نوفمبر 2006.

34- عبد الحكيم (بيصار)، سياسات التجديد الريفي والفلاحي كبديل استثماري تنموي للأقاليم الريفية

الجزائرية- استشراف الأهداف وتقييم النتائج والآثار، ورقة بحثية مقدمة إلى الملتقى الدولي حول تقييم استراتيجيات وسياسات الجزائر الاقتصادية لاستقطاب الاستثمارات البديلة للمحروقات في أفق الألفية الثالثة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة المسيلة، يومي 28 و 29 أكتوبر 2014 .

35- جيني (غوستافسون) وكريستل (سيدريغ) وآخرون، الفاقد الغذائي والهدر الغذائي في العالم، دراسة أجريت للمؤتمر العالمي لحفظ الأغذية والزراعة، روما، 2011.

36- سامية (فقير)، علي (عبابه)، دور القطاع الزراعي في تنويع مصادر الدخل للاقتصاد الجزائري، ورقة بحثية مقدمة ضمن فعالية الملتقى الدولي حول بدائل النمو والتنويع الاقتصادي في الدول المغاربية، يومي 3/2 نوفمبر 2016.

37- سفيان (عماري)، سياسة التجديد الفلاحي والريفي كإستراتيجية لكسب رهان الأمن الغذائي المستدام في الجزائر، ورقة بحثية مقدمة للملتقى الدولي التاسع حول الأمن الغذائي في الوطن العربي في ضوء التغيرات والتحديات الاقتصادية الدولية، يومي 23-24 نوفمبر 2014، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف، الجزائر.

38- سليمة (طبايبي)، الهادي (لرباع)، التنويع الاقتصادي خيار استراتيجي لاستدامة التنمية، مداخلة ضمن الملتقى الدولي حول التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة، منشورات مخبر الشراكة والاستثمار في الفضاء الأورومغاربي، جامعة سطيف، 2008.

39- ممدوح (عوض الخطيب)، التنويع والنمو في الاقتصاد السعودي، المؤتمر الأول لكليات إدارة الأعمال بجامعة مجلس التعاون لدول الخليج العربي، الرياض، 16 و 17 فيفري 2014.

40- مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، معالجة أزمة الغذاء العالمي، دور السياسات الأساسية للتجارة والاستثمار والسلع في ضمان الأمن الغذائي المستدام والتقليل من الفقر، الأمم المتحدة، نيويورك، جونيف، 2008.

41- نبيل (بوفليح)، محمد (طرشي)، دور القطاع الفلاحي في دعم التنمية الاقتصادية في الجزائر في ظل تنفيذ سياسة الإنعاش الاقتصادي خلال الفترة 2000-2012، مداخلة مقدمة ضمن فعاليات الملتقى العلمي الدولي الثالث حول القطاع الفلاحي ومتطلبات الأمن الغذائي بالدول العربية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة المدية، يومي 28-29 أبريل 2014.

42- الطيب (هاشمي)، القطاع الزراعي في الجزائر في ظل الوفرة المالية للفترة 2006-2013 بين الانجازات والعقبات، مداخلة مقدمة ضمن فعاليات الملتقى الدولي التاسع حول استدامة الامن الغذائي في الوطن العربي في ضوء المتغيرات والتحديات الاقتصادية الدولية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الشلف، يومي 23-24 نوفمبر 2014.

IV. المجالات والتقارير والمنشورات الرسمية

- 43- الأمر (09-01) المتضمن قانون المالية التكميلي، المؤرخ في 22 جوان 2009، الجريدة الرسمية، الصادرة بتاريخ 20 جويلية 2011، العدد 40.
- 44- الأمر (69-09) المتضمن الاعتماد الإيجاري المؤرخ في 10 جانفي 1996، الجريدة الرسمية، العدد 03، الصادرة بتاريخ 14 جانفي 1996.
- 45- التقرير السنوي التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، بنك الجزائر، 2010.
- 46- التقرير السنوي التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، بنك الجزائر، 2011.
- 47- التقرير السنوي التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، بنك الجزائر، 2015.
- 48- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 30 الصادر بتاريخ 21 ماي 2014.
- 49- جوزيه (غرازيانو)، تقرير حالة الزراعة والأغذية "الاستثمار في الزراعة من اجل مستقبل أفضل"، منظمة الأغذية والزراعة، الأمم المتحدة، روما، 2012.
- 50- رشيد (بن عيسى)، الإستراتيجية الوطنية للتنمية الريفية، وزارة الفلاحة والتنمية الريفية والصيد البحري، مشروع جويلية 2004.
- 51- القانون (16-08) المؤرخ في 03 أوت 2008، المتضمن التوجيه الفلاحي، الجريدة الرسمية، العدد 46، الصادرة بتاريخ 10 أوت 2008.
- 52- مداخلة السيد وزير الفلاحة والتنمية الريفية، مقترحات وزارة الفلاحة والتنمية الريفية لتفعيل الانتاج الفلاحي عن طريق التشبيب واستحداث مناصب شغل، تنفيذ قرارات مجلس الوزراء المنعقد في 22 فيفيري 2011، الصادر في 27 فيفيري 2011.
- 53- المرسوم التنفيذي رقم (071-302) المتضمن صندوق ترقية الصحة الحيوانية والوقاية النباتية، المؤرخ في 25 جويلية 2000، الجريدة الرسمية، الصادرة بتاريخ 27 اوت 2000، العدد 53.
- 54- المرسوم التنفيذي رقم (109-302) المتضمن صندوق مكافحة التصحر وتنمية الاقتصاد الرعوي والسهوب، المؤرخ في 21 اوت 2002، الجريدة الرسمية، الصادرة بتاريخ 13 اكتوبر 2002، العدد 67.
- 55- المرسوم التنفيذي رقم (13-280) المتضمن الصندوق الوطني للتنمية الفلاحية، المؤرخ في 01 أوت 2013، الجريدة الرسمية، الصادرة بتاريخ 21 ماي 2014، العدد 30.

- 56- المرسوم التنفيذي رقم 2000-118 المؤرخ في 30 ماي 2000 المحدد لكيفيات تسيير حساب الصندوق الوطني لتنمية الفلاحة FNDA، الجريدة الرسمية، العدد 31، الصادرة بتاريخ 4 جوان 2000
- 57- المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصاءات العربية، المجلد رقم 31، الخرطوم، 2011.
- 58- المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصاءات العربية، المجلد رقم 35، الخرطوم، 2014.
- 59- المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصاءات العربية، المجلد رقم 29، الخرطوم، 2009.
- 60- المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصاءات العربية، المجلد رقم 36، الخرطوم، 2015.
- 61- المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصاءات العربية، المجلد رقم 30، الخرطوم، 2010.
- 62- المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصاءات العربية، المجلد رقم 28، الخرطوم، 2008.
- 63- النشريات الإحصائية للمركز الوطني للإعلام الآلي والإحصاء التابع للجمارك CNIS

ثانيا- باللغة الأجنبية

- 64- A. Sid Ahmed, "**Croissance et développement: théories et politiques**", Tome 1, 2ème édition, OPU, Alger, 1981.
- 65- Cherif, O. Jean-Yves, M. et Arlène, A. **L'agriculture algérienne face aux défis alimentaires, Trajectoire historique et perspectives**, Revue Tiers Monde, n 210, 2012.
- 66- Dogliotti, S. Giller, K. et Van Ltersum, M. **Achieving global Food Security reconciling demands on the environnement**: report of the First International Conférence on Global Food Security, Springer Science, Business Media Dordrecht and international Society for Plant pathology, 2014 .
- 67- Hermansen T (1971), **Development Poles and development Centers in national and regional development**, in UNRISD ,Geneva.
- 68- OCDE, **Politiques agricoles : suivi et évaluation, 2013**, Pays de L'OCDE et économies, Editions OCDE, 2013.
- 69- Paterné ndjambou, **Diversification économique territoriale : Enjeux, Déterminants, Stratégies Modalités, Condition et perspectives**, Thèse de doctorat , Université du Québec, A CHICOUTIMI , 2013.
- 70- **Présentation de la politique de renouveau agricole et rural en Algérie et du programme quinquennal 2010-2014**. Ministère de l'agriculture et de développement rural Algérie . Novembre 2010.

71- Tabet-Aoul Mahi, **Développement durable et stratégie de l'environnement**, OPU, 1998, Algérie .

رابعا- المواقع الالكترونية

72- الموقع الالكتروني: <http://www.minagri.dz/pdf/Presentat%20rar.pdf>.

73- الموقع الالكتروني: http://trademap.org/Country_SelProductCountry_TS.aspx

74- الموقع الالكتروني: <http://www.angem.dz>

75- الموقع الالكتروني: <http://www.aoad.org>

76- الموقع الالكتروني: <http://www.bank-of-algeria.dz>

77- الموقع الالكتروني: <http://www.economy.gov.ae/arabic/Dclib/>

78- الموقع الالكتروني: <http://www.fao.org/catalog/inter.e.htm>

79- الموقع الالكتروني: <http://www.mdipi.gov.dz>

80- الموقع الالكتروني: <http://www.minagri.dz/pdf/ONTA/RFIG.pdf>

81- الموقع الالكتروني: <http://www.mree.gov.dz>

82- الموقع الالكتروني: <http://www.ons.dz>

83- الموقع الالكتروني:

http://www.ruralfinance.org/fileadmin/templates/rflc/documents/1176989859283_BI_M_02_09_03.pdf.

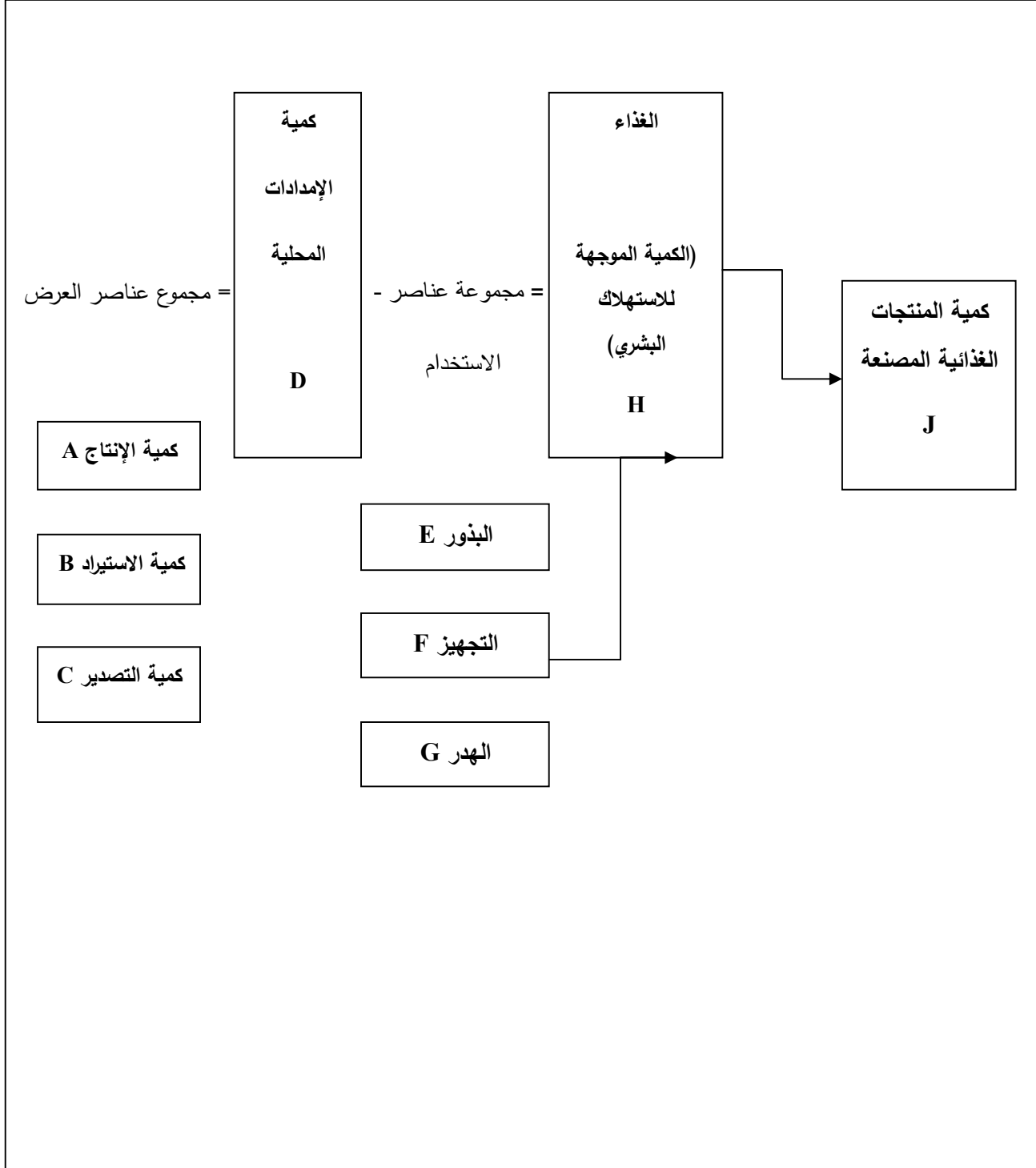
84- موقع وزارة الفلاحة والتنمية الريفية والصيد البحري، مسار التجديد الفلاحي والريفي، على الرابط

الالكتروني: <http://www.minagri.dz>

الملاحق

الملحق رقم (01): الطريقة النظرية المفترضة لتقدير الفاقد والهدر الغذائي لكل مجموعة سلع في كل مرحلة من مراحل السلسلة الغذائية

1- التدفق الشامل للسلع الغذائية



الملاحق

2- نسبة الهدر المقدرة/ المفترضة لكل مجموعة سلع في كل مرحلة من مراحل السلسلة الغذائية¹

مجموع السلع	الإنتاج الفلاحي	ما بعد الحصاد، المناولة والتخزين	التجهيز والتعبئة	التوزيع	الاستهلاك
البطاطا	%6	%10	%12	%4	%6
القمح	%6	%8	%7	%4	%12
البقول الجافة	%15	%6	%8	%2	%2
الخضر والفواكه	%17	%10	%20	%15	%12
اللحوم	%6.6	%0.2	%5	%5	%8
الأسماك	%6.6	%5	%9	%10	%4

3- حسابات المعادل الأولي للفاقد والهدر الغذائي في كل مرحلة من مراحل السلسلة الغذائية

- كمية الهدر المقدرة في مرحلة الإنتاج الفلاحي = الكمية المنتجة X نسبة الهدر خلال مرحلة الإنتاج الفلاحي

- كمية الهدر المقدرة ما بعد الحصاد، المناولة والتخزين = الكمية المنتجة X نسبة الهدر خلال مرحلة ما بعد الحصاد، المناولة والتخزين

- كمية الهدر المقدرة خلال مرحلة التجهيز والتعبئة = (الكمية المنتجة + الكمية المصنعة) X نسبة الهدر خلال مرحلة التجهيز والتعبئة

- كمية الهدر المقدرة خلال توزيع السلع المصنعة = نسبة الهدر خلال مرحلة التوزيع X (كمية السلع الغذائية المصنعة + كمية التجهيز - كمية الهدر أثناء التجهيز والتعبئة)

- كمية الهدر المقدرة في مرحلة استهلاك السلع الغذائية الطازجة = نسبة الهدر في مرحلة الاستهلاك X (كمية السلع الغذائية الطازجة - كمية الهدر خلال مرحلة توزيع السلع الطازجة)

(كمية X كمية الهدر المقدرة في مرحلة استهلاك السلع الغذائية المصنعة = نسبة الهدر في مرحلة الاستهلاك السلع الغذائية المصنعة + كمية التجهيز - كمية الهدر أثناء التجهيز والتعبئة - كمية الهدر أثناء توزيع السلع المصنعة)

¹ جيني غوستافسون، كريستل سيديربرغ وآخرون، الفاقد والهدر الغذائي في العالم، دراسة أجريت للمؤتمر العالمي لحفظ الأغذية، منظمة الأغذية والزراعة، روما، 2011، ص: 41.

الملاحق

4- معادلات حساب الفاقد والهدر الغذائي النهائي للسلع الغذائية الصالحة للأكل في كل مرحلة من مراحل السلسلة الغذائية:

- الفاقد والهدر الغذائي النهائي خلال مرحلة الإنتاج الفلاحي = كمية الهدر المقدرة في مرحلة الإنتاج الفلاحي \times متوسط معامل التحويل

- الفاقد والهدر الغذائي النهائي ما بعد الحصاد، المناولة والتخزين = كمية الهدر المقدرة في مرحلة ما بعد الحصاد المناولة والتخزين \times متوسط معامل التحويل

- الفاقد والهدر الغذائي النهائي خلال مرحلة التجهيز والتعبئة = كمية الهدر المقدرة في مرحلة التجهيز والتعبئة \times معامل التحويل الصناعي

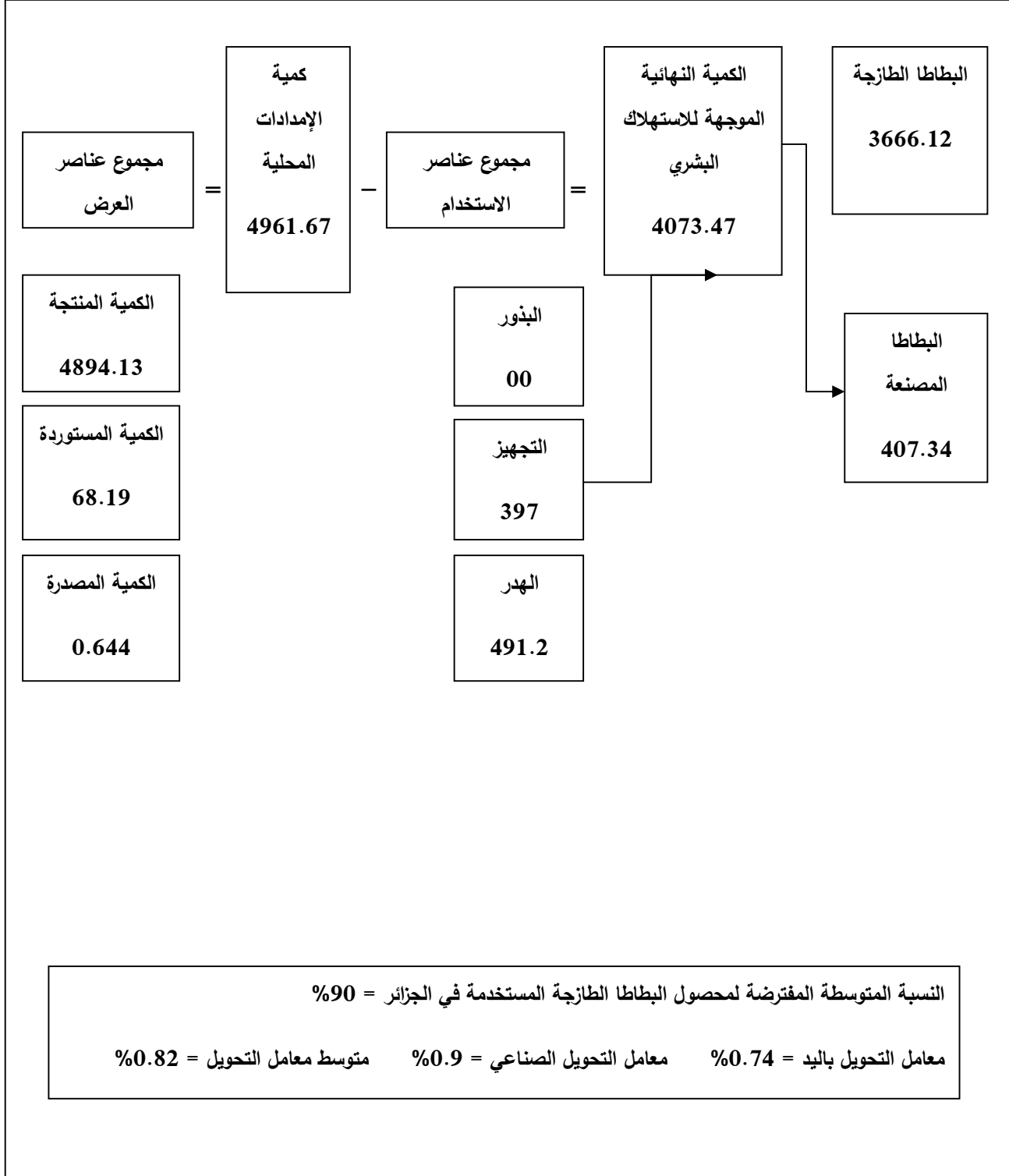
- الفاقد والهدر الغذائي النهائي خلال مرحلة التوزيع = (كمية الهدر في مرحلة توزيع السلع الطازجة \times معامل التحويل باليد) + (كمية الهدر في مرحلة توزيع السلع المصنعة \times معامل التحويل الصناعي)

- الفاقد والهدر الغذائي النهائي خلال مرحلة الاستهلاك = (كمية الهدر في مرحلة الاستهلاك السلع الطازجة \times معامل التحويل باليد) + (كمية الهدر في مرحلة استهلاك السلع المصنعة \times معامل التحويل الصناعي)

ملاحظة: يحدد معمل التحويل الجزء الصالح للأكل من المنتج الفلاحي بينما يحدد معامل التوزيع الجزء المخصص للاستهلاك البشري من المنتج الفلاحي

الملحق رقم (02): تقدير الفاقد والهدر الغذائي لمحصول البطاطا (1000 طن) حسب إحصائيات 2015 في الجزائر

1- التدفق الشامل لمحصول البطاطا (1000 طن) حسب إحصائيات 2015 في الجزائر



الملاحق

2- نسبة الهدر المقدرة (المفترضة) لمحصول البطاطا في كل مرحلة من مراحل السلسلة الغذائية

المجموعة السلعية	الإنتاج الفلاحي	ما بعد الحصاد، المناولة والتخزين	التجهيز والتعبئة	التوزيع	الاستهلاك
البطاطا	%6	%10	%12	%4	%6

3- حساب المعادل الأولي للفاقد والهدر الغذائي بالنسبة لمحصول البطاطا في كل مرحلة من مراحل السلسلة الغذائية:

- كمية الهدر المقدرة في مرحلة الإنتاج الفلاحي = $0.06 \times 4894.13 = 293.64$ ألف طن
- كمية الهدر المقدرة ما بعد الحصاد المناولة والتخزين = $0.1 \times 4894.13 = 489.41$ ألف طن
- كمية الهدر المقدرة خلال مرحلة التجهيز والتعبئة = $0.12 \times (407.34 + 397) = 96.52$ ألف طن
- كمية الهدر المقدرة خلال مرحلة توزيع البطاطا الطازجة = $(0.04 \times 3666.12) = 146.64$ ألف طن
- كمية الهدر المقدرة خلال مرحلة توزيع البطاطا المصنعة = $(96.52 - 397 + 407.34) = 28.31$ ألف طن
- كمية الهدر المقدرة خلال مرحلة استهلاك البطاطا الطازجة = $0.06 \times (146.64 - 3666.12) = 211.16$ ألف طن
- كمية الهدر المقدرة خلال مرحلة استهلاك البطاطا المصنعة = $(28.31 - 96.52 - 397 + 407.34) = 40.77$ ألف طن

4- حساب الفاقد والهدر للبطاطا الصالحة للأكل في كل مرحلة من مراحل السلسلة الغذائية:

- الفاقد والهدر النهائي خلال مرحلة الإنتاج الفلاحي = $0.82 \times 293.64 = 240.78$ ألف طن
- الفاقد والهدر النهائي ما بعد الحصاد المناولة والتخزين = $0.82 \times 489.41 = 401.31$ ألف طن
- الفاقد والهدر النهائي خلال مرحلتي التجهيز والتعبئة = $0.9 \times 96.52 = 86.86$ ألف طن
- الفاقد والهدر النهائي خلال مرحلة التوزيع = $(0.9 \times 28.31) + (0.74 \times 146.64) = 133.98$ ألف طن
- الفاقد والهدر الغذائي خلال مرحلة الاستهلاك = $(40.77 \times 0.9) + (211.16 \times 0.74) = 192.94$ ألف طن

الملاحق

2- نسبة الهدر المقدرة (المفترضة) لمحصول الطماطم في كل مرحلة من مراحل السلسلة الغذائية:

المجموعة السليعية	الإنتاج الفلاحي	ما بعد الحصاد، المناولة والتخزين	التجهيز والتعبئة	التوزيع	الاستهلاك
الطماطم	%17	%10	%20	%15	%8

3- حساب المعادل الأولي للفاقد والهدر الغذائي بالنسبة لمحصول الطماطم في كل مرحلة من مراحل السلسلة الغذائية:

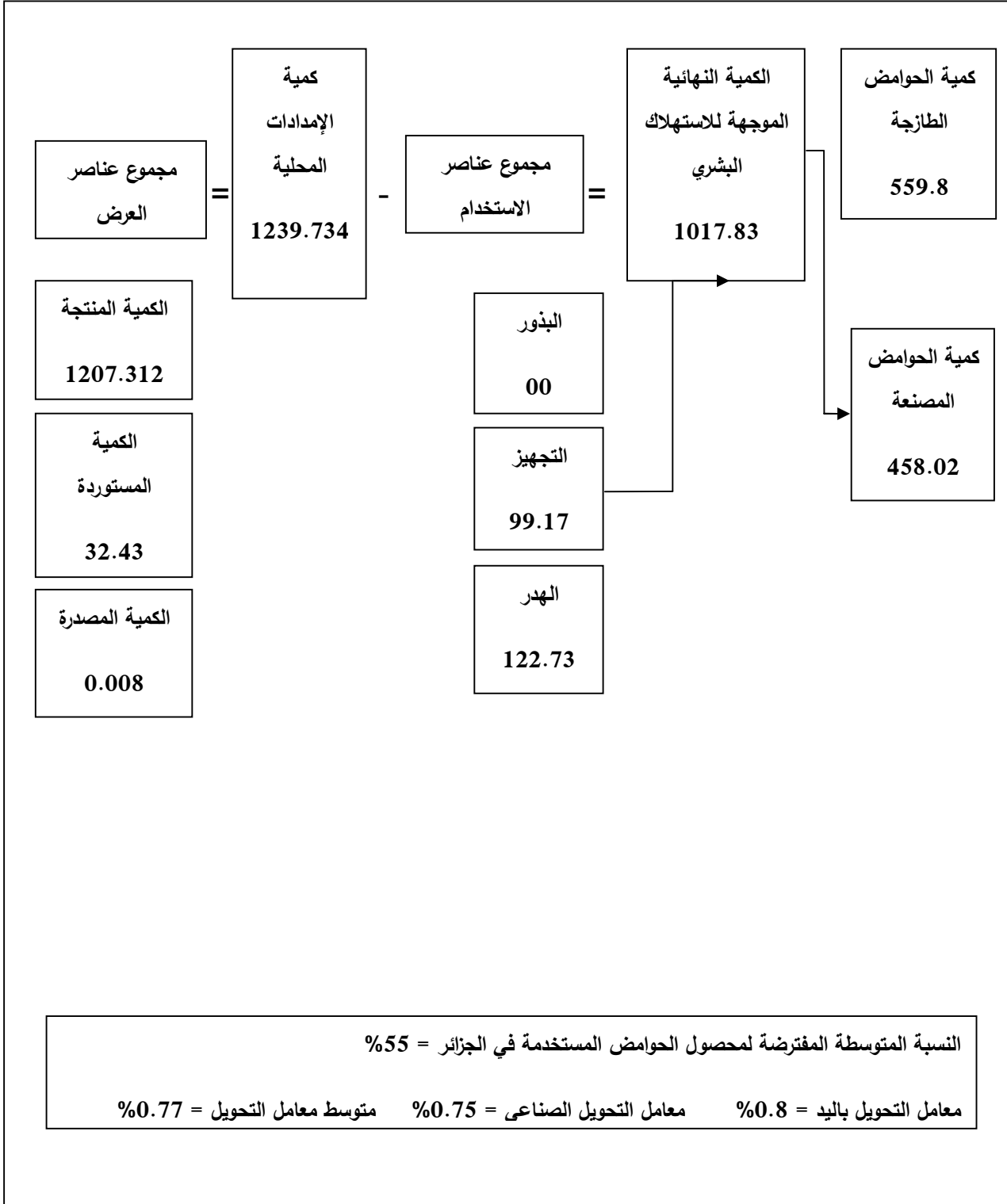
- كمية الهدر المقدرة في مرحلة الإنتاج الفلاحي = $0.17 \times 978.11 = 166.27$ ألف طن
- كمية الهدر المقدرة ما بعد الحصاد المناولة والتخزين = $0.1 \times 978.11 = 97.81$ ألف طن
- كمية الهدر المقدرة خلال مرحلة التجهيز والتعبئة = $0.2 \times (361.35 + 78.24) = 87.91$ ألف طن
- كمية الهدر المقدرة خلال مرحلة توزيع الطماطم الطازجة = $(0.15 \times 441.66) = 66.24$ ألف طن
- كمية الهدر المقدرة خلال مرحلة توزيع الطماطم المصنعة = $0.15 \times (87.91 - 78.24 + 361.35) = 52.75$ ألف طن
- كمية الهدر المقدرة خلال مرحلة استهلاك الطماطم الطازجة = $0.15 \times (66.24 - 441.66) = 56.31$ ألف طن
- كمية الهدر المقدرة خلال مرحلة استهلاك الطماطم المصنعة = $(87.91 - 78.24 + 361.35) = 44.83$ ألف طن

4- حساب الفاقد والهدر للطماطم الصالحة للأكل في كل مرحلة من مراحل السلسلة الغذائية:

- الفاقد والهدر النهائي خلال مرحلة الإنتاج الفلاحي = $0.77 \times 166.27 = 128.02$ ألف طن
- الفاقد والهدر النهائي ما بعد الحصاد المناولة والتخزين = $0.77 \times 97.81 = 75.31$ ألف طن
- الفاقد والهدر النهائي خلال مرحلتي التجهيز والتعبئة = $0.75 \times 87.91 = 65.93$ ألف طن
- الفاقد والهدر النهائي خلال مرحلة التوزيع = $(0.75 \times 52.75) + (0.8 \times 66.24) = 92.55$ ألف طن
- الفاقد والهدر الغذائي خلال مرحلة الاستهلاك = $(0.75 \times 44.83) + (0.8 \times 56.31) = 78.66$ ألف طن

الملحق رقم (04): تقدير الفاقد والهدر الغذائي لمحصول الحوامض (1000 طن) حسب إحصائيات سنة 2015 في الجزائر

1- التدفق الشامل للحوامض (1000 طن) حسب إحصائيات 2015 في الجزائر



الملاحق

2- نسبة الهدر المقدرة (المفترضة) لمحصول الحوامض في كل مرحلة من مراحل السلسلة الغذائية:

المجموعة السليعية	الإنتاج الفلاحي	ما بعد الحصاد، المناولة والتخزين	التجهيز والتعبئة	التوزيع	الاستهلاك
الحوامض	%17	%10	%20	%15	%12

3- حساب المعادل الأولي للفاقد والهدر الغذائي بالنسبة لمحصول الطماطم في كل مرحلة من مراحل السلسلة الغذائية:

- كمية الهدر المقدرة في مرحلة الإنتاج الفلاحي = $0.17 \times 1207.31 = 205.24$ ألف طن
- كمية الهدر المقدرة ما بعد الحصاد المناولة والتخزين = $0.1 \times 1207.31 = 120.73$ ألف طن
- كمية الهدر المقدرة خلال مرحلة التجهيز والتعبئة = $0.2 \times (458.02 + 99.17) = 111.43$ ألف طن
- كمية الهدر المقدرة خلال مرحلة توزيع الحوامض الطازجة = $0.15 \times 559.8 = 83.97$ ألف طن
- كمية الهدر المقدرة خلال مرحلة توزيع الحوامض المصنعة = $(111.43 - 99.17 + 458.02) \times 0.15 = 66.86$ ألف طن
- كمية الهدر المقدرة خلال مرحلة استهلاك الحوامض الطازجة = $0.12 \times (83.97 - 559.8) = 57.09$ ألف طن
- كمية الهدر المقدرة خلال مرحلة استهلاك الحوامض المصنعة = $(111.43 - 99.17 + 458.02) \times 0.12 = 45.46$ ألف طن

4- حساب الفاقد والهدر للحوامض الصالحة للأكل في كل مرحلة من مراحل السلسلة الغذائية:

- الفاقد والهدر النهائي خلال مرحلة الإنتاج الفلاحي = $0.77 \times 205.24 = 158.03$ ألف طن
- الفاقد والهدر النهائي ما بعد الحصاد المناولة والتخزين = $0.77 \times 120.73 = 92.96$ ألف طن
- الفاقد والهدر النهائي خلال مرحلتي التجهيز والتعبئة = $0.75 \times 111.43 = 83.57$ ألف طن
- الفاقد والهدر النهائي خلال مرحلة التوزيع = $(0.75 \times 66.86) + (0.8 \times 83.97) = 117.31$ ألف طن
- الفاقد والهدر الغذائي خلال مرحلة الاستهلاك = $(0.75 \times 45.46) + (0.8 \times 57.09) = 79.76$ ألف طن

الملخص

الجزائر كغيرها من الدول تسعى جاهدة للنهوض بالقطاع الفلاحي، نظرا لإمكانياته المتنوعة وأهميته في تحقيق التنمية الشاملة كأحد أهم موارد الدخل الوطني. لذلك تناولت الدراسة الحالية أهمية التنويع الاقتصادي من خلال مفاهيمه الأساسية ومؤشرات قياسه والنظريات المفسرة له، وتحليل وضعيت قطاع الفلاحة في الجزائر خلال الفترة (2000-2016) ومكانة الإنتاج الفلاحي في الاقتصاد الوطني.

وتوصلت الدراسة إلى أنه رغم الإجراءات والسياسات المتبعة التي اتخذتها الجزائر تبين أن هذا القطاع لم يساهم بشكل كبير في تنمية الاقتصاد الوطني رغم ما رصد من مبالغ مالية ضخمة للنهوض به وتطويره، وبينت الدراسة أن نتائج إسهام القطاع الفلاحي في الناتج المحلي الخام كانت ضعيفة بنسبة 8.2%، في حين أن مساهمته في القيمة المضافة تأتي في المرتبة الثالثة بعد قطاع المحروقات، البناء والأشغال العمومية، كما لم ترقى مساهمة القطاع الفلاحي إلى المستوى المطلوب. والسبب المباشر في ضعف أداء هذا القطاع خلال فترة الدراسة راجع لعدة عوائق منها الظروف المناخية الغير مواتية والاعتماد على الوسائل التقليدية في القطاع وعدم عزم الفرد الجزائري في العمل بالفلاحة، وهجرة اليد العاملة نحو باقي القطاعات الأخرى.

الكلمات المفتاحية: التنويع الاقتصادي، القطاع الفلاحي، الإنتاج الفلاحي، الاستثمار الفلاحي.

Abstract

Like many countries, Algeria strives to promote the agricultural sector because of its diverse potentials and strategic importance in achieving development. It is also one of the most important sources of national income. Therefore, the current study examines the importance of diversity in economics through its basic concepts, its measurement indicators, its explanatory theories and the analysis of the situation of the agricultural sector in Algeria from 2000 to 2016, and the status of agricultural production in the national economy.

This study found that despite the measures and policies adopted by Algeria, this sector did not contribute significantly to the development of the national economy regardless of the large amounts of funds which is devoted to its development. The study shows that the results of the contribution of Agricultural sector in the gross domestic income is 8.2%, while its contribution to the added value comes third after the oil and fuel sector, construction and public works. Hence, the contribution of the agricultural sector to the economy is not up to the required level. The poor performance of this sector from 2000 to 2016 is due to many reasons that include the unfavorable weather conditions, reliance on traditional methods in the sector, the Algerian individual's lack of determination to work in agriculture, and labor migration to other sectors.

Keywords: Economic Diversification, Agricultural Sector, Agricultural Production, Agricultural Investment.

